التقرير السنوي

2017

ويلات " العربية السعيدة "

حالة حقوق الإنسان في اليمن 2017

مواطنة لحقوق الإنسان

www.mwatana.org

www.mwatana.org

15 مايو / أيار 2018

ويلات "العربية السعيدة"

حالة حقوق الإنسان في اليمن 2017

صورة لطفل بعد هجمة جوية شنها التحالف العربي في 25 أغسطس / آب 2017 على منطقة عطان، صنعاء ، تصوير : محمد المخلافي أغسطس / آب 2017.

جدول المحتويات

- خلفية 7
- الملخص التنفيذي 15
- التوصيات 24
- منهجية التقرير 33

الباب الأول: وضع اليمن في القانون الدولي الإنساني والآليات الدولية 35

- الفصل الأول : وضع النزاع في اليمن من منظور القانون الدولي الإنساني 36
- الفصل الثاني: اليمن في مجلس الأمن 38
- الفصل الثالث: اليمن في مجلس حقوق الإنسان وتشكيل آلية تحقيق دولية 40
- الفصل الرابع: "قائمة العار" للأمين العام للأمم المتحدة 42

- **الباب الثاني: أبرز أنماط انتهاكات حقوق الإنسان** 44

- الفصل الأول: التجويع كسلاح حرب ومنع وصول المساعدات الإنسانية 45
- الفصل الثاني: الهجمات الجوية 51
- الفصل الثالث: الهجمات البرية العشوائية 57
- الفصل الرابع: الضحايا المدنيون جراء استخدام الألغام 65
- الفصل الخامس: الاختفاء القسري 70
- الفصل السادس: الاحتجاز التعسفي 75
- الفصل السابع: التعذيب 79
- الفصل الثامن: الانتهاكات ضد الأقلية البهائية 84
- الفصل التاسع: الانتهاكات ضد الصحافة والصحفيين 86
- الفصل العاشر: تجنيد واستخدام الأطفال 89
- الفصل الحادي عشر: الهجمات على المستشفيات والطواقم الطبية 92
- الفصل الثاني عشر: الهجمات على المدارس واستخدامها 96
- الفصل الثالث عشر: هجمات الطائرات بدون طيار والعمليات البرية الأمريكية 100
- الفصل الرابع عشر: أحداث صنعاء 107

- شكر وتنويه 113

« خلفية

يدخل النزاع المدمّر في اليمن عامه الرابع دون أن تلوح في الأفق أية نهاية له. وفي العام 2017، ألقى هذا النزاع بظلاله القاتمة على الوضع الإنساني في البلد، الذي كان يُصنّف قبل هذه الأزمة، باعتباره أكثر بلدان المنطقة فقراً.

وتبدو البلاد التي كانت تعرف –قديماً– بالعربية السعيدة، في أتعس مآلاتها. فقد تقطعت أوصالها بين الأطراف المتنازعة فيها، المحلية والاقليمية والدولية، والتي تطبع ممارساتها الطيش والتَنَمُّر. وقد صنعت هذه الأطراف المتنازعة أكبر مأساة إنسانية تطحن ملايين المدنيين، في ظل وضع إقليمي مضطرب، وواقع عالمي تسود فيه حسابات مصالح الأنظمة والحكومات على قيم العدالة وحقوق الإنسان.

وشهدت اليمن خلال السنوات الأخيرة تحولات حادة، منذ مطلع عام 2011 حتى الآن. أدت هذه التحولات في مجملها إلى تغيُّر خارطة القوى الفاعلة في المشهد السياسي؛ تغيُر طال أدواتها وأولوياتها وتحالفاتها وخطابها وآليات عملها. حيث تراجع العمل السياسي لصالح العمل العسكري، وانقسمت مؤسسة الجيش بين أطراف النزاع. وفي غضون ذلك، سيطرت جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيون) على العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر/ أيلول 2014، ومناطق أخرى من البلاد. كما فرضت بعد حوالى أربعة أشهر من سيطرتها على صنعاء، إقامة جبرية على الرئيس عبدربه منصور هادي ورئيس الحكومة خالد محفوظ بحاح، ومعظم الوزراء، وذلك في 20 يناير/ كانون الثاني 2015.

بعد ما يقارب الشهر من وضعه تحت الإقامة الجبرية في منزله بالعاصمة صنعاء، تمكن الرئيس هادي من الفرار إلى عدن في 21 فبراير/ شباط 2015. حينها كانت جماعة أنصار الله (الحوثيون) قد فرضت سيطرتها على معظم المحافظات الشمالية، وبدأت بتجهيز مقاتليها للتوجه جنوباً نحو عدن، التي أعلنها الرئيس هادي «عاصمة مؤقتة»، سيما بعد مغادرة السفارات والبعثات الدبلوماسية العاصمة صنعاء.

تمكنت جماعة أنصار الله (الحوثيون)، بالتحالف مع القوات المسلحة الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح، من السيطرة على مدينة عدن بقوة السلاح. تزامن ذلك مع اشتداد التوتر في محافظة تعز، الواقعة جغرافياً على طريق عدن من جهة الشمال. كما استمرت المعارك على تخوم محافظتي شبوة وأبين الجنوبيتين. غير أن الرئيس هادي تمكن من الفرار مجدداً، إلى العاصمة السعودية الرياض في 25 مارس/ آذار 2015.

بعد ساعات من فرار الرئيس هادي إلى الرياض، شنّت طائرات حربية تابعة لتحالف من تسع دول عربية بقيادة السعودية، غارات كثيفة ضد جماعة أنصار الله (الحوثيين) والرئيس السابق علي عبدالله صالح. وقد كان فجر الخميس 26 مارس/ آذار 2015، بداية لحرب واسعة طالت جميع المحافظات اليمنية ولم تتوقف حتى الآن.

وبالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها المدنيون من قبل جميع أطراف النزاع، بالمخالفة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تشير التقارير الإنسانية إلى أن اليمن يشهد كارثة إنسانية هي الأكبر في العالم. وشهدت البلاد خلال العام 2017 أسوء انتشار لمرض الكوليرا، إلى جانب أمراض أخرى مثل الدفتيريا. حدث ذلك في ظل انهيار للمنظومة الصحية[1]، ومنع وصول المساعدات الغذائية والطبية.

في 11 يناير/ كانون الثاني 2018، قال منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن جيمي ماكغولدريك في بيان «إن حياة اليمنيين، الذين يحتاج أكثر من 22 مليون منهم إلى مساعدات إنسانية، تعتمد على إبقاء الموانئ مفتوحة دون انقطاع أو تأخير. ولذلك فإنني أحث جميع أطراف النزاع على الامتناع عن أية أعمال تتسبب في عراقيل أو قد تؤدي إلى مزيد من المعاناة للشعب اليمني»[2].

(1) أخبار الأمم المتحدة، أكثر من مليون شخص يشتبه في إصابتهم بالكوليرا في اليمن، https://news.un.org/ar/story/2017/12/375661.

(2) موقع ريليف ويب، بيان صادر عن منسق الشؤون الإنسانية في اليمن، جيمي ماكغولدريك، حول الأهمية الحيوية للإبقاء على منافذ الدخول إلى اليمن مفتوحة، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Vital%20Importance%20of%20Yemen%20keeping%20open%20points%20entry%20-%20Statement_HC_20January%2011%20-%20AR_2018FINAL.pdf

ويعيش المواطنون اليمنيون منذ أغسطس/ آب 2016، تحت ظروف اقتصادية قاهرة، خصوصاً بعد توقف دفع رواتبهم، من قبل السلطتين الرئيسيتين في صنعاء وعدن. وفاقم من ذلك، الانعدام المتكرر للمشتقات النفطية وارتفاع أسعارها، إضافة لارتفاع سعر صرف الدولار إلى مستويات قياسية[3] ارتفعت معها أسعار المواد الغذائية إلى أكثر من الضعف. كما استمر إغلاق مطار صنعاء أمام الرحلات التجارية، وعدم تشغيل ميناء الحديدة بصورة كاملة ومنتظمة، وكان لذلك أثراً سلبياً واسعاً على الوضع الإنساني.[4] وكان أحد مسببات هذا التدهور المريع في الجانب الإنساني، حالة الجمود في الملف السياسي الذي لم يشهد أي تقدّم يذكر؛ فالمبعوث الأممي السابق إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، قام بالعديد من الزيارات إلى دول المنطقة وعواصم الدول المؤثرة واليمن، والتقى بأطراف النزاع في عدن وصنعاء، ولكن لم تثمر أي من مساعيه في حلحلة الأزمة.

في 22 مايو/ أيار 2017، قام مجموعة من المحتجين، باعتراض موكب ولد الشيخ بعد وصوله مطار صنعاء الدولي[5]، وإطلاق النار على موكبه، بينما كان في طريقه إلى مقر إقامة البعثة. وفيما نفت جماعة أنصار الله (الحوثيون) علاقتها بالأمر، إلا أنها انتهت إلى رفض اللقاء به، وطلب مغادرته، وتالياً منعه من زيارة العاصمة صنعاء، ما اضطره إلى إيفاد نائبه معين شريم للقاء ممثلي الجماعة في المفاوضات[6].

وكان ولد الشيخ أعلن، في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2017، عند تقديم إحاطته في مجلس الأمن، عن مبادرة إنسانية ضمن مقترح شامل للعودة إلى طاولة المفاوضات. وبالنظر إلى تفاصيل تلك المبادرة[7]، لم تتقدم الأطراف المتنازعة خطوة واحدة باتجاه تنفيذها. واختتم ولد الشيخ مساعيه في الملف اليمني بالاستقالة من مهمته في نهاية يناير/ كانون الثاني 2018[8]، وتمّ تعيين البريطاني

(3) وصل سعر الدولار إلى 530 ريال يمني، ويتأرجح سعره (عند إعداد هذا التقرير) بين 500 و480 ريال، وكان سعره قبل الحرب 221 ريال.

(4) أخبار الأمم المتحدة، الأمم المتحدة: إمدادات الغذاء التي بدأت الوصول إلى اليمن غير كافية لمنع وقوع كارثة. https://news.un.org/ar/story/2017/11/374571.

(5) موقع آر تي، أنباء عن تعرضه لمحاولة اغتيال.. ولد الشيخ يصل صنعاء،
https://arabic.rt.com/middle_east/879701-%D9%88%D9%84%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D9%8A%D8%B5%D9%84-%D8%B5%D9%86%D8%B9%D8%A7%D8%A1-%D9%86%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D8%BA%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D9%84/

(6) موقع الجزيرة، نائب المبعوث الأممي يصل صنعاء للقاء الحوثيين،،
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2018/1/6/%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%B9%D9%88%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%B5%D9%84-%D8%B5%D9%86%D8%B9%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%8A%D9%86

(7) موقع عدن الغد، حصاد العام 2017 في اليمن: جمود بالجوانب السياسية والعسكرية.. أزمة انسانية.. كارثة اقتصادية وانهيار صحي http://adengd.net/news/295741/.

(8) حساب الأمم المتحدة على تويتر: المبعوث الدولي لليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد يبلغ الأمين العام للأمم المتحدة بأنه سيترك منصبه الحالي نهاية شهر شباط/ فبراير (22 يناير/ كانون الأول 2018)
https://twitter.com/unarabic/status/955501057798541312?lang=ar

مارتن غريفيث بديلاً عنه.

شهد اليمن، خلال عام 2017، تحولات في الخارطة السياسية، أفضت إلى تعقيد الأزمة بصورة أكبر. ففي صباح الاثنين 4 ديسمبر/ كانون الأول 2017، قُتل الرئيس السابق علي عبدالله صالح (الذي حكم اليمن 33 عاماً)، في اشتباكات عنيفة شهدتها بعض أحياء العاصمة صنعاء لما يقارب الأسبوع. دارت الاشتباكات بين قوات صالح ومسلحي جماعة أنصارالله (الحوثيين) على إثر انهيار تحالف هشّ دام بين الطرفين قرابة الثلاثة أعوام. وانتهت تلك المعارك الدامية بسيطرة جماعة أنصارالله (الحوثيين) على صنعاء بشكل كامل.

وسبق هذه الأحداث، بأشهر قليلة، انسداد في علاقة الحليفين تخللته تعبئة إعلامية وحوادث أمنية، منها الاشتباك المسلح الذي وقع في أغسطس/ آب 2017، بين موكب يتبع نجل صالح، ونقطة أمنية للحوثيين في جولة المصباحي وسط العاصمة صنعاء[9]. وقد أسفرت تلك الواقعة عن مقتل خالد الرضي، وهو ضابط رفيع مقرب من صالح، كما قُتل ثلاثة من أفراد النقطة الأمنية.

وبالرغم من أن تحالف الرئيس السابق صالح مع جماعة أنصار الله (الحوثيين) انتهى فعلياً، إلا أن الأخيرة حرصت على الاحتفاظ الشكلي بسلطة المجلس السياسي الأعلى (وهو مجلس شكّله الطرفان في يوليو/ تموز 2016)، كما احتفظت كذلك بالحكومة الإئتلافية التابعة له.

وفي جنوب اليمن مازال الوضع السياسي والأمني والإنساني متأزماً، رغم دحر قوات أنصار الله (الحوثيين) وصالح من معظم المحافظات في يوليو/ تموز 2015. وعلى إثر تراجع هذه القوات، أصبحت جميع المحافظات الجنوبية تحت سلطة الرئيس هادي وحكومته المقيمة في الرياض. غير أن أطرافاً مدعومة من قبل الإمارات العربية المتحدة عززت سيطرتها على مدينة عدن، التي تتخذها حكومة الرئيس المعترف به دولياً، هادي، عاصمة مؤقتة لها. كما عززت هذه الأطراف من سيطرتها على مدن جنوبية أخرى. وقد ظهرت خلافات حادة بين دولة الإمارات والرئيس هادي، على إثر قرارات اتخذها الأخير، واستهدفت تقليص نفوذ الإمارات لصالح سلطته.

ففي 27 أبريل/ نيسان 2017، أعفى الرئيس هادي، عيدروس الزبيدي، من منصبه كمحافظ لمحافظة عدن، وعيّن رجل الأعمال عبدالعزيز المفلحي بدلاً عنه. كما أقال هادي رجل الدين السلفي

(9) موقع مونت كارلو العالمية، اليمن.. توتر أمني في العاصمة صنعاء،
https://www.mc-doualiya.com/articles/20170827-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%8A%-D8%A7%-D9%81%D9%8A%-D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%-D8%B1%D9%88%D8%AA%D8%AA%-D8%B5%D9%86%D8%B9%D8%A7%D8%A1%-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%85%D8%A9-D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%-D8%AF%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D9%88%D8%AA%D8%A%-D9%85%D8%B9%-D9%88%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%AD%-D8%B9%D9%86%D8%AF%D8%A9%D9%8A%7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF

هاني بن بريك من منصبه كقائد لقوات الحزام الأمني لمدينة عدن، وهي قوات مدعومة من قبل دولة الإمارات. كما تضمن القرار إحالة هاني بن بريك للتحقيق[10]. وأفضيا هذان القراران إلى خروج مظاهرات لأنصار الطرفين بين منددة ومؤيدة.

فشل المحافظ المفلحي في تأدية مهامه، وتم منعه من دخول مبنى المحافظة، وانتهى به الأمر للخروج إلى مصر، وإعلان استقالته[11] من هناك. وفي أواخر يونيو/ حزيران 2017، أقال هادي ثلاثة محافظين آخرين، هم محافظ محافظة حضرموت أحمد بن بريك، ومحافظ محافظة شبوة أحمد حامد لملس، ومحافظ محافظة سقطرى، سالم السقطري، في خطوة هي الأخرى مرتبطة ارتباطا وثيقاً بما يدور عن نفوذ الإمارات[12].

وقد سعت الأطراف المتضررة من قرارات هادي، وبدعم إماراتي، إلى تنظيم نفسها. وفي أقل من نصف شهر على إقالة الزبيدي وهاني بن بريك، تم الإعلان عن كيان أُطلق عليه اسم «المجلس الانتقالي الجنوبي». تم إشهار هذا المجلس في 11 مايو/ أيار 2017، برئاسة محافظ عدن المُقال عيدروس الزبيدي.

أدت هذه التطورات إلى حالة من الاحتقان والتوترات بين قوتين فاعلتين على الأرض في عدن؛ هما قوات الحزام الأمني المنشقة عن سلطة هادي والمسلحة بشكل جيد، وقوات الحماية الرئاسية التابعة لهادي، والتي بدت فاقدة للسيطرة والغطاء الشعبي. وفي الوقت الذي كان فيه الفتور القائم بين الرئيس هادي والتحالف العربي يزداد، أعلن المجلس الانتقالي ما سماها «انتفاضة شعبية» أواخر يناير/ كانون الثاني من العام الجاري 2018. وتلى هذه «الانتفاضة» انفجار عسكري للوضع بين قوات الحزام الأمني لمدينة عدن وبين قوات الحماية الرئاسية. استمرت الاشتباكات بين هاتين القوتين ثلاثة أيام، وراح ضحيتها عدد من المدنيين[13]، وذكر رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عدن كارلوس باتالاس بأن الاشتباكات في عدن أدت إلى مقتل 36 شخصاً وإصابة 185

(10) وكالة سبأ للأنباء (النسخة التي تديرها حكومة الرئيس هادي)، تعيين المفلحي محافظا لمحافظة عدن وعيدروس الزبيدي سفيرا بالخارجية، http://www.sabanew.net/viewstory/16592، قرار جمهوري بتعديل وزاري شمل وزارات العدل والاشغال والشئون الاجتماعية وحقوق الانسان، http://www.sabanew.net/viewstory/16593

(11) الجزيرة نت، ألقى المفلحي باللائمة على حكومة أحمد عبيد بن دغر واتهمها بالفساد، http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/11/17/%D9%86%D8%B9%D8%AF-D8%A7%D9%81%D8%B8%D9%85%D8%AD-D9%87%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B3%D8%AA-D9%85%D9%82%D8%AF%D9%8A-D9%8A%D9%87%D8%A7%D8%AF-D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B6%D9%87%D8%A7%D9%8A%

(12) العربي الجديد، إقالة المحافظين اليمنيين... ضربة لمجلس أبوظبي والرد مرتقب، https://www.alaraby.co.uk/politics/9532-1776e00b9f62-ab3b6063-9a41-477d

(13) المصدر أونلاين، الحكومة تلغي احتفالاًعسكريًا في عدن بعد مواجهات عنيفة بين الحماية الرئاسية والحراك،http://www.almasdaronline.com/article/95831

آخرين.[14] وانتهت بسيطرة شبه كاملة لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي» على عدة محافظات جنوبية، سيما محافظتي عدن والضالع[15].

ويُلقى على التحالف العربي باللائمة، في تآكل سلطة الرئيس هادي، ومنعه من العودة إلى مدينة عدن لممارسة مهامه. كما أثير الكثير من الجدل حول حقيقة وضعه تحت الإقامة الجبرية في العاصمة السعودية الرياض من عدمها.

وعلى صعيد العمليات العسكرية للتحالف العربي، راوحت الكثير من جبهات القتال مكانها، باستثناء بعض التقدم لقوات مدعومة من قبل دولة الإمارات، في الساحل الغربي ومحافظتي شبوة والبيضاء- وسط وشرق البلاد. حيث أعلنت قوات حكومية مدعومة من التحالف العربي في 10 فبراير/ شباط 2017، سيطرتها على ميناء المخا الاستراتيجي غرب مدينة تعز[16].

وفي محافظة شبوة، تمكنت قوات من اللواء «26» مشاة، وبمشاركة من قوات «النخبة الشبوانية»، من السيطرة على مديريتي بيحان وعسيلان. وهما آخر معقلين لجماعة «أنصار الله» في المحافظة، وامتدت المواجهات إلى أجزاء من مديرية ناطع بمحافظة البيضاء[17].

وبالرغم من أن الخارطة العسكرية تحتفظ شكلياً بتراتبيتها القائمة على التنافس الدموي بين طرفين، هما التحالف العربي والقوات الموالية لهادي من جهة، وأنصار الله (الحوثيون) وحلفاؤهم العسكريون من جهة أخرى، إلا أن تباينات عميقة بينية بدأت بالظهور مع طول أمد الأزمة.

فالتحالف العربي، وكما هو جليّ، أفصح خلال العام 2017، عن دعمه لقوات لا تأتمر فعلياً لحكومة الرئيس هادي، بل تبدو أحياناً منشقة عنها، وتأخذ أوامرها من القوات الإماراتية أو من أذرعها المحلية، كقوات الحزام الأمني، وقوات النخبة الشبوانية، وقوات النخبة الحضرمية. وهناك ألوية عسكرية تتبع الرئيس هادي تحظى بدعم هامشي، كقوات الحماية الرئاسية المتواجدة في

(14) حساب رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عدن على تويتر، https://twitter.com/CBatallasICRC/status/958048474766954497 (29 يناير/ كانون الثاني 2018).

(15) رويترز، انفصاليون يمنيون يسيطرون على عدن والحكومة محاصرة في قصرالرئاسة، https://ara.reuters.com/article/MORE_TOPNEWS_ME/idARAKBN1FJ189

(16) فرانس 24، اليمن: القوات الحكومية تسيطر على مدينة المخا وتتقدم نحوالحديدة، http://www.france24.com/ar/20170210-اليمن-القوات-الحكومية-تسيطر-مدينة-المخا-تتقدم-نحوالحديدة

(17) وكالة شينخوا، القوات الحكومية تسيطر على آخر معاقل الحوثيين في شبوة شرق اليمن، http://arabic.news.cn/2017-12/15/c_136829162.htm

عدن، وقوات أخرى في أبين وتعز ومأرب، إلى جانب «المقاومة الشعبية»، وهي مليشيات شعبية تشكلت منذ بداية الحرب.

أما قوات أنصار الله (الحوثيون) وصالح، فقد أصبح يُشار إليها في نهاية العام 2017، بعد مقتل صالح، باعتبارها قوات تابعة لطرف واحد. ومع أنه لا يمكن نفي مشاركة عسكريين يتبعون صالح في المعارك، إلا أن قيادة العمليات العسكرية أصبحت تدار من قبل جماعة أنصارالله (الحوثيين). ولا تزال الجماعة تتحدث في وسائلها الإعلامية عن «اللجان الشعبية»، وهو المسمى الأول لميليشياتها التي سيطرت على العاصمة صنعاء بالقوة في 21 سبتمبر/ أيلول 2014.

وفيما يتعلق بحرية التنقل، لا تزال جماعة أنصارالله (الحوثيون) تفرض حصاراً جزئياً على مدينة تعز، ما يضطر السكان إلى التنقل عبر طرق فرعية خطيرة ووعرة. وينفق المسافرون من سكان المدينة وضواحيها الكثير من المال والجهد والوقت (حوالي 4-3 ساعات)، نظير حقهم في الذهاب والعودة من وإلى مدينة تعز.

وبسبب إغلاق التحالف مطار صنعاء الدولي في أغسطس/ آب 2016، لم يتبقّ أمام اليمنيين سوى مطاري عدن وسيئون ليتمكنوا من السفر جواً. ويضطر المواطنون أولاً للسفر براً على متن حافلات نقل إلى مدينة سيئون (حوالي 22 ساعة من صنعاء) أو إلى مدينة عدن (حوالي 9 ساعات من صنعاء). وقد يضطر البعض للسفر براً إلى سلطنة عُمان شرقي اليمن في رحلة تستغرق يومين إلى ثلاثة أيام، من أجل السفر جواً عبر مطار صلالة الدولي. وينطوي هذا السفر على متاعب كبيرة، خصوصاً لأولئك الذين هم بحاجة لتلقي العلاج. كما يواجه المسافرون مخاطر تتعلق بكونهم ضحايا محتملين للاعتقالات التعسفية في نقاط التفتيش الكثيرة التي يسيطر عليها طرفا النزاع.

وفي الطريق من العاصمة صنعاء إلى مدينة سيئون بمحافظة حضرموت، حيث تمر حافلات النقل البري بمحافظة البيضاء تجنباً لعبور منطقة نهم المغلقة عسكرياً، يتعرض المسافرون للتفتيش الدقيق، خصوصاً في نقطة «أبو هاشم» التابعة لجماعة «أنصار الله» في محافظة البيضاء. كما يتعرضون للتفتيش الدقيق نفسه في نقطة «باب الفلح» التابعة للقوات الموالية للرئيس هادي، عند مدخل محافظة مأرب. وقد يتعرض بعض المسافرين للاحتجاز التعسفي لأسباب تتعلق بألقابهم[18] أو شكوك بشأن علاقتهم بأحد أطراف النزاع أو بكونهم معارضين.

وفي جنوب البلاد، في أواخر عام 2017، قامت نقاط تفتيش تابعة لقوات الحزام الأمني لمدينة عدن بمنع المسافرين الذين لا يحملون وثائق ثبوتية صادرة من المحافظات الجنوبية، من دخول

(18) وثقت مواطنة لحقوق الإنسان عدداً من وقائع اعتقالات تعسفية لمسافرين في نقطة تفتيش «باب الفلح» بمحافظة مأرب التي تقع تحت سيطرة القوات الموالية للرئيس هادي بسبب ألقابهم وانتمائهم لأسر هاشمية، وتم اعتبارهم تابعين لجماعة أنصار الله (الحوثيين).

المدينة. كما قامت بإنزالهم من الحافلات وركنهم على جوانب الطرق[19]. رغم أن هذه القوات، ومنذ دحر قوات أنصار الله (الحوثيين) وصالح من مدينة عدن ومعظم المناطق الجنوبية في 2015، اعتادت أن تسمح لمن لا يمتلكون وثائق ثبوتية صادرة من المحافظات الجنوبية بالدخول إلى المدينة، في حال امتلاكهم جواز سفر وتذكرة مغادرة من مطار عدن الدولي.

وتستمر معوقات التنقل أمام اليمنيين، بما في ذلك دخولهم إلى بلدان عربية وأجنبية، مع استمرار النزاع المسلح وعدم التوصل إلى حل سياسي.

وفي بداية عام 2017، أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مرسوماً تنفيذياً قضى بمنع مواطني ست دول، بينها اليمن، من السفر إلى الولايات المتحدة.[20]

وخلقت الحرب بيئة خصبة للجماعات الجهادية المتطرفة، حيث ارتفعت وتيرة العمليات التي تستهدف أفراداً أمنيّين وعسكريّين، وخطباء مساجد، وأصحاب رأي، ومقار حكومية في محافظات عدن، شبوة وحضرموت. وقد تبنى عدداً من هذه العمليات «تنظيم الدولة الإسلامية».

(19) الجزيرة نت، قوات موالية للإمارات تمنع النازحين من دخول عدن، /arabic/news/net.aljazeera.www//:http D8%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%-D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA%/2017/12/19 D9%85%D9%-%D8%AA%-D9%84%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%-%A9 -D9%85%D9%86%-D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B2%D8%AD%-86%D8%B9 D9%86%D8%B9%D8%AF%-D9%88%D9%84%D8%AE%D8%AF%

(20) يورو نيوز، ترامب يصدر أمراً تنفيذياًجديداً حول الهجرة، 1K0xaRnHVgo=v?watch/com.youtube.www//:https

« الملخص التنفيذي

خلال العام 2017، ارتكبت جميع أطراف النزاع في اليمن انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويوثق تقرير ويلات «العربية السعيدة»، وهو أول تقرير سنوي تصدره مواطنة لحقوق الإنسان، انتهاكات جميع أطراف النزاع، إلى جانب الإشارة إلى أهم المستجدات المتعلقة بتناول قضايا حقوق الإنسان في اليمن ضمن الآليات الدولية.

عملت مواطنة لحقوق الإنسان على إنجاز هذا التقرير بالاستناد إلى أبحاث ميدانية استقصائية في 18 محافظة يمنية. وخلال عام 2017، أجرت المنظمة أكثر من1637 مقابلة باللغة العربية مع ضحايا، وذوي ضحايا، وشهود عيان، وعاملين في المجال الطبي والإنساني. أجرى فريق البحث الميداني المقابلات والأبحاث، وتم جمع ومراجعة وتدقيق المعلومات من قبل فريق وحدة البحث الذي زار بدوره عدة محافظات يمنية في بعثات متفرقة. كما تمت مراجعة هذا التقرير من قبل متخصص في القانون الدولي لإجراء التحليل القانوني، ويصدرُ التقريرُ بنسخة انجليزية تمت ترجمتها من اللغة العربية.

واعتمدت الأبحاث على أخذ الشهادات والمعلومات من المصادر الأساسية للمعلومات المتعلقة بوقائع انتهاكات حقوق الإنسان. لم تقدم «مواطنة» أي مقابل مالي أو عيني لمن أدلوا بشهاداتهم، وقد تم إخفاء هوية عدد ممن أدلوا بشهاداتهم في أجزاء من هذا التقرير حرصاً على سلامتهم.

ينقسم هذا التقرير إلى بابين رئيسيين:

الباب الأول:

وضع اليمن في القانون الدولي الإنساني والآليات الدولية

- وينقسم إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: وضع النزاع في اليمن من منظور القانون الدولي الإنساني

بالرغم من أن جماعة أنصار الله (الحوثيين) بات يُنظُر إليها باعتبارها «سلطة الأمر الواقع» في النزاع الدائر في اليمن، إلا أن ذلك لا يُغيّر من الإطار العام الذي يرى القانون الدولي الإنساني (قوانين الحرب) النزاع من خلاله. وبموجب ذلك، فإن النزاع المُسلح الدائر في اليمن ما زال نزاعاً مسلحاً غير دولي الطابع، وفقاً لاتفاقيات جنيف لعام 1949.

رغم ذلك، فحقيقة أن النزاع المسلح في اليمن ليس دوليّ الطابع حالياً، لا تعني أن الأطراف المشاركة فيه معفية من الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني، والتي يأتي على رأسها؛ الامتثال للمادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف والقواعد العرُفية للقانون الدولي الإنساني، مثل المعاملة الإنسانية لكل شخص يقع في الأسر، ورعاية الأشخاص المصابين بجروح أثناء العمليات العدائية، بمن فيهم مقاتلي وجرحى العدو، من دون أي تمييز. كما أن الالتزام الصارم بقواعد القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة (كانت دولية أم غير دولية الطابع) لا تشترطُ أو تفترضُ المعاملة بالمثل. وبمعنى أدق، فإن على الأطراف المشاركة في الأعمال العدائية الالتزام بهذه القواعد، سواء التزم بها الطرف الآخر، أو لم يلتزم.

الفصل الثاني: اليمن في مجلس الأمن

خلال 2017 ناقش مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة الوضع في اليمن في تسع جلسات. وفي الجلسة التي عقدت في 30 مايو/ أيار 2017، قدمت رضية المتوكل رئيسة مواطنة لحقوق الإنسان، وهي أول منظمة يمنية تقدم إحاطة في جلسة عامة بمجلس الأمن الدولي، إلى جانب المبعوث الأممي (السابق) إسماعيل ولد الشيخ ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون

الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ ستيفن أوبراين. وقد طالبت المتوكل في إحاطتها مجلس الامن والمجتمع الدولي القيام بمسؤولياتهم تجاه مأساة اليمن.

وأكدت الإحاطة التي قدمتها المتوكل على مجموعة من القضايا والمطالب الهامة المتعلقة بالوضع الحقوقي والإنساني، أبرزها تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة في انتهاكات جميع أطراف النزاع.

- الفصل الثالث: اليمن في مجلس حقوق الإنسان وتشكيل آلية تحقيق دولية

بعد رضوخ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة خلال دورتي سبتمبر 2015 و2016، للضغوط الواسعة التي مارستها السعودية والدول الحليفة لها، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، من أجل عرقلة تشكيل آلية تحقيق دولية، أقر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أخيراً، خلال الدورة الـ36، بتاريخ 29 سبتمبر/ أيلول 2017، تكليف المفوض السامي بإنشاء فريق من الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين للقيام بتحقيقات في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان من قبل كافة الأطراف؛ على أن يرفع الفريق تقريراً إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان في دورة المجلس التي ستنعقد في سبتمبر/ أيلول 2018.

- الفصل الرابع: «قائمة العار» للأمين العام للأمم المتحدة

بعد التهديد الذي أطلقته السعودية وحلفاؤها بسحب دعمها لبعض برامج الأمم المتحدة، والمقدّر بمئات الملايين من الدولارات، أعلن الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون، في 6 يونيو/ حزيران 2016، عن إزالة اسم التحالف العربي بقيادة السعودية من «قائمة العار». وأشار إعلان بان كي مون إلى أن هذه الإزالة مشروطة بانتظار النتائج التي ستتوصل إليها «مراجعة مشتركة» للمعلومات الواردة في تقريره السنوي الذي نشر في أبريل/ نيسان 2016.

ومع استمرار الانتهاكات الجسيمة التي طالت أطفال اليمن، ومع استمرار المطالبات الحقوقية، أدرجت الأمم المتحدة في 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2017، كافة أطراف النزاع في اليمن، وعلى رأسها التحالف العربي بقيادة السعودية، في «قائمة العار» التي يصدرها الأمين العام للأمم المتحدة سنوياً، وتشمل مرتكبي الانتهاكات الست الجسيمة ضد الأطفال.

الباب الثاني:

أبرز أنماط انتهاكات حقوق الإنسان في 2017

ويتكون هذا الباب من 41 فصلاً، حيث يسلط الضوء على أبرز أنماط انتهاكات حقوق الإنسان التي قامت بها أطراف النزاع في اليمن.

الفصل الأول: التجويع كسلاح حرب ومنع وصول المساعدات الإنسانية

خلال 2017، تشارك طرفا النزاع في اليمن- التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات وحكومة الرئيس هادي من جهة، وجماعة أنصار الله (الحوثيون) وحليفها السابق صالح من جهة أخرى، مسؤولية استخدام التجويع كسلاح حرب ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

ووثقت «مواطنة» خلال 2017، ما لا يقل عن 26 واقعة منع لوصول مساعدات إنسانية. كانت جماعة أنصار الله (الحوثيون) مسؤولة عن معظمها في محافظة صعدة (23 واقعة)، في حين تحملت كلٌ من «المقاومة الشعبية» والقوات الموالية للرئيس هادي، مسؤولية ثلاث وقائع في الضالع وشبوة وتعز.

أدى الحصار وإغلاق مطار صنعاء الدولي أمام الرحلات التجارية من قبل التحالف العربي بقيادة السعودية إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلاً. كما قامت مجموعات مسلحة موالية للرئيس هادي بمنع شاحنات تحمل مواد غذائية من المرور أو فرض إتاوات عليها من أجل السماح لها بالمرور.

وفي المقابل، قامت جماعة أنصار الله (الحوثيون) وقوات موالية لحليفها السابق صالح، بمنع مرور شاحنات تحمل مساعدات إنسانية (غذائية وعينية) ومصادرتها. كما قامت قوات جماعة أنصار الله (الحوثيين) وحليفهم السابق صالح، بالتدخل في عملية إيصال هذه المساعدات إلى المستفيدين، ومارست قيوداً معقدة على عمل المنظمات الإنسانية، في المناطق التي تسيطر عليها.

الفصل الثاني: الهجمات الجوية

في 2017، وثقت «مواطنة» ما لا يقل عن 89 هجمة شنتها قوات التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات خلال العام نفسه، على مدنيين وأعيان

مدنية في 10 محافظات يمنية. أسفرت هذه الهجمات عن مقتل ما لا يقل عن 357 مدنياً، بينهم 161 طفلاً و45 امرأة، وجرح 294 آخرين، بينهم 101 طفل و56 امرأة. وقد شن التحالف هذه الهجمات على منازل وأسواق ومدارس ومزارع وقوارب صيد.

وأصدرت «مواطنة» بياناً صحفياً في 24 مارس/ آذار 2017، أدانت فيه هجمات التحالف التي وثقتها المنظمة وأدت إلى مقتل وجرح مئات المدنيين. ودعت المنظمة في ذات البيان الدول المساندة للتحالف، خصوصاً الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إلى وقف صفقات بيع الأسلحة للسعودية بسبب إمكانية استخدامها ضد مدنيين وأعيان مدنية. وأشارت «مواطنة» في ذات البيان إلى توثيقها واقعة استخدم فيها التحالف سلاحاً إيطالي الصنع، إلى جانب هجمات أخرى استُخدمت فيها أسلحة أمريكية وبريطانية الصنع.

◆ الفصل الثالث: الهجمات البرية العشوائية

خلال العام 2017، وثقت «مواطنة» ما لا يقل عن 89 واقعة هجوم برّي معظمها في محافظة تعز (66 واقعة)، فيما توزعت بقية الوقائع على محافظات أخرى كالجوف، مأرب، صنعاء، أبين، لحج. وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) مسؤولية معظم الهجمات العشوائية الدامية، في حين تحققت «مواطنة» من مسؤولية «المقاومة الشعبية» والقوات الموالية للرئيس هادي عن هجومين على الأقل.

أدت هذه الهجمات إلى مقتل ما لا يقل عن160مدنياً، بينهم 99 طفلاً، و14 امرأة، وجرح 184 مدنياً، بينهم 92 طفلاً و30 امرأة.

وكانت «مواطنة» وثقت في تقرير «فصول من جحيم» الذي صدر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، استخدام أطراف النزاع أسلحة عديمة التمييز، كقذائف هاون شديدة الانفجار، قذائف آر بي جي 7 – RPG، وصواريخ عيار 122 ملم 21 – M تطلق من قاذفات صواريخ غراد 21 – BM.

الفصل الرابع: الضحايا المدنيون جراء استخدام الألغام

وثقت «مواطنة» في 2017، ما لايقل عن 25 واقعة انفجار لألغام معظمها في محافظة تعز. وكان المسؤول عن زرع هذه الألغام جماعة أنصار الله (الحوثيون) وقوات حليفهم السابق صالح. وفي هذه الوقائع، وثقت المنظمة مقتل ما لا يقل عن 14 مدنياً، بينهم ثلاث نساء وطفلين، وجرح ما لا يقل عن 46 آخرين، بينهم 14 طفلاً و19 امرأة.

في 4 أبريل/ نيسان 2017، أصدرت «مواطنة» تقرير «قاتل مستتر» الذي يوثق 33 واقعة انفجار لألغام زرعتها جماعة أنصار الله (الحوثيون) وقوات حليفها السابق صالح. وكانت المنظمة تحققت من هذه الوقائع خلال الفترة من يوليو/ تموز 2015 حتى أكتوبر/ تشرين الأول 2016 في ست محافظات يمنية.

الفصل الخامس: الاختفاء القسري

في عام 2017، وثقت «مواطنة» 33 واقعة اختفاء قسري قامت بها جماعة أنصار الله (الحوثيون) في ست محافظات يمنية– صعدة، صنعاء، البيضاء، ذمار، الحديدة وتعز. كما وثقت المنظمة خلال العام نفسه، 68 واقعة اختفاء قسري قامت بها مجموعات مسلحة تابعة للتحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات والقوات الموالية للرئيس هادي، في ست محافظات– عدن، أبين، لحج، مأرب، حضرموت وشبوة.

الفصل السادس: الاحتجاز التعسفي

في عام 2017، وثّقت «مواطنة» 69 واقعة احتجاز تعسفي قامت بها جماعة أنصار الله (الحوثيون) في سبع محافظات– صعدة، صنعاء، الجوف، البيضاء، تعز، ذمار والحديدة. كما وثقت 51 واقعة مماثلة قامت بها مجموعات مسلحة تابعة للتحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات والقوات الموالية للرئيس هادي في 7 محافظات– عدن، أبين، لحج، الضالع، مأرب، تعز وحضرموت.

الفصل السابع: التعذيب

خلال العام 2017، وثّقت «مواطنة» 29 واقعة تعذيب قامت بها جماعة أنصار الله (الحوثيون) في أربع محافظات– صعدة، صنعاء، تعز وذمار؛ ثلاث من هذه الوقائع أفضى التعذيب فيها إلى الموت. كما وثقت 52 واقعة تعذيب قامت بها مجموعات مسلحة تابعة للتحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات وقوات موالية للرئيس هادي في ست محافظات– عدن، أبين، لحج، الضالع، حضرموت وشبوة؛ وبين هذه الوقائع، 14 واقعة أفضى التعذيب فيها إلى الموت.

وفي 24 يونيو/ حزيران 2017، أصدرت «مواطنة» بيان «التعذيب في اليمن: سلطات متعددة وسلوك واحد». سلط البيان الضوء على ممارسة طرفي النزاع في اليمن التعذيب في أماكن الاحتجاز التي تسيطر عليها في عدة مناطق.

الفصل الثامن: الانتهاكات ضد الأقلية البهائية

لا يزال سبعة من البهائيين الذين اعتقلوا في أوقات متفرقة خلال العام 2017، في سجون جماعة أنصار الله (الحوثيين) في صنعاء، بينهم أربعة مختفين قسرياً.

الفصل التاسع: الانتهاكات ضد الصحافة والصحفيين

في 2017، وثقت «مواطنة» تسع وقائع انتهاك طالت خمسين صحفياً، منها ثمان وقائع في مناطق تحت سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين)، على خلفية أحداث ديسمبر/ كانون الأول في صنعاء. واعتقلت جماعة أنصار الله (الحوثيون) 41 من العاملين في قناة «اليمن اليوم» التابعة للرئيس السابق صالح والناطقة باسم حزب المؤتمر الشعبي العام. وأفرجت الجماعة عن هؤلاء المعتقلين بعد نحو أسبوعين من احتجازهم. كما وثقت «مواطنة» واقعة انتهاك واحدة ضد صحفي في منطقة خاضعة لقوات موالية للرئيس هادي. ولايزال 12 صحفياً في معتقلات تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين).

الفصل العاشر: تجنيد واستخدام الأطفال

في عام 2017، تحققت «مواطنة» من تجنيد واستخدام ما لا يقل عن 879 طفلاً، عبر 607 مشاهدات لأطفال مجندين ومقابلات قام بها فريق المنظمة. 58% من هؤلاء الأطفال جُنّدوا من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين) وقوات حليفها السابق صالح، وتركزت هذه النسبة في صنعاء وصعدة. 21% من هؤلاء الأطفال جُنّدوا من قبل قوات الحزام الأمني لمدينة عدن وقوات النخبة الحضرمية التابعة للتحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات. وتركزت هذه النسبة في أبين ولحج. 20% جُنّدوا من قبل القوات الموالية للرئيس هادي ومجموعات المقاومة الشعبية، وتركزت هذه النسبة في أبين والجوف. وجنّدت الجماعات الجهادية من هؤلاء الأطفال ما نسبته 1% في محافظتي لحج وتعز.

الفصل الحادي عشر: الهجمات على المستشفيات والطواقم الطبية

في 2017، وثّقت «مواطنة» ما لا يقل عن 18 واقعة لهجمات تعرضت لها مستشفيات ومراكز طبية. قام بهذه الهجمات جماعة أنصار الله (الحوثيون)، ومجموعات تابعة للمقاومة الشعبية، وقوات الحزام الأمني. وقد تعرض مستشفى عبدالقادر المتوكل في صنعاء للاحتلال من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين) في أوائل ديسمبر/ كانون الأول 2017.

الفصل الثاني عشر: الهجمات على المدارس واستخدامها

في 2017، وثّقت «مواطنة» 24 واقعة في ثمان محافظات يمنية تعرضت فيها مدارس لهجمات مباشرة من قبل جميع أطراف النزاع.

الفصل الثالث عشر: هجمات الطائرات بدون طيار والعمليات البرية الأمريكية

خلال العام 2017، ومنذ تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سدة الرئاسة مطلع العام نفسه، وثّقت «مواطنة» خمس هجمات لطائرات بدون طيار في محافظتي البيضاء وأبين. قتل في هذه الهجمات ما لا يقل عن تسعة مدنيين،

بينهم طفلين و امرأتين. كما وثّقت «مواطنة» واقعتي إنزال عسكري أمريكي في محافظتي مأرب والبيضاء، قتل فيهما ما لا يقل عن 19 مدنياً، بينهم 12 طفلاً، إضافة لجرح ما لا يقل عن 53 آخرين، بينهم 5 أطفال و43 امرأة.

الفصل الرابع عشر: أحداث صنعاء

في صباح يوم الأربعاء، 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، بلغ التوتر ذروته بين الطرفين المتحالفين في صنعاء- جماعة أنصار الله (الحوثيون) وقوات الرئيس السابق علي عبدالله صالح. واندلعت اشتباكات مسلحة بين الطرفين بدأت في محيط جامع الصالح، كما نشبت اشتباكات مماثلة بالقرب من منازل أقارب صالح. وشهد نهار الجمعة 1 ديسمبر/ كانون الأول 2017، هدوءاً نسبياً، لكن الاشتباكات تجددت في المساء وازدادت شدتها في اليومين التاليين، ولم تتوقف إلا بعد إعلان أنصار الله (الحوثيين) عن مقتل الرئيس السابق صالح ظهر الاثنين 4 ديسمبر/ كانون الأول 2017.

وقد وثّقت «مواطنة» مقتل ما لا يقل عن 11 مدنياً، بينهم ثلاثة أطفال، وجرح 23 آخرين، بينهم تسعة أطفال. كما وثقت المنظمة تعرّض مستشفى عبدالقادر المتوكل في شارع بغداد إلى أعيرة نارية جراء الاشتباكات، وتعرُّض من كان فيه من المرضى ومرافقيهم والعاملين في المستشفى، للحصار قرابة يوم كامل.

التوصيات

تدعو مواطنة لحقوق الإنسان مجلس الأمن الدولي والمبعوث الأممي إلى اليمن إلى:

- التأكيد المستمر على المساءلة وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب لانتهاكات كافة الأطراف.
- إلزام كافة أطراف الحرب بإنهاء كافة الإجراءات والتدابير التي فاقمت المأساة الإنسانية وفتح كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية أمام الرحلات الإنسانية والتجارية.
- تقديم مواقف علنية دورية بشأن انتهاكات كافة أطراف الحرب، متناسبة مع الوقائع الموثقة وليس وفق المزاج السياسي لأطراف معينة في النزاع.

تدعو مواطنة لحقوق الإنسان مجلس حقوق الإنسان والمفوض السامي لحقوق الإنسان إلى:

- مواصلة العمل على تعزيز ودعم أعمال فريق الخبراء البارزين.
- التأكيد المستمر على المساءلة وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب في اليمن.

تدعو مواطنة لحقوق الإنسان هولندا وكندا وإيرلندا وبلجيكا والدول الأخرى المؤثرة في اليمن إلى:

- الضغط على كافة أطراف النزاع وخصوصاً التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات لوضع حد للمأساة الإنسانية، وفتح كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية أمام الرحلات الإنسانية والتجارية.
- تسليط الضوء بشكل أكبر على انتهاكات كافة الأطراف لحقوق الإنسان والتأكيد المستمر على المساءلة وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب .
- دعم أعمال فريق الخبراء البارزين الذي شكله المفوض السامي لحقوق الإنسان.
- الضغط على جميع الأطراف للإفراج عن جميع المختفين قسرياً والمعتقلين تعسفياً .

وتدعو مواطنة لحقوق الإنسان التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات إلى:

- إنهاء كافة الإجراءات التي فاقمت المأساة الإنسانية وفتح كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية أمام الرحلات الإنسانية والتجارية.
- وقف استهداف المدنيين والأعيان المدنية كالأسواق والمزارع والبنية التحتية والمنشآت.
- إطلاق تحقيق محايد وشفاف في الوقائع التي وثّقتها «مواطنة» وأية وقائع أخرى نتج عنها سقوط ضحايا مدنيين، والإعلان عن نتائج هذا التحقيق، ومحاسبة المسؤولين عنها.
- تقديم التعويضات للضحايا المدنيين والمتضررين جراء الغارات الجوية، سواء كانت الخسائر مادية أو بشرية.
- الإعلان عن المعلومات المتعلقة بالأهداف العسكرية المقصودة في الغارات الجوية التي أدت إلى خسائر مدنية، وعن جميع الأطراف الضالعة في تلك الغارات.
- الكشف عن الإجراءات المتبعة قبل وأثناء وبعد شن الهجمات الجوية، وما إذا أُحدث

فيها تغيير، لضمان حماية المدنيين، خاصة بعد حدوث وقائع سقط فيها قتلى وجرحى من المدنيين.

- الكف عن دعم الجماعات المسلحة المتطرفة المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف المناطق الخاضعة لسيطرة التحالف.
- الكشف عن مصير المختفين قسرياً والمعتقلين تعسفياً في أماكن الاحتجاز التابعة لقوات التحالف والجماعات والقوات التابعة لها.
- التحقيق في كافة وقائع التعذيب التي تعرض لها معتقلون في أماكن الاحتجاز التابعة لقوات التحالف والجماعات والقوات التي يدعمها، ومحاسبة المسؤولين عنها.
- الالتزام بتمويل كافة الاحتياجات الإنسانية للمدنيين المتضررين من هجمات وإجراءات التحالف.

تدعو مواطنة لحقوق الإنسان الدول المساندة للتحالف العربي خصوصاً الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا إلى:

- وقف صفقات بيع الأسلحة إلى السعودية والإمارات، لإمكانية استخدامها في هجمات على مدنيين وأعيان مدنية في اليمن قد ترقى إلى جرائم حرب.
- التحقيق في هجمات التحالف التي نتج عنها سقوط ضحايا مدنيين يُرجح أنها وقعت بأسلحة مصنعة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، أو تمت بدعم لوجيستي أو استخباراتي أو أي من أشكال دعم أخرى من قبلها.
- الضغط على السعودية والإمارات لإنهاء كافة الإجراءات التي تفاقم المأساة الإنسانية وفتح كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية أمام الرحلات الإنسانية والتجارية.
- الكف عن الجهود السلبية الساعية لتقويض إجراءات التحقيق والمساءلة.

كما تدعو مواطنة لحقوق الإنسان الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً إلى:

- تقييم عمليات الطائرات بدون طيار والعمليات البرية الأمريكية في اليمن، والتحقيق في الهجمات التي أدت إلى مقتل وجرح مدنيين وأحدثت أضراراً مدنية أخرى، وإنصاف وتعويض الضحايا، ومحاسبة المسؤولين عن تلك الهجمات ومنع تكرارها.
- الإعلان عن الأساس القانوني الذي استندت عليه الولايات المتحدة في عمليات القتل الاستهدافية.
- الإعلان عن هويات الضحايا وعدد القتلى والجرحى المدنيين جراء الهجمات الأمريكية في اليمن، بالإضافة إلى المعايير المستخدمة لتحديد المدنيين وغير المدنيين.
- الكشف عن الإجراءات المتبعة قبل وأثناء وبعد شن الهجمات، وما إذا أُحدث فيها تغيير، لضمان حمايةالمدنيين.
- التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومنها وقائع التعذيب والسجون السرية على خلفية مكافحة الإرهاب من قبل القوات الإمارتية والجماعات المسلحة التي تدعمها، ومدى ارتباط تلك الانتهاكات بالشراكة الأمريكية– الإماراتية في مكافحة الإرهاب، ومحاسبة المسؤولين عنها.

تدعو مواطنة لحقوق الإنسان الدول الأخرى المتورطة في صفقات بيع الأسلحة للتحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات وخصوصاً إيطاليا إلى:

- وقف عمليات بيع الأسلحة إلى السعودية والإمارات، لإمكانية استخدامها في هجمات على مدنيين وأعيان مدنية في اليمن قد ترقى إلى جرائم حرب.
- التحقيق في هجمات التحالف التي وثقتها «مواطنة»، وغيرها من الوقائع التي نتج عنها سقوط ضحايا مدنيين ويُرجح أنها وقعت بأسلحة إيطالية الصنع.
- دعم جهود التحقيق حول هجمات التحالف التي شنّها بأسلحة مصنعة في تلك الدول ونتج عنها سقوط ضحايا مدنيين، أو تمت بدعم لوجيستي أو استخباراتي أو أي من أشكال دعم أخرى من قبلها.

تدعو مواطنة لحقوق الإنسان حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي إلى:

- رفض انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي العرفي التي قامت بها قوات التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات، والمطالبة بوقف الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية.
- رفض انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، التي قامت بها القوات والمجموعات المسلحة التابعة للتحالف.
- دعوة التحالف إلى تقديم معلومات تفصيلية عن الأهداف العسكرية المقصودة في الهجمات الجوية التي سقط فيها مدنيون أو استهدفت فيها أعيان مدنية، والإعلان عنها ومحاسبة المسؤولين عنها وتعويض ضحاياها.
- دعوة التحالف إلى فتح كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية أمام الرحلات الإنسانية والتجارية وإنهاء كافة الإجراءات التي فاقمت المأساة الإنسانية.
- مطالبة التحالف بتحمّل كامل تكاليف المأساة الإنسانية التي تسببت بها عملياته العسكرية.
- إلزام قوات الجيش والأمن التابعة للحكومة اليمنية والجماعات المسلحة الموالية لها باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- إنشاء آلية رسمية للسعي إلى تقديم التعويضات الفورية عن الأضرار التي لحقت بالمدنيين جراء الهجمات الأمريكية في اليمن.

وتدعو مواطنة لحقوق الإنسان جماعة أنصار الله (الحوثيين) إلى:

- التحقيق في كافة وقائع تقييد أو منع أو مصادرة المساعدات الإنسانية ومحاسبة المسؤولين عنها ومنع تكرارها.
- إنهاء كافة القيود والتدابير التي من شأنها عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى مختلف المناطق الواقعة تحت سيطرتها.
- إنهاء كافة الإجراءات البيروقراطية التي تحد من فاعلية وكفاءة الاستجابة الإنسانية.

- عدم تخزين الأسلحة أو التمركز في المناطق المأهولة بالمدنيين.
- التوجيه بمغادرة القياديين العسكريين من الأحياء السكنية، والذين يُعتقد بأنهم أهدافاً لقوات التحالف بين المدنيين خلال فترة النزاع المسلح.
- الكف عن شن الهجمات العشوائية من وعلى مناطق مأهولة بالمدنيين.
- الكف عن استخدام أسلحة عديمة التمييز.
- الكشف عن الإجراءات المتبعة قبل وأثناء وبعد شن الهجمات البرية، وما إذا أُحدث فيها تغيير، لضمان حماية المدنيين، خاصة بعد حدوث الوقائع التي سقط فيها قتلى وجرحى من المدنيين.
- الكف فوراً عن تجنيد واستخدام الأطفال، وتسريح جميع الأطفال من هم دون سن 18 سنة.
- وقف استهداف المستشفيات والطواقم الطبية وتحييدها، والابتعاد وعدم التمركز في المستشفيات ومراكز الخدمة الطبية أو بجوارها، أو استخدامها أو أجزاء منها لأغراض قتالية.
- إخلاء جميع المدارس التي يحتلها مقاتلوها فوراً، ومنع تكرار احتلالها واستخدامها لأغراض أمنية أو قتالية تحت أي ظرف.
- الكف فوراً عن استخدام الألغام المضادة للأفراد، وكذا الألغام المضادة للمركبات، والعبوات المتفجرة في مناطق مدنية.
- كشف خرائط المناطق الملوثة بالألغام المضادة للأفراد والمركبات، وخاصة المناطق غير العسكرية التي يستخدمها أو قد يستخدمها المدنيون.
- التعاون التام والكامل مع كل الجهات المعنية بما فيها الجهات الدولية والمحلية المعنية بنزع الألغام، من أجل تسهيل تحديد الأماكن التي زُرعت فيها ونزعها.
- الكف عن ممارسة التعذيب في السجون ومراكز الاحتجاز والمعتقلات ومحاسبة المسؤولين عن وقائع التعذيب التي وثقتها «مواطنة» وغيرها من الوقائع.

- سرعة إطلاق سراح جميع المعتقلين تعسفياً والكشف عن مصير المختفين قسرياً، والإفراج عنهم دون أي تأخير قد يضاعف المخاطر التي تهدد حياتهم وسلامتهم أو إطالة تقييد حرياتهم.
- الإفراج الفوري عن جميع البهائيين المعتقلين تعسفياً والكشف عن مصير المختفين قسرياً منهم.
- إلغاء حكم الإعدام الذي أصدرته المحكمة الجزائية المتخصصة بحق البهائي حامد كمال محمد حيدرة والإفراج عنه فوراً.
- الكف فوراً عن كافة الإجراءات التعسفية والمضايقات التي تطال أتباع الأقلية البهائية.
- الإفراج فوراً عن جميع الصحفيين المعتقلين.
- إنهاء كافة القيود على عمل الصحفيين فوراً ووقف مضايقاتهم.

وتدعو مواطنة لحقوق الإنسان قيادات السلطة المحلية والقوات المسلحة التابعة للرئيس هادي ومجموعات المقاومة الشعبية المسلحة في تعز إلى:

- الابتعاد وعدم التمركز بالقرب من مناطق سكنية، وأماكن تواجد المدنيين والأهداف المدنية، وعدم شن هجمات من تلك المناطق.
- الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وبالقانون الإنساني العرفي وبالتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية.
- وقف قصف أي منطقة سكنية مدنية قصفاً عشوائياً أو قصفاً لا يميز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، أو لا يفي بمعيار التناسب.
- الكشف عن الإجراءات المتبعة قبل وأثناء وبعد شن الهجمات البرية، وما إذا أُحدث فيها تغيير، لضمان حماية المدنيين، خاصة بعد حدوث الوقائع التي سقط فيها قتلى وجرحى من المدنيين.
- الكف فوراً عن تجنيد واستخدام الأطفال، وتسريح جميع الأطفال من هم دون سن 18 سنة.

- وقف استهداف المستشفيات والمراكز والطواقم الطبية وتحييدها، وعدم التمركز في المستشفيات ومراكز الخدمة الطبية أو بجوارها، أو استخدامها أو أجزاء منها لأغراض قتالية.
- إخلاء جميع المدارس المحتلة فوراً، وتحييد المدارس في نزاعها المسلح مع جماعة أنصار الله (الحوثيين).
- الإفراج عن جميع المعتقلين تعسفياً، والكشف عن مصير المختفين قسرياً لدى مختلف المجموعات المسلحة.

كما تدعو مواطنة لحقوق الإنسان قيادة السلطة المحلية والقوات المسلحة التابعة للرئيس هادي ومجموعات المقاومة الشعبية المسلحة في مأرب إلى:

- الإفراج عن جميع المعتقلين تعسفياً والكشف عن مصير المختفين قسرياً.
- إلزام جميع نقاط التفتيش على طريق صنعاء- مأرب- سيئون، بوقف كافة أشكال الممارسات التعسفية التي تطال مسافرين على أساس ألقابهم العائلية أو مناطقهم.
- الكف فوراً عن تجنيد واستخدام الأطفال، وتسريح جميع الأطفال من هم دون سن 18 سنة من صفوفها.
- تفعيل دور النيابة العامة والمحاكم للنظر في التهم الموجهة لعشرات الأشخاص المعتقلين.

تدعو مواطنة لحقوق الإنسان قوات الحزام الأمني لمدينة عدن إلى:

- الإفراج عن جميع المعتقلين تعسفياً والكشف عن مصير المختفين قسرياً.
- التحقيق في وقائع التعذيب التي وثقتها «مواطنة» وغيرها من الوقائع، ومحاسبة المسؤولين عنها.
- الكف فوراً عن الاعتداء على المستشفيات والطواقم الطبية، والتحقيق في الوقائع التي وثقتها «مواطنة» وغيرها من الوقائع، ومحاسبة المسؤولين عنها.

- الكف فوراً عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية.
- إلزام جميع نقاط التفتيش التابعة لها، بوقف كافة أشكال الممارسات التعسفية التي تطال مسافرين على أسس مناطقية، وضمان حرية التنقل في مختلف المناطق الواقعة تحت سيطرتها.
- الكف فوراً عن تجنيد واستخدام الأطفال، وتسريح جميع الأطفال من هم دون سن 18 سنة.

وتدعو مواطنة لحقوق الإنسان قوات النخبة الحضرمية وقوات النخبة الشبوانية إلى:

- الإفراج عن جميع المعتقلين تعسفياً والكشف عن مصير المختفين قسرياً لديها.
- التحقيق في وقائع التعذيب في أماكن الاحتجاز التابعة لها، ومحاسبة المسؤولين عنها.
- الكف فوراً عن تجنيد واستخدام الأطفال، وتسريح جميع الأطفال من هم دون سن 18 سنة.

« منهجية التقريـــر

عملت مواطنة لحقوق الإنسان على إنجاز تقرير ويلات «العربية السعيدة» بالاستناد إلى أبحاث ميدانية استقصائية في 18 محافظة يمنية طيلة الفترة من يناير/ كانون الثاني 2017 حتى فبراير/ شباط 2018. وثقت «مواطنة» خلال هذه الفترة أبرز أنماط انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن خلال العام 2017. وتم الشروع بكتابة هذا التقرير وإنجازه خلال الفترة من ديسمبر/ كانون الأول 2017 حتى مايو/ أيار 2018.

وأجرت «مواطنة» خلال العام 2017، أكثر من 1637 مقابلة باللغة العربية مع ضحايا، وذوي ضحايا، وشهود عيان، وعاملين في المجال الطبي والإنساني. ووثقت المنظمة وقائع تجنيد واستخدام الأطفال لأغراض عسكرية في 607 مشاهدات لأطفال مجندين ومقابلات متعلقة بهذا الموضوع. أجرى فريق البحث الميداني المقابلات والأبحاث، وتم جمع ومراجعة وتدقيق المعلومات من قبل فريق وحدة البحث الذي زار أيضاً عدة محافظات يمنية في بعثات متفرقة.

واعتمدت هذه الأبحاث على التزود بالشهادات والمعلومات من مصادرها الأساسية، وعلى الأخص تلك المتعلقة بوقائع انتهاكات حقوق الإنسان. ولم تقدم «مواطنة» أي مقابل مالي أو عيني لمن أدلوا بشهاداتهم، وقد تم إخفاء هوية عدد ممن أدلوا بشهاداتهم في أجزاء من هذا التقرير حرصاً على سلامتهم.

وتم ترتيب واستعراض الوقائع المذكورة في التقرير من الأقدم إلى الأحدث؛ وتشير إلى أبرز الأنماط التي تحققت منها «مواطنة» خلال 2017، ولا تفيد الحصر. ولاتزال المنظمة مستمرة في توثيق وقائع الانتهاكات المختلفة التي وقعت منذ بداية 2018.

يتكون هذا التقرير من بابين:

- الباب الأول: وضع اليمن في القانون الدولي الإنساني والآليات الدولية:

يحتوي هذا الباب على أربعة فصول تسلط الضوء على أهم الأحداث المتعلقة بتناول قضايا حقوق الإنسان في اليمن على المستوى الدولي خلال 2017. ويتناول الفصل الأول وضع النزاع في اليمن من منظور القانون الدولي الإنساني؛ ويتناول الفصل الثاني، اليمن في مجلس الأمن، في حين يُسلط الفصل الثالث الضوء على اليمن في مجلس حقوق الإنسان وتشكيل آلية تحقيق دولية، فيما يتناول الفصل الرابع «قائمة العار» للأمين العام للأمم المتحدة.

- الباب الثاني: أبرز أنماط انتهاكات حقوق الإنسان في 2017، ويتضمن 14 فصلاً وهي:

  - الفصل الأول: التجويع كسلاح حرب ومنع وصول المساعدات الإنسانية.
  - الفصل الثاني: الهجمات الجوية.
  - الفصل الثالث: الهجمات البرية.
  - الفصل الرابع: الضحايا المدنيون جراء استخدام الألغام.
  - الفصل الخامس: الاختفاء القسري.
  - الفصل السادس: الاحتجاز التعسفي.
  - الفصل السابع: التعذيب.
  - الفصل الثامن: الانتهاكات ضد الأقلية البهائية.
  - الفصل التاسع: الانتهاكات ضد الصحافة والصحفيين.
  - الفصل العاشر: تجنيد واستخدام الأطفال.
  - الفصل الحادي عشر: الهجمات على المستشفيات والطواقم الطبية.
  - الفصل الثاني عشر: الهجمات على المدارس واستخدامها.
  - الفصل الثالث عشر: هجمات الطائرات بدون طيار والعمليات البرية الأمريكية.
  - الفصل الرابع عشر: أحداث صنعاء

وتمت مراجعة هذا التقرير من قبل متخصص في القانون الدولي لإجراء التحليل القانوني، وتالياً مراجعته وتحريره وترجمته إلى اللغة الإنجليزية ونشره.

الباب الأول

وضع اليمن في القانون الدولي الإنساني والآليات الدولية

الفصل الأول

وضع النزاع في اليمن من منظور القانون الدولي الإنساني

بالرغم من أن جماعة أنصار الله (الحوثيين) بات يُنظَر لها باعتبارها «سلطة الأمر الواقع» في النزاع الدائر في اليمن؛ إلا أن ذلك لا يُغير من الإطار العام الذي يرى القانون الدولي الإنساني (قوانين الحرب) النزاع من خلاله. وبموجب ذلك، فإن النزاع المُسلح الدائر في اليمن ما زال نزاعاً مسلحاً غير دولي الطابع، وفقاً لاتفاقيات جنيف لعام 1949.

وبموجب القانون الدولي الإنساني؛ فإن النزاع المسلح «غير دولي الطابع» يتسمُ بأن أحد أطرافه جماعةٌ مسلحة، من غير الدول، وبحيث أن النزاع بمجمله ليس بين «دول». وبالتالي، فإن النزاع المسلح في اليمن، من وجهة نظر هذا القانون، ليس دولي الطابع.

وبالرغم من أن ما سبق ذكرهُ، قد لا يُوفر الكثير من الإجابات حول المجرى الحالي، والواقعي لسير الأعمال العسكرية، والتي يصفها القانون الدولي الإنساني غالباً بـ»الأعمال العدائية»، من دون التطرق إلى شرعية هذه الأعمال من عدمها؛ فإن من الراسخ أن جماعة أنصار الله (الحوثيين) لم تُقدم من وجهة نظر القانون الدولي إطاراً كافياً لجعلها ترتقي إلى مصاف «الدول» في النزاع الدائر، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن ذلك لا يُعفيها، أو أية جهة أخرى، من أي مسؤولية مُحتملة أو مفترضة، عن انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، أو القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ولا تجعلُ مُشاركة العديد من البلدان في النزاع الدائر في اليمن نزاعاً مسلحاً «دولي الطابع»، لذات السبب المذكور سابقاً.

إلا أن حقيقة أن النزاع المسلح في اليمن ليس حالياً «دولي الطابع»، فإن ذلك لا يعفي الأطراف المشاركة فيه من الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني، والتي يأتي على رأسها؛ الامتثال للمادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف والقواعد العرُفية للقانون الدولي الإنساني؛ مثل المعاملة الإنسانية لكل شخص يقع في الأسر؛ ورعاية الأشخاص المصابين بجروح أثناء العمليات العدائية، بمن فيهم مقاتلي العدو الجرحى، من دون أي تمييز. كما أن الالتزام الصارم بقواعد القانون الدولي

الإنساني في النزاعات المسلحة (كانت دولية أم غير دولية الطابع) لا تشترطُ أو تفترضُ المعاملة بالمثل. وبمعنى أدق، فإن على الأطراف المشاركة في الأعمال العدائية الالتزام بهذه القواعد، سواء التزام بها الطرف الآخر، أو لم يلتزم.

والفرق الأساسي، والوحيد، بين النزاعات المسلحة دولية الطابع، وتلك غير دولية الطابع؛ يكمنُ في كيفية التعامل مع المقاتلين أو الجنود الذين يقعون في الأسر خلال سير العمليات العدائية. وتشيرُ وضعية «أسرى الحرب» إلى وضع خاص تمنحه اتفاقية جنيف الثالثة لجنود العدو «المقاتلين» الذين يقعون في الأسر في نزاعات مسلحة دولية فقط.

وفي جميع الأحوال، يبقى القانون الدولي لحقوق الإنسان سارياً أثناء النزاع المسلح في اليمن، أيضاً، ومن دون انتقاص. وتتحملُ الأطراف التي تجعل من نفسها «مسؤولة» وتُمارس سلطةً على أراضي أو مناطق أو مواقع، مسؤولية الالتزام بحماية حقوق الأفراد الواقعين والخاضعين لسيطرتها، من دون تمييز، ويشمل ذلك حتى الحقوق السياسية لهم.

ويقوم القانون الدولي الإنساني (أو قوانين الحروب) في جوهره على تجنيب المدنيين لويلات النزاع وضمان حمايتهم، من قِبل جميع أطراف النزاع. كما يقوم على إلزام جميع الأطراف بتوجيه ضرباتها فقط، للأهداف العسكرية المتمثلة في الأعيان والأفراد الذين يقومون بمساهمة فعالة في الأعمال العدائية (العسكرية)؛ وضرورة «التمييز» الحاسم والقاطع بين الأهداف العسكرية والمدنية خلال شن الهجمات، وضرورة تجنب الأهداف (أو الأعيان) المدنية من منشآت ومباني، مثل المنازل والشقق السكنية ودور العبادة والمستشفيات والمدارس وغيرها، والتي يُحظرُ استهدافها ما لم يتم استغلالها لأغراض عسكرية.

الفصل الثاني

اليمن في مجلس الأمن

خلال 2017، ناقش مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة الوضع في اليمن في تسع جلسات.

ففي 23 فبراير/ شباط 2017، تبنى مجلس الأمن القرار 2342 الخاص بتمديد العقوبات المفروضة على الرئيس السابق علي عبد الله صالح ونجله أحمد علي وعدد من قيادات جماعة أنصار الله (الحوثيين). كما نص القرار على تمديد عمل لجنة الخبراء حتى 28 فبراير/ شباط 2018.[21]

وفي جلسة لمجلس الأمن عقدت في 30 مايو/ أيار 2017، قدمت رضية المتوكل رئيسة مواطنة لحقوق الإنسان، وهي أول منظمة يمنية تقدم إحاطة في جلسة عامة بمجلس الأمن، إلى جانب المبعوث الأممي السابق إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ والأمين العام للشؤون الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ ستيفن أوبراين. طالبت المتوكل في إحاطتها مجلس الأمن والمجتمع الدولي القيام بمسؤولياتهم تجاه مأساة اليمن.[22]

وأكدت الإحاطة التي قدمتها المتوكل على مجموعة من القضايا والمطالب الهامة المتعلقة بالوضع الحقوقي والإنساني، إلى جانب أهمية إيقاف الحرب والعودة الى طاولة مفاوضات السلام، وكان من ضمنها:

- تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة في انتهاكات جميع أطراف النزاع.
- وقف بيع الأسلحة للأطراف المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن.
- المطالبة بوقف استهداف المدنيين والأعيان المدنية بالهجمات الجوية والبرية.

(21) United Nations Security Council, Security Council Resolutions,http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2342(2017)&referer=http://www.un.org/en/sc/documents/resolutions/2017.shtml&Lang=A

(22) مواطنة لحقوق الإنسان، رضية المتوكل رئيسة مواطنة لحقوق الإنسان تقدم إحاطة حول اليمن في مجلس الأمن الدولي، 30 مايو/ أيار 2017.

- ضمان إطلاق سراح المعتقلين المدنيين والمختفين قسرياً تحت سلطة تحالف أنصار الله وصالح وسلطة حكومة الرئيس هادي وحلفائها.
- عدم عرقلة الوصول الإنساني إلى كافة المناطق والفئات المحتاجة للمساعدة.
- ضمان إعادة فتح مطار صنعاء الدولي.
- التأكيد على أن يكون هناك اتفاق عاجل بين الأطراف على آلية لتسليم مرتبات وأجور موظفي القطاع العام.
- ضمان حماية ميناء الحُديدة من النزاع المسلح وضمان إعادة تشغيله كلياً، ليتمكن من الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات ملايين اليمنيين.
- المطالبة برفع القيود على عمل منظمات المجتمع المدني والحريات الصحافية، وإطلاق سراح كافة الصحفيين المعتقلين.[23]

وفي 15 يونيو/ حزيران 2017، أصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً دعى فيه «جميع الأطراف إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني، بوسائل منها التمييز في جميع الأوقات بين السكان المدنيين والمقاتلين، وبين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية، وباتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتفادي إلحاق الضرر بالمدنيين والممتلكات المدنية والتقليل منه إلى أدنى حد في كل الأحوال، ووقف تجنيد الأطفال واستخدامهم في انتهاك للقانون الدولي الساري، بهدف تجنّب مزيد من المعاناة للمدنيين». كما جاء في نص البيان الرئاسي: «ويشدد مجلس الأمن كذلك على ضرورة ضمان أمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة. ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف إلى احترام وحماية المرافق الطبية والموظفين الطبيين. ويدعو مجلس الأمن الأطراف كذلك، إلى السماح بوصول الإمدادات الإنسانية بطريقة آمنة وبسرعة ودون عوائق إلى سكان جميع المحافظات المتضررة، وتيسير وصول الواردات الأساسية من الأغذية والوقود والإمدادات الطبية إلى البلد وتوزيعها في جميع أنحائه. وفي هذا الصدد، يشدد مجلس الأمن على أهمية الحفاظ على تشغيل جميع الموانئ اليمنية، بما في ذلك ميناء الحديدة، باعتبارها شريان حياة بالغ الأهمية للدعم الإنساني وغيره من الإمدادات الأساسية».[24]

(23) السابق.

(24) United Nations Security Council, Presidential Statements, http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/PRST/2017/7.

الفصل الثالث

اليمن في مجلس حقوق الإنسان وتشكيل آلية تحقيق دولية

منذ تصاعدت وتيرة النزاع في اليمن في مارس/ أذار 2015، طالبت المنظمات الحقوقية المستقلة جنبا إلى جنب مع المفوض السامي لحقوق الإنسان، بإنشاء آلية دولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن. إلا أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رضخ خلال دورتي سبتمبر/ أيلول 2015 و2016 لضغوط واسعة للحيلولة دون إنشاء هذه الآلية. ومارست هذه الضغوط المملكة العربية السعودية والدول الحليفة لها، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا.

وفي 19 سبتمبر/ أيلول 2017، دعت «مواطنة» مجلس حقوق الإنسان إلى تشكيل آلية دولية مستقلة للتحقيق، مُطالبةً المجلس باتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء سياسة الإفلات من العقاب.[25]

وبعد حملات الضغط والمناصرة والدعوات المتكررة من منظمات وحكومات عدة، أقر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة خلال الدورة الـ36، في 29 سبتمبر/ أيلول 2017، تكليف المفوض السامي بإنشاء فريق من الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين للقيام بتحقيقات في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان من قبل كافة الأطراف؛ ورفع تقرير إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان في دورة المجلس التي ستنعقد في سبتمبر/ أيلول 2018.[26]

وأعلن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين في 4 ديسمبر/ كانون الأول 2017، في بيان صحفي، عن تعيين الأعضاء في فريق الخبراء البارزين الذي أنشأه مجلس حقوق الإنسان، والمعني باليمن. ويتألف الفريق من كمال الجندوبي (تونس) رئيساً، وعضوين آخرين هما: تشارلز غاراوي (المملكة المتحدة) وميليسا باركي (أستراليا).[27]

(25) مواطنة لحقوق الإنسان، اليمن: تشكيل آلية دولية مستقلة للتحقيق ضرورة ملحة، 19 سبتمبر/ أيلول 2017.

(26) تقرير مجلس حقوق الإنسان، الدورة 36، 11 – 29 أيلول/ سبتمبر 2017، https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G17/319/82/pdf/G1731982.pdf?OpenElement

(27) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، اليمن: المفوض السامي يعيِّن مجموعة من الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين، http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22483&LangID=A.

وقال المفوض السامي في بيانه: «يشكل تأسيس الفريق خطوة مهمة من أجل المساءلة والقضاء على الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها كل الأطراف في اليمن، وسط تدهور الأزمة الإنسانية في البلاد، ومن أجل ضمان حصول الضحايا على العدالة والتعويضات.» [28]

وقد كُلِّفَ فريق الخبراء البارزين بما يلي:

- رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها.
- استقصاء جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللمجالات الأخرى المناسبة والقابلة للتطبيق من القانون الدولي والتي ارتكبتها جميع الأطراف في النزاع منذ سبتمبر/ أيلول 2014، بما في ذلك الأبعاد الجنسانية المحتملة لتلك الانتهاكات.
- إثبات الوقائع والملابسات المحيطة بالانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الانسان وللمجالات الأخرى المناسبة والقابلة للتطبيق.
- كشف المسؤولين عنها حيثما أمكن.
- تقديم توصيات عامة عن توطيد احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها.
- تقديم إرشادات بشأن الوصول إلى العدالة، والمساءلة والمصالحة ولَأْمَ الجراح حسب الاقتضاء.
- التعاون مع السلطات اليمنية ومع جميع أصحاب المصلحة، لا سيما وكالات الأمم المتحدة المعنية والمكاتب الميدانية للمفوضية السامية في اليمن، وسلطات دول الخليج، وجامعة الدول العربية، بهدف تبادل المعلومات ودعم الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تدعيم المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في اليمن.
- إحالة تقرير كتابيّ شامل إلى المفوض السامي بحلول موعد انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، تليه جلسة تحاور.[29]

(28) السابق.

(29) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن (GEE)، http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/YemenGEE/Pages/Index.aspx (النص الحرفي كما توفر من مصدره باللغة العربية)

الفصل الرابع

«قائمة العار» للأمين العام للأمم المتحدة

بتاريخ 20 أبريل/ نيسان 2016، أدرج الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون، التحالف العربي بقيادة السعودية إلى جانب جماعة أنصار الله (الحوثيين) وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وجماعة أنصار الشريعة، والقوات الحكومية، والمليشيات الموالية للحكومة، في «قائمة العار» التي تضمنها تقريره السنوي، وذلك بسبب الانتهاكات التي ارتكبت بحق الأطفال خلال النزاع المسلح.[30]

لكن الأمين العام للأمم المتحدة أعلن في 6 يونيو/ حزيران 2016، وبعد أقل من شهرين، عن إزالة اسم التحالف العربي من اللائحة، بانتظار النتائج التي ستتوصل إليها «مراجعة مشتركة» للمعلومات الواردة في تقريره السنوي. [31]

وذكرت وسائل إعلام أن السعودية وحلفائها هدّدوا بسحب مئات الملايين من الدولارات، على شكل مساعدات مخصصة لدعم بعض برامج الأمم المتحدة، إذا لم تتم إزالة التحالف من القائمة.[32]

ومع استمرار الانتهاكات الجسيمة التي طالت أطفال اليمن، ومع استمرار المطالب الحقوقية، أدرجت الأمم المتحدة في 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2017، كافة أطراف النزاع في اليمن، في «قائمة العار» التي تصدرها الأمم المتحدة سنوياً، وتشمل هذه القائمة مرتكبي الانتهاكات الست الجسيمة

(30) الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بالأطفال والنزاعات المسلحة للعام 2016http:// www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=s/2016/360&referer=/english/&Lang=A

(31) الأمين العام للأمم المتحدة، بيان منسوب إلى المتحدث الرسمي باسم الأمين العام بشأن التقرير السنوي للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، https://:gl.goo/v9Xy8Q.

(32) Foreign Policy, Saudi Arabia Threatened to Break Relations With U.N. Over Human Rights Criticism in Yemen, http://foreignpolicy.com/2016/06/07/saudi-arabia-threatened-to-break-relations-with-un-over-human-rights-criticism-in-yemen/.

ضد الأطفال.[33] وذكر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، أن الغارات الجوية التي قام بها التحالف، قتلت أو جرحت قرابة 700 طفل، ودمرت أو أضرت بـ40 مدرسة ومستشفى تقريبا.[34] ورغم الوعود السعودية بتحسين امتثالها لقوانين الحرب، إلا أن الخسائر في صفوف الأطفال تتواصل مع شنّ هجمات جديدة كان من شأنها القضاء التام على أُسرٍ بأكملها[35].

(33) هيومن رايتس ووتش، التحالف بقيادة السعودية على «قائمة العار» الأممية بسبب الانتهاكات ضد الأطفال،https://www.hrw.org/ar/news/309970\2017/10/06.

(34) الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام الخاص بالأطفال والنزاعات المسلحة 2017 http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/72/361&Lang=E&Area=UNDOC.

(35) هيومن رايتس ووتش، اليمن: غارات التحالف تقتل الأطفال، https://www.hrw.org/ar/news/308784/2017/09/12.

الباب الثاني

أبرز أنماط انتهاكات حقوق الإنسان

يتكون هذا الباب من 14 فصلاً، ويسلط الضوء على أبرز أنماط انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي تحققت مواطنة لحقوق الإنسان من ارتكاب جميع أطراف النزاع لها في اليمن خلال العام 2017. وتُعد أنماط الانتهاكات والوقائع المذكورة في هذا الباب نماذج لا تفيد الحصر بأي حال، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك أنماط ووقائع أخرى حالت بعض التعقيدات من توثيقها.

الفصل الأول

التجويع كسلاح حرب ومنع وصول المساعدات الإنسانية

خلال العام 2017، تشارك طرفا النزاع في اليمن، التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وحكومة الرئيس عبدربه منصور هادي من جهة؛ وجماعة أنصار الله (الحوثيون) وحليفها السابق الرئيس السابق علي عبدالله صالح من جهة أخرى، مسؤولية استخدام التجويع كسلاح حرب ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

ووثقت «مواطنة» خلال 2017، ما لا يقل عن 26 واقعة منع وصول مساعدات إنسانية؛ كانت جماعة أنصار الله (الحوثيون) مسؤولة عن معظمها في محافظة صعدة (23 واقعة)، في حين تحملت «المقاومة الشعبية» والقوات الموالية للرئيس هادي مسؤولية ثلاث وقائع في محافظات الضالع، شبوة وتعز.

أدى الحصار وإغلاق مطار صنعاء الدولي أمام الرحلات التجارية من قبل التحالف العربي بقيادة السعودية، إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلاً. كما قامت مجموعات من «المقاومة الشعبية» ومجموعات مسلحة موالية للرئيس هادي، بمنع شاحنات تحمل مواد غذائية من المرور أو فرض إتاوات عليها من أجل السماح بمرورها.

وفي المقابل، قامت جماعة أنصار الله (الحوثيون) وقوات موالية لحليفها السابق، الرئيس السابق صالح، بمنع مرور شاحنات تحمل مساعدات إنسانية (غذائية وعينية) ومصادرتها. كما قامت قوات تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) وحليفهم السابق صالح، بالتدخل في عملية إيصال هذه المساعدات إلى المستفيدين، ومارست قيوداً معقدة على عمل المنظمات الإنسانية في المناطق

التي تسيطر عليها.

قال فان إسفلد، باحث أول في حقوق الطفل بمنظمة هيومن رايتس ووتش: «القيود الصارمة التي فرضها التحالف بقيادة السعودية على دخول الوقود إلى اليمن، والتي أدت إلى انقطاع المياه وإغلاق المستشفيات، حوّلت الوضع في هذا البلد الفقير إلى كارثة إنسانية. في الوقت نفسه، أوقفت قوات الحوثيين-صالح مراراً المنظمات التي تجلب اللقاحات إلى اليمن، ومنعت وصول المساعدات إلى الأشخاص الأكثر احتياجاً إليها».[36]

(36) هيومن رايتس ووتش، منع التحالف للمساعدات والوقود يهدد المدنيين في اليمن: عرقلة قوات الحوثيين-صالح للإغاثة تفاقم الأزمة، https://www.hrw.org/ar/news/2017/09/27/309545.

الإطار القانوني:

يعتبر الحصار الجوي انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني إذا كانت أحد نتائجه الإضرار بمصالح وأرواح المدنيين، وحين تكون المعاناة التي يكابدها المدنيون تفوق المكاسب العسكرية التي يتوقع تحقيقها من وراء هذا الحصار.

ويمثّل تعمّد استهداف المدنيين وحرمانهم من الإمدادات الأساسية للحياة، مثل المياه والغذاء والدواء، جريمة حرب وانتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني. وقد صنّف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998، إحداث معاناة شديدة أو إلحاق أذىً خطير بالجسم أو بالصحة للمدنيين، من الانتهاكات الجسيمة. ونصّ البند 25 من المادة (8)/ب، على أن تعمّد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم، بما في ذلك تعمّد عرقلة إمدادات الإغاثة على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف، جريمة حرب.

كما تنص المادة (17) من اتفاقية جنيف الرابعة على ضرورة قيام أطراف النزاع بـ»إقرار ترتيبات محلية لنقل الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال والنساء النفاس، من المناطق المحاصرة أو المطوقة، ولمرور رجال جميع الأديان، وأفراد الخدمات الطبية والمهمات الطبية إلى هذه المناطق».

وفي 12 أبريل/ نيسان 2017، ذكر المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان والعقوبات الدولية، إدريس الجزائري، أن الحصار العسكري السعودي على اليمن هو «أحد الأسباب الرئيسية للكارثة الإنسانية»، وأنه «ينطوي على انتهاكات جسيمة لأهم معايير قانون حقوق الإنسان، فضلاً عن قانون النزاعات المسلحة».[37]

(37) OHCHR, Lift blockade of Yemen to stop "catastrophe" of millions facing starvation, says UN expert, http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21496&LangID=E.

وقائع:

- في يوم الاثنين 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، قرّر التحالف العربي بقيادة السعودية «الإغلاق المؤقت لكافة المنافذ اليمنية الجوية والبحرية والبرية». وشمل هذا الإجراء مطاري عدن وسيئون، اللذين كانا مفتوحين أمام الرحلات التجارية. وأتى القرار بعد الهجوم الصاروخي الذي أطلقته جماعة أنصار الله (الحوثيون) واعترضته السعودية بالقرب من مطار الملك خالد الدولي في الرياض، مساء السبت 4 نوفمبر/ تشرين الثاني.

وأصدرت مواطنة لحقوق الإنسان بياناً يوم الأحد 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، طالبت فيه التحالف العربي بفتح كافة المنافذ اليمنية، بما فيها مطار صنعاء الدولي، أمام الرحلات التجارية والإنسانية على الفور.[38]

وفي 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، قال فيليب لوثر، مدير البحوث وأنشطة كسب التأييد للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية: «لقد أصبحت احتمالات المجاعة التي تلوح في الأفق حقيقة واقعة بسبب القيود الجديدة التي فرضها التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، والذي يبدو أنه يشكل عقاباً جماعياً على المدنيين اليمنيين».[39]

وفي 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، أعلن التحالف العربي عن فتح ميناء الحُديدة لاستقبال المواد الإغاثية والإنسانية الطارئة، وفتح مطار صنعاء لاستقبال طائرات الأمم المتحدة الخاصة بالأعمال الإغاثية والإنسانية. [40] وتم فتح مطار عدن الدولي في 13 نوفمبر/ تشرين الثاني، ومطار سيئون في 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017.[41] فيما لا يزال مطار صنعاء الدولي مغلقاً أمام الرحلات التجارية منذ أغسطس/ آب 2016 وحتى لحظة كتابة هذا التقرير.

وفي 2 ديسمبر/ كانون الأول 2017، ذكر بيان صحفي مشترك من قادة الأمم المتحدة حول اليمن، أنه «من دون الاستئناف العاجل لعمليات الاستيراد التجارية، وخصوصاً الطعام والوقود والأدوية، فإن ملايين الأطفال والنساء والرجال سيواجهون خطر المجاعة والمرض والموت. وأضاف البيان: «أدت القيود المستمرة على الاستيراد التجاري إلى نقص في الوقود والطعام والمواد الأساسية

(38) مواطنة لحقوق الإنسان، اليمن: إغلاق التحالف بقيادة السعودية للمنافذ يقطع ما تبقى من شريان للحياة، 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017.

(39) منظمة العفو الدولية، اليمن: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا يجازفون بتواطؤهم في العقاب الجماعي للمدنيين، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/11/yemen-usa-uk-and-france-risk-complicity-in-collective-punishment-of-civilians/.

(40) وكالة الأنباء السعودية، قيادة قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن تقرر إعادة فتح ميناء الحديدة وفتح مطار صنعاء اعتباراً من يوم غدٍ الخميس، http://www.spa.gov.sa/1690597.

(41) إعلان الخطوط الجوية اليمنية على صفحتها في موقع فيس بوك https://www.facebook.com/YemenAirways/.

الأخرى، مما تسبب في رفع الأسعار وتدمير حياة السكان وسبل كسب عيشهم. فقد ارتفعت أسعار دقيق القمح بنسبة 30% بينما تضاعفت أسعار الوقود وازدادت أسعار المياه المنقولة بالصهاريج بشكل هائل وبلغت الزيادة 600% في بعض المواقع. كما نفد الوقود من شبكات المياه الحضرية في سبع مدن، وهي تعتمد اليوم على المنظمات الإنسانية لسد الفجوة. وستواجه مدن أخرى قريباً، وضعاً مماثلاً في حال لم يتم رفع الحصار، الأمر الذي سيحرم 11 مليون شخص من المياه الصالحة».[42]

- وفي يوم الأربعاء 4 يناير/كانون الثاني 2017، أدى تدخل «مُشْرف» جماعة أنصار الله (الحوثيين) في إحدى مديريات محافظة صعدة، إلى حرمان عشرات الأُسَر من المساعدات، بحجة «أنه يريد مراجعة وتعديل أسماء المستفيدين».[43]

- وفي مساء الاثنين 12 يونيو/ حزيران 2017، احتجزت جماعة أنصار الله (الحوثيون) بمنطقة الهيجة بمديرية المصلوب في محافظة الجوف، ثلاث مركبات تحمل مساعدات إنسانية مخصصة للسكان بقرية ملاحا. وتتكون هذه المساعدات من مواد غذائية لـ 250 أسرة مستفيدة.[44]

ويقول أحد سكان قرية ملاحا، وهو أحد المستفيدين من تلك المساعدات المحتجزة: «نعيش ظروفاً صعبة، وعندما نريد الذهاب الى السوق، فعلينا أن نقطع مسافة 15 كيلومتر من قرية ملاحا لنصل إلى سوق المصلوب. دمرت الحرب قريتنا وسقط فيها ضحايا كثر، وتضررت منازلنا ومزارعنا وتوقفت المدارس. نريد السلم والأمن والأمان ويكفي ماقد وصلنا إليه.»[45]

- وفي يوم الأحد 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2017 عند حوالي الساعة 9:40 صباحاً، احتجزت نقاط تفتيش تقع تحت سيطرة «المقاومة الشعبية» والقوات الموالية للرئيس هادي، شاحنات نقل بضائع في مدينة التربة بمحافظة تعز- «الخط العام» الذي يربط بين مدينتي تعز وعدن. وكانت نقاط التفتيش تفرض إتاوات وجبايات مالية على كل شاحنة من أجل السماح لها بالمرور. ودفع ذلك بسائقي الشاحنات إلى الإضراب عن العمل والتوقف عن نقل البضائع لعدة أيام في بداية أكتوبر/ تشرين الأول 2017، ما أدى إلى شحة في المواد الغذائية داخل مدينة تعز وارتفاع أسعارها.

(42) المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، قادة الأمم المتحدة يدعون التحالف لرفع الحصار عن الموانئ اليمنية على البحر الأحمر، http://www.unhcr.org/ar/news/press/2017/12/5a244d764/html.

(43) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع سكان محليين، تاريخ 15، 16، 17 يناير/كانون الثاني 2017.

(44) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع سكان محليين، تاريخ 15 و16 يونيو/حزيران 2017.

(45) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد سكان قرية ملاحا بالجوف، تاريخ 16 يونيو/حزيران 2017.

وقال لـ»مواطنة» وسيم عبده (32 سنة)، وهو سائق شاحنة نقل بضائع: «عند وصولي الى مدينة التربة، طلبت مني نقطة تفتيش رسوم مالية تصل إلى 30000 ريال (حوالي 60دولاراً أمريكياً). كان في نقطة التفتيش عدد من الشاحنات المتوقفة بسبب رفض سائقيها دفع هذا المبلغ غير القانوني، وقام أفراد في نقطة التفتيش بالاعتداء على أحد السائقين وتهديده. دفعني هذا مع عدد من السائقين إلى التوقف عن العمل كوننا نتعرض للابتزاز المادي من قبل نقاط التفتيش.»[46]

وبعد إحكام سيطرة «المقاومة الشعبية» والقوات الموالية للرئيس هادي في منتصف مارس/ أذار 2016، على هذه المنطقة الواصلة بين عدن وتعز، قامت نقاط التفتيش التابعة لفصائل المقاومة بتحصيل إتاوات من المارين في هذه النقاط تحت مسمى دعم الجبهات، وكل فصيل على حدة.

صورة لطفل في مخيم الداشن للنازحين منطقة الكدحة، تعز ، تصوير : أحمد الباشا 2017.

(46) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع وسيم عبده، تاريخ 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2017.

الفصل الثاني

الهجمات الجوية

في 2017، وثّقت مواطنة لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 89 هجمة شنتها قوات التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات على مدنيين وأعيان مدنية في 10 محافظات يمنية. أسفرت هذه الهجمات عن مقتل ما لا يقل عن 357 مدنياً، بينهم 161 طفلاً و45 امرأة، وجرح 294 مدنياً، بينهم 101 طفل و56 امرأة. وقد شنّ التحالف هذه الهجمات على منازل وأسواق ومدارس ومزارع وصيادين.

قبيل حلول الذكرى الثانية لبدء العمليات العسكرية للتحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات في اليمن، أصدرت مواطنة لحقوق الإنسان بياناً في 24 مارس/ آذار 2017، أدانت فيه هجمات التحالف التي وثقتها المنظمة وأدت إلى مقتل وجرح مئات المدنيين. وأشارت «مواطنة» في ذات البيان، إلى توثيقها واقعة استخدم فيها التحالف العربي سلاحاً إيطالي الصنع، إلى جانب هجمات أخرى استخدم فيها أسلحة أمريكية وبريطانية الصنع. ودعت المنظمة الدول المساندة للتحالف العربي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إلى وقف صفقات بيع الأسلحة للسعودية، بسبب إمكانية استخدامها ضد مدنيين وأعيان مدنية.[47]

(47) مواطنة لحقوق الإنسان، مواطنة: التحالف بقيادة السعودية يستهدف المدنيين في اليمن على مدى عامين، 24 مارس/ آذار 2017.

الإطار القانوني:

يتضمن القانون الدولي الإنساني القواعد والمبادئ التي ترمي في المقام الأول إلى حماية من لا يشاركون في الأعمال الحربية، أي المدنيين. كما يحدد معايير السلوك الإنساني ويقيد وسائل وأساليب العمليات العسكرية. والهدف الجوهري لهذا القانون هو الحد، إلى أكبر مدى ممكن، من المعاناة الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة.

ومن القواعد الأساسية في القانون الدولي الإنساني، أن على أطراف أي نزاع، العمل في كل الأوقات على مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، وخاصة المدنيين، وأن تُوجه الهجمات ضد المقاتلين «فقط»، ويُمنع توجيهها ضد المدنيين. كما يتعين على أطراف النزاع المسلح التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية.

الأعيان المدنية هي المباني والأماكن وغيرها من الممتلكات أو الموجودات المادية التي ليست أهدافاً عسكرية. هذه الأهداف العسكرية تقتصر على الأعيان التي تسهم إسهاما فعالاً في العمل العسكري أو النزاع المسلح، سواء بطبيعتها أو موقعها أو غاية استخدامها، والذي بالاستيلاء عليه أو تدميره جزئيا أو كليا أو تعطيله، تتحقق ميزة عسكرية مؤكدة. وتُعتبر الهجمات ضد المدنيين أو ضد أعيان مدنية جريمة حرب.

ويُعتبر قصف مناطق مدنية دون وجود أهداف عسكرية، هجوماً مباشراً، وتدخل هذه الأعمال ضمن تصنيفات جرائم الحرب. ويقع على الأطراف المتحاربة مسؤولية اتخاذ احتياطات ضرورية لحماية المدنيين والأعيان المدنية الواقعة تحت سيطرتها من الأثار العكسية للهجمات.

وقائع:

- عند حوالي الساعة 2:30 من بعد ظهر الأربعاء 1 فبراير/ شباط 2017، استهدف التحالف العربي منزلاً في قرية سنع، الواقعة في منطقة حدة بصنعاء. أدت هذه الهجمة إلى مقتل أسرة كاملة مكونة من خمسة أفراد بينهم طفلين. ولم ينجُ من الموت سوى طفلة واحدة (عنود 8 سنوات) بسبب تواجدها خارج المنزل أثناء وقوع الهجمة.

قال عباس عبدالله حسين المطاع (45 سنة)، وهو شاهد عيان على الواقعة: «هرعت مع عدد من المسعفين إلى الموقع الذي سقطت عليه القنبلة. وجدنا الأمّ بين الأنقاض، وكانت حينها ما تزال على قيد الحياة، وتم إسعافها. لاحقاً شاهدت طفلة ...».وتوقف المطاع عن الحديث بضع ثوان وكان متأثراً للغاية والدموع تملأ عينيه. ثم أضاف: «لم أستطع البقاء أكثر، ولم يستطع قلبي تحمل كل تلك المشاهد».[48]

- وفي فجر الجمعة 25 أغسطس/ آب 2017، عند حوالي الساعة 2:20 صباحاً، استهدفت قوات التحالف منطقة فج عطان في العاصمة صنعاء بأربع قنابل. سقطت قنبلتان منها على مقر عسكري خاضع لسيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) كان يتعرض باستمرار لهجمات جوية. فيما استهدفت القنبلتان الأخريان مبنى سكنياً يبعد عن الموقع العسكري المستهدف قرابة 200 متر.

قام أحد خبراء الأسلحة لدى منظمة العفو الدولية بتحليل بقايا إحدى القنابل، وتوصل إلى أنها تحمل علامات واضحة تماثل مكونات أمريكية الصنع عادةً ما تُستخدم في القنابل الموجَّهة بأشعة الليزر التي تُلقى من الجو.[49]

ورغم أن استهداف الموقع العسكري يدخل ضمن الأعمال العسكرية غير المجرّمة في قوانين الحرب، إلا أن حقيقة استخدام أسلحة موجهة عن بعد ولديها إمكانية التمييز بدقة بين الأهداف العسكرية من المدنية، يجعل من الخسائر بين المدنيين عملاً غير مشروع، وغير محكوم بقاعدة الضرر الجانبي الذي لا يُمكن تجنبه. وفي هذه الحالة، كان بالإمكان تجنب هذا الضرر.

تسببت هذه الهجمة الجوية في مقتل ما لا يقل عن 16 مدنياً، بينهم سبعة أطفال وثلاث نساء، وجرح 17 آخرين، بينهم ثمانية أطفال وست نساء. لقد تحول المبنى السكني إلى كومة من الحديد

(48) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع عباس عبد الله المطاع، تاريخ 2 فبراير/ شباط 2017.

(49) منظمة العفو الدولية، اليمن: قنبلة أمريكية الصنع تسفر عن قتل وتشويه أطفال في ضربة مدمِّرة على منازل آهلة بالسكان، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/09/yemen-bomb-made-us-kills-maims-and-children-in-deadly-strike-on-residential-homes/.

والأسمنت، وكأن زلزالاً أصابه وهدمه على رؤوس ساكنيه. وبسبب الهجمة نفسها، تغيرت تماماً حياة سبع أُسَر، فيما تعيش بقية الأُسَر الناجية من الهجمة، الخوف والنزوح. وبرزت في وسائل الإعلام المحلية والعالمية الصورة المؤلمة للطفلة بثينة الريمي (سبع سنوات)، التي فقدت جميع أفراد أسرتها، وهي تحاول فتح عينها اليمنى لترى ما تبقى لها من عالمها.

وقال علي منصور سعد الريمي (32 سنة)، عمّ الطفلة بثينة لـ«مواطنة»: «كنت على تواصل مع أخي محمد (38 سنة)، وسألني: أين هذه الغارة؟ قلت له: بالقرب منكم! فقال: لقد أرعبوا اطفالي. فجأة أنقطع الاتصال، وحاولت الاتصال به عدة مرات، لكنه لم يردّ. كنت أجري مشياً على الأقدام من جوار معهد يالي في شارع بغداد قاصداً منزل أخي، ولم أستطع العثور على سيارة تاكسي في ذاك الوقت المتأخر. وصلت إلى المنطقة التي تعرضت للقصف، وكان عدد من مسلحي جماعة أنصار الله يطوقون المكان ويمنعون دخول الناس. تغيرت معالم المكان إلى الحد الذي لم أستطع فيه التعرف على منزل أخي. سألتهم: أين البيت الذي قُصْف؟! فقالوا: هنا. تقدمت ناحية المكان، ووجدت أن شقيقي وجميع أفراد أسرته (زوجته وشقيقها وستة من أولاده) قد قتلوا».[50]

- وفي يوم الثلاثاء 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2017، عند حوالي الساعة 9:00 مساءً، استهدف طيران التحالف أسرة أحمد ناصر جارالله (45 سنة)، غرب قرية المرة بمديرية برط العنان محافظة الجوف. قتلت هذه الهجمة ستة مدنيين من أفراد الأسرة، بينهم ثلاثة أطفال، فيما جُرح طفلان. زارت «مواطنة» مكان الواقعة، وتبيّن أنه عبارة عن منطقة صحراوية نائية، ولا توجد بها مظاهر لتواجد عسكري.

وقال لـ«مواطنة» أحمد صالح ثوابة (30 سنة)، الذي يعمل في رعي الأغنام ويسكن على بعد 120 متراً من مكان الواقعة: «استهدف الطيران السعودي أسرة أحمد ناصر جارالله في مخيمهم. قُتل ستة أشخاص هم رب الأسرة أحمد ناصر هادي جارالله، وزوجته رسمة محمد ناجي (40 سنة) وبناته حكمة (19 سنة)، وسمراء (17 سنة) وشفاء (خمس سنوات) والطفلة الرضيعة هبله (سنة ونصف). وأُصيب في الغارة مشعل (16 سنة) بحروق في جميع أنحاء جسمه، وعلي (11 سنة) أصيب أيضاً بحروق وكسر في فخذه الأيسر».[51]

وأضاف ثوابة: «سقطت القنبلة الأولى مباشرة على الخيمة التي كانت الأسرة تقطن فيها. وسقطت القنبلة الثانية بين خيمة المطبخ وحظيرة الأغنام، على بُعد حوالي أربعة أمتار عن خيمة الأسرة، وذلك بعد حوالي دقيقتين من سقوط القنبلة الأولى. وكادت القنبلة الثالثة التي سقطت لاحقاً بعد خمس دقائق تقريباً، على مسافة 10 أمتار تقريباً من القنبلة الثانية، أن تقتلنا نحن

(50) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع علي منصور الريمي، تاريخ 25 أغسطس/ آب 2017
(51) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع أحمد صالح ثوابة، تاريخ 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2017

المسعفون، لكن والحمد لله، لم يصب أحد منا بأذى. لم نستطع إسعاف الجرحى إلا بعد أكثر من نصف ساعة بسبب تحليق الطيران. لا يوجد مبرر لاستهداف المنطقة وليس فيها مواقع عسكرية أو حتى نقاط أمنية. وهذه الأسرة المسكينة هم من البدو، ويسكنون في المنطقة منذ حوالي خمس سنوات، ولا يوجد بينهم موالون للحوثيين. لقد تناثرت أشلاؤهم بصورة بشعة وظللنا نجمع الأشلاء حتى صباح اليوم التالي».[52]

محافظة تعز كان لها نصيب من الغارات الجوية أيضاً؛ فإلى جانب ما يعانيه المدنيون فيها من متاعب وظروف صعبة جراء النزاع البري المسلح، لم تكن في مأمن من الهجمات الجوية التي شنّها التحالف العربي.

- ففي يوم الثلاثاء 26 ديسمبر/ كانون الأول 2017، عند حوالي الساعة 8:00 صباحاً، أدى هجوم جوي لقوات التحالف على سوق شعبي في منطقة الحيمة السفلى بمديرية التعزية في محافظة تعز، إلى مقتل 27 مدنياً، بينهم ستة أطفال، وجرح ثمانية آخرين بينهم طفل.

وبحسب المقابلات التي أجرتها «مواطنة»، فقد كان عدد كبير من ضحايا الهجمة من بائعي القات الذين كانوا وصلوا إلى السوق للتو.

قال عبدالله محمد مدهش (45 سنة)، الذي قتل شقيقه وصهره في الواقعة: «قبل جريمة القصف الجوي بـ12 ساعة تماماً، عند الساعة 8:00 من مساء اليوم السابق (الاثنين 25 ديسمبر/ كانون الأول 2017)، كان طيران التحالف يحلق بكثافة من بعد صلاة المغرب (حوالي الساعة 6:00 مساءً)، وقصف بقنبلة السوق الشعبي ذاته، لكن السوق كان خالياً. أتى عدد من أصحاب الدكاكين الصغيرة في السوق من قراهم المجاورة، وكانت الأضرار المادية طفيفة، ولم تصب بضائعهم بأذى.»[53]

وأضاف: «في اليوم التالي عند الساعة 8:00 صباحاً، كُنت في منزلي بقرية وادي عريق على بعد نصف كيلومتر تقريباً من السوق الشعبي من الجهة الشمالية. سمعت تحليق الطيران وبعدها سمعت دوي الانفجار الذي كان قوياً جداً. خرجت بعد الواقعة بساعة تقريباً، ووصلت إلى السوق والضحايا لا يزالون في الشارع، ولم يستطع المسعفون من قريتنا أن ينقلوا كل الضحايا لأن العدد كبير جداً وأشلاء الناس في كل مكان. كان المنظر مقززاً جداً، ولم أستطع تحمل ذلك. كانت الفاجعة الكبرى عندما كان يحاول الناس معرفة هوية الضحايا ويتفاجؤون بأن الضحايا من ذويهم، وذات

(52) السابق.
(53) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع عبد الله محمد مدهش، تاريخ 27 ديسمبر/ كانون الأول 2017.

الأمر حدث معي. أخبرني بعض أهالي المنطقة بأن أخي سرحان محمد مدهش علي (57 سنة) أحد الضحايا. ذهبت لأبحث عنه لكن جثث الضحايا كانت تملأ المكان، وكنت أمشي وأشعر بغثيان كلما لمحت عيناي أشلاء الضحايا وجثثهم المحترقة والمتفحمة في مكان الواقعة بالشارع العام في السوق. وعندما رأيت جثة أخي كانت مقلوبة على البطن، وعلى بعد مسافة صغيرة من الجثث المتفحمة والمتناثرة في السوق. كانت إصابته في الرأس من الجهة الخلفية والكتف الأيمن من الجهة الخلفية أيضاً. عثرت على جثة صهري قائد علي ناجي الوقص (45 سنة) بالقرب من جثة أخي، وكانت أحشاء جسمه خارج بطنه. لم أستطع أكل لقمة واحدة إلى بطني كلما تذكرت ذلك المشهد».[54]

(54) السابق.

الفصل الثالث

الهجمات البرية العشوائية

في 2017، وثّقت مواطنة لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 89 واقعة هجوم بري معظمها في محافظة تعز (66 واقعة). أما بقية الوقائع، فقد توزعت بين محافظات أخرى كالجوف، مأرب، صنعاء، أبين ولحج. وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) مسؤولية معظم الهجمات العشوائية الدامية، في حين وثّقت «مواطنة» مسؤولية «المقاومة الشعبية» والقوات الموالية للرئيس هادي، عن هجمتين على الأقل.

أدت هذه الهجمات إلى مقتل ما لا يقل عن 160 مدنياً، بينهم 99 طفلاً، و14 امرأة، وجرح 184 مدنياً، بينهم 92 طفلاً و30 امرأة.

عانى المدنيون طيلة العام 2017، في عدة محافظات يمنية، لا سيما تعز، من الهجمات البرية العشوائية التي تشنها أطراف النزاع.

وسبق أن وثّقت «مواطنة» في تقرير «فصول من جحيم» الذي صدر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، استخدام أطراف النزاع أسلحة عديمة التمييز في هذه الهجمات، كقذائف هاون شديدة الانفجار، قذائف آر بي جي 7 – RPG، وصواريخ عيار 122 ملم 21 – M تطلق من قاذفات صواريخ غراد 21 – BM.[55]

(55) مواطنة لحقوق الإنسان، تقرير «فصول من جحيم» –انتهاكات القانون الدولي الإنساني في النزاع البري المسلح في تعز (نوفمبر/ تشرين الثاني 2016).

الإطار القانوني:

تنص المادة (13) من البروتوكول الثاني المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، على أنه يجب دائماً على أطراف النزاع التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وألاّ تكون الهجمات موجهة ضد مدنيين، وأن المقاتلين فقط، هم من يمكن مهاجمتهم.

وبموجب المادة (13)، ومن أجل ضمان حماية المدنيين، يجب على أطراف النزاع الاهتمام وأخذ كل الاحتياطات الممكنة لتجنيب السكان المدنيين الهجمات، وتفادي، والحد من، قتل وجرح المدنيين، والإضرار بالأعيان المدنية. وبموجب القانون الدولي الإنساني، يجب على أطراف النزاع، التمييز بين الأهداف المدينة والعسكرية أثناء سير العمليات العدائية.

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى الهجمات التي تشن ضد المقاتلين أو الأهداف العسكرية، تخضع لقواعد تهدف إلى ضمان حماية المدنيين أثناء سير العمليات العدائية. فعلى سبيل المثال، يجب على أطراف النزاع تقييم نوع وطبيعة الأسلحة المستخدمة، تأثيرها المحتمل، مداها، وما إذا كان هناك تكتيك آخر قد يخدم حماية المدنيين والمنشآت بشكل أفضل. ولا بدّ أيضاً من تقييم الموقع، سواء لهدف عسكري و/أو مقاتل أو مقاتلين. وفي المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، حيث يتموضع هدف عسكري في وسط منطقة مدنية، يجب على أطراف النزاع استخدام أسلحة دقيقة فقط، والتي يجب أن تستخدم على نحو يحدّ من خطر وقوع خسائر في أرواح المدنيين و/أو إصابتهم.

ويحظر القانون الدولي الإنساني استخدام مقذوفات غير موجهة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، ما يجعل من غير الممكن تصويبها بدقة نحو أهداف محددة، كونها عشوائية التوجيه بحكم تصميمها، ويشكل استخدامها بالتالي، جريمة حرب. كما توصف قذائف الهاون بكونها ذخائر تفتقر إلى الدقة ولا ينبغي استخدامها أبداً في الهجوم على أهدافٍ عسكرية تقع داخل مناطق المدنيين أو على مقربة منها.[56]

وعند استخدام أسلحة دقيقة لمهاجمة هدف عسكري يتموضع في مناطق ذات كثافة سكانية عالية، يجب أن يضمن التقييم أن الهجوم متناسب. والفشل في القيام بذلك، يجعل من الهجمات العشوائية انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني وجريمة حرب.

(56) منظمة العفو الدولية، في هجماتٍ ترقى إلى مصاف جرائم الحرب، قتلت الفصائل الفلسطينية المسلحة مدنيين من الجانبين أثناء نزاع غزة 2014، https://www.amnesty.org/ar/news/latest/2015/03/palestinian-armed-groups-killed-civil--conflict-gaza-2014-in-sides-both-on-ians./

وقائع:

- في يوم الأربعاء 18 يناير/ كانون الثاني 2017، عند حوالي الساعة 8:45 مساءً، سقطت قذيفة على منزل وليد محمد راشد الشميري بمدينة النور في تعز، وقذيفة أخرى تبعد عن المنزل بحوالي ثلاثة أمتار. أدت هذه الهجمة إلى مقتل تسعة مدنيين، بينهم ثلاثة أطفال، وجرح ستة آخرين، بينهم طفلين.

ومن خلال الشهادات التي جمعتها «مواطنة» عن الواقعة، يعتقد بأن مصدر إطلاق القذيفتين من شمال المدينة، تحديداً من شارع الستين، الذي يبعد عن مكان الواقعة بحوالي نصف كيلومتر. وكانت تتمركز في ذلك الموقع، قوات تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين). وتقع أقرب نقطة للمقاومة الشعبية من مكان الواقعة على مسافة تقدر بحوالي 400 متر. [57]

وفي شهادته التي أدلى بها لـ»مواطنة»، قال عبده أحمد الشميري (40 سنة)، والذي جُرح مع خمسة آخرين في نفس الهجمة: «كنت قبل وقوع الحادثة في منزلي الذي يبعد عن مكان سقوط القذيفة بحوالي 10 أمتار. سمعت صوت صفير قوي جداً فتوقعت وقتها أن القذيفة ستسقط في الحي. بعد ذلك بثواني قليلة سمعت صوت انفجار قوي جداً، أقوى بكثير من صوت الرعد. خرجت مباشرةً من منزلي لأرى ما الذي حدث، فرأيت تجمعاً لعدد من أهالي الحي أمام منزل جارنا وليد، فعلمت منهم أن القذيفة سقطت على منزله. كان سكان المنزل خارجه في تلك اللحظة. بعدها جاء عاقل الحارة وقام بتفريق الجموع خوفاً من وقوع قذيفة أخرى. كنت قد ابتعدت قليلاً من مكان تجمعهم، وبعد أربع أو خمس دقائق، سمعت صوت صفير مرة أخرى وهرعت مسرعاً الى الجهة المقابلة، وسقطت القذيفة الثانية على مسافة مترين أو ثلاثة أمتار من مكان التجمع بالقرب من القذيفة الأولى. كنت أصرخ بشدة لأني خائف، فتجمّع شباب الحيّ وقاموا بإسعاف الضحايا، وقام أحدهم بحملي حين رآني أنزف من رأسي ويدي اليمنى».[58]

وتحدث لـ»مواطنة» محمد محمد علي ناصر (24 سنة)، وهو شاهد عيان على هذه الهجمة. قال محمد: «كنت أثناء الواقعة أمضغ القات مع الشباب في الحيّ. سمعت صوت انفجار القذيفة الأولى التي سقطت على بعد حوالي 16 متراً. وصلت في الوقت الذي وصل فيه عاقل الحارة، فصرخ في وجهي قائلاً: 'لا تتجمعوا. سيقصفون مرة ثانية'. مشى الجميع في اتجاه، ومشيت أنا في اتجاه معاكس. بعد ابتعادي عنهم بدقيقة واحدة، سمعت صوت انفجار القذيفة الثانية، فتوقعت على الفور أنها أصابت من كانوا متجمعين، فعدت راكضاً لأراهم وقد لازموا الأرض،

(57) مقابلات مواطنة لحقوق الإنسان مع سكان محليين، تاريخ 19 و20 يناير/ كانون الثاني 2017.
(58) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع عبده أحمد الشميري، تاريخ 19 يناير/ كانون الثاني 2017.

وتفاجأت من هول المنظر. بقيت أتحسسهم وأنا مصدوم، لا أعلم ما الذي أفعله».[59]

واسترسل محمد موضحاً هول ما حدث: «وقفت أمام هاشم محمد محمد صالح (27 سنة) وهو مبتور من بطنه، وقد خرجت أمعاؤه خارج جسده، فشعرت بالدوار. جاء أحد المسعفين وأمسكني من يدي وسحبني إلى القرب من علي محسن ثابت الوهاسي (45 سنة) الذي كان يصرخ من إصابة في قدمه، لأحمله معه. فحاولت أن أحمله، لكن يداي كانتا ترتعشان والخوف يملؤني. كنت أحمله فيسقط من يدي، ثم أعود وأحمله فيسقط من يدي مرة أخرى، حتى وصلنا إلى السيارة التي نقلت الضحايا. أجهشت بالبكاء رغماً عني، وبعد أن أوصلنا الضحايا إلى مستشفى البريهي، ولاحقاً تم تحويلهم الى مستشفى الثورة، عدت إلى منزلي».[60]

وروى علي محسن الوهاسي، (45 سنة)، وهو عاقل الحارة[61]، شهادته عن اللحظات التي أعقبت سقوط القذيفة الثانية. قال الوهاسي لـ«مواطنة»: «أصابت شظية رجلي اليمنى في الفخذ، وأخرى في كعب القدم اليمنى، وبقيت متماسكًا، ولم أسقط. كنت أتحسس مكان إصابتي، وفجأة ارتمى فوقي راني محمد محمد صالح (20 سنة)، وسقطت أثناء ارتطامه على جسدي إلى الارض. كان ينزف من رأسه. التفتُ حولي لأطلب المساعدة فرأيت كل من كان حولي قد سقطوا أرضاً، منهم من قد خرجت أحشاؤهم إلى الأرض وتقطعت أجسادهم، ومنهم من فقد ساقه، ومنهم من فقد يده، والكثيرون فقدوا أرواحهم. كنت أتفقد راني فرأيته وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة، فصرخت حتى جاء بعض أهالي الحي، فطلبت منهم إسعافنا، لكن أغلبهم حينما شاهدوا بشاعة المنظر تخوفوا. بقينا في تلك الحالة حتى جاء أهالي الضحايا وقاموا بإسعافنا إلى مستشفى البريهي. مكثنا فيه خمس دقائق، وتم نقلنا بعدها إلى مستشفى الثورة».[62]

وقال جمال علي محمد الوصابي (16 سنة)، وهو أحد المصابين، إنه كان يلتقط صوراً لموقع القذيفة الأولى التي سقطت على منزل جاره وليد، وبعد أن تمّ تفريق تجمّعهم من قبل عاقل الحارة، بقي مع صديقه حسام عادل قاسم الشميري (16 سنة) يتصفحان الصور التي التقطها. غير أن القذيفة الثانية كانت أسرع من إصبعه على شاشة الهاتف؛ قتل حسام على إثر سقوط القذيفة.

وأضاف جمال: «رأيت حسام ممسكاً على صدره والدماء تسيل من تحت يديه. وضعت يدي على صدره وكنت أناديه، وكان ينظر إلي بصعوبة بالغة، وامتلأت يداي بالدماء. كنت أحسبها دماء حسام حتى شعرت بالألم، فاكتشفت إصابتي في اليد اليسرى والجانب الأيسر من الصدر والبطن. بقيت

(59) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع محمد محمد علي ناصر، تاريخ 19 يناير/ كانون الثاني 2017.
(60) السابق.
(61) "عاقل الحارة" شخصية اجتماعية تشرف على حي سكني.
(62) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع علي محسن الوهاسي، تاريخ 20 يناير/ كانون الثاني 2017.

أبكي وأصرخ باسم 'حسام' حتى تجمع حولي بعض الناس وقاموا بإسعافنا. لم أفلت يدي من يد حسام حتى مات. تم إسعافنا إلى مستشفى البريهي، وهو مازال على قيد الحياة. كنت أتوسل الاطباء لإنقاذ حياته، فقال لي أحدهم: 'لقد انتهي'. صرخت صرخة مدوية، وبقيت أراقبه بخوف شديد حتى مات، ثم نُقلنا لاحقاً إلى مستشفى الثورة».[63]

- وفي عصر الجمعة 24 فبراير/ شباط 2017، عند حوالي الساعة 5:40 مساءً، أدى سقوط مقذوف بجوار مطعم شعبي وسط مدينة مأرب، التي تسيطر عليها القوات الموالية للرئيس هادي، إلى مقتل ثلاثة مدنيين وجرح 16 آخرين، بينهم طفلين.

قال عقلان محمد الجابري (21 سنة)، وهو شاهد عيان عن هذه الهجمة: «كالعادة، كنت في محلّي لبيع البهارات، والذي يبعد عن المطعم بحوالي 150 متراً. وبينما كان عمال المطعم يحضّرون لوجبة العشاء، فجأة حدث انفجار شديد، ولم أشعر إلا وقد قُذفت إلى الداخل. نهضت مباشرة وخرجت لأجد تفسيراً لما حدث، فرأيت الدخان والغبار قد غطى المنطقة كاملة. كان ينبعث من أمام المطعم. شاهدت الناس مذعورين؛ أناس يهربون وأناس يهرعون باتجاه مكان الواقعة. خرج أحد الطباخين من داخل المطعم يجري مذعوراً، ووصل إلى محلي وهو يصيح ويقول بأن المطعم بداخله سبعة أو ثمانية قتلى وجرحى. حينها قمت مع مجموعة من الناس الذين تجمعوا بمحاولة إنقاذ المصابين وإسعافهم. بدأنا بمن أصيبوا خارج المطعم حتى يتم إطفاء الحريق والنار المشتعلة بالداخل، ثم قمنا لاحقاً، بنقل القتلى والجرحى الذين سقطوا داخل المطعم. كما أسعفنا صاحب البقالة المجاورة للمطعم، الذي بُترت رجله اليسرى بسبب شظية أصابته وهو يمضغ القات بداخل بقالته».[64]

فياض محمد حسان (23 سنة)، وهو شاهد عيان آخر على الواقعة، وكان يقوم بعمله في تركيب لوحة ضوئية خارج محل «الرسام» للدعاية والإعلان، عندما وقع الانفجار. قال فياض: «كان الحريق مشتعلاً في المطعم والناس مذعورين. رأيت أحد الاطفال مرمياً على الأرض والدماء على جسده، وقد تم إسعافه على متن سيارة. وشاهدت أيضاً اثنين من العمال عند إخراجهم من المطعم إلى فوق سيارة هايلوكس لإسعافهم إلى المستشفى، وكانوا متفحمين بسبب انفجار القذيفة والحريق الذي اندلع على إثر انفجار إحدى اسطوانات الغاز».[65]

(63) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع جمال علي محمد الوصابي، تاريخ 20 يناير/ كانون الثاني 2017.
(64) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع عقلان محمد الجابري، تاريخ 25 فبراير/شباط 2017.
(65) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع فياض محمد حسان، تاريخ 25 فبراير/شباط 2017.

قبل هذه الواقعة بسبعة أشهر، قَدِم عباس حسن حميد (15 سنة)، وهو أحد الضحايا الناجين، مع أخيه من محافظة الحديدة إلى مأرب، بحثاً عن عمل لإعالة الأسرة بعد وفاة والدهما. كان عباس في عصر يوم الجمعة ذاك، يمضغ القات برفقة أخيه، وحوالي 10 أشخاص آخرين في إحدى (الدُشم) بساحة سوق العلف (غرف صغيرة جداً مبنية بأحجار صغيرة ومسقوفة بالكراتين والطرابيل). وتقع ساحة سوق العلف قبالة المطعم الذي سقطت فيه القذيفة. أصيب حميد بشظايا في الرقبة والصدر، كما جُرح في اليد اليسرى، وأصيب أربعة آخرون بشظايا في أجزاء متفرقة من أجسادهم.[66]

ويعتقد محمد عاتق الخراز (23 سنة)، وهو أحد المسعفين، بأن مصدر المقذوف كان من الجهة الغربية، وتحديداً من منطقة صرواح.[67]

ولا تزال المناطق الغربية لمدينة مأرب، خصوصاً المناطق الواقعة بين محافظتي مأرب وصنعاء، ومن بينها صرواح، تشهد اشتباكات عنيفة بين القوات الموالية للرئيس هادي والتحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات من جهة، وبين قوات جماعة أنصار الله (الحوثيين) من جهة أخرى.

- **وفي يوم الجمعة الموافق 8 سبتمبر/ أيلول 2017، عند حوالي الساعة 10:45 مساءً، أدى سقوط قذيفة على منطقة جولة القصر في مدينة تعز، إلى مقتل أربعة مدنيين، بينهم ثلاثة أطفال. كما جُرح رجُل وطفل.**

ويُعتقد بأن مصدر إطلاق القذيفة كان من الجهة الغربية للمنطقة المستهدفة، حيث تتمركز المقاومة الشعبية المسلحة في منطقة الشماسي. وتبعد الشمّاسي عن جولة القصر بحوالي كيلومتر واحد ونصف.[68]

وتحدث لـ«مواطنة» عدد من الضحايا وذويهم عن هذه الهجمة. قالت فاطمة عبد الكريم أحمد (34 سنة)، التي فقدت اثنين من أبنائها: «ختم المتحاربون عرسنا بقذيفة أخذت اثنين من أبنائي واثنين آخرين من أفراد الأسرة، كما أصيب اثنان آخران أيضاً. في يوم الواقعة مساءً، كان البيت ممتلئاً تماماً، وكنت مع أخواتي وضيوفي الذين جاؤوا من الحديدة وصنعاء مع أطفالهم، لحضور عرسنا، ولمشاركتنا أفراحنا. لكنهم شاركونا الفرح، وكذلك العزاء بآخر يوم من أيام العرس».[69]

(66) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع عباس حسن حميد، تاريخ 25 فبراير/شباط 2017.
(67) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع محمد عاتق الخراز، تاريخ 26 فبراير/ شباط 2017.
(68) مقابلات مواطنة لحقوق الإنسان مع أقارب الضحايا، تاريخ 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2017.
(69) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع فاطمة عبد الكريم أحمد، تاريخ 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2017.

وأضافت فاطمة: «يوم الواقعة سمعنا صوت انفجار في المنطقة قبل نصف ساعة تقريباً من الانفجار القوي، لكنه كان بعيداً ولم يكن قوياً جداً. لم نسمعه بحذر بسبب الضجة التي كانت بداخل البيت. وأثناء الانفجار الثاني الذي حدث في بيتنا وغير فرحة العيد والعرس، كُنت مع العروس وبقية النساء والفتيات في الشقة الأخرى الشمالية من البيت. كان زوجي جلال محمد حسن وكذلك ابني- العريس- معي في الشقة نفسها، بينما بقية أبنائي والشباب والأطفال في الشقة الأخرى. سمعنا انفجاراً قوياً بجانب البيت تماماً وهزّ البيت بقوة، ودخل الغبار والدخان إلى الشقة بفعل الانفجار».[70]

وتابعت فاطمة استرسالها في وصف الواقعة: «خرجت مباشرةً في ذلك الوقت مع زوجي، بينما الغبار ودخان الانفجار أمامنا يكاد أن يكتم أنفاسنا، وقد انطفأت الإضاءة بداخل الشقة التي يجلس فيها الشباب. كان زوجي ينادي ابنينا ماجد (17 سنة) وأشرف (12 سنة) ولا يجيبان. حينها صرخت بكل صوتي للفتيات لجلب مصابيح. عندما دخلنا إلى الشقة كان بابها مخلوعاً ونافذة المجلس على الأرض، والشقة بالكامل مليئة بأحجار وشظايا. جاء الجيران وقاموا بإخراج جميع الضحايا إلى الشارع، واحداً تلوا الأخر، وفي كل مرة يخرجون بضحية من داخل الشقة يقولون: 'هناك المزيد'. أخرجوا بشير عوض حسن (24 سنة) وكان يمشي على أقدامه، لكن بقية الضحايا تم إخراجهم محمولين بين أيادي المسعفين. لم أكن أعلم كم عددهم وأغمي عليّ عندما رأيت ابني أشرف محمولاً على الأيدي، ورجله اليسرى مهشّمة وتنزف».[71]

واختتمت فاطمة شهادتها: «تم أخذ الضحايا جميعاً إلى مستشفى «أطباء بلا حدود». قُتل أربعة أشخاص، بينهم اثنين من أبنائي؛ أحدهما توفي مباشرةً عند وقوع الانفجار، والأخر توفي بعد عشرة أيام».[72]

من جانبه، قال بشير عوض حسن محمد صالح، (24 سنة)، وهو أحد الجرحى، في شهادته على الواقعة: «بعد الانفجار مباشرةً، وتحت كومة الدخان والغبار، رأيت جلال محمد حسن يتجه إلينا وفي يده مصباح. هرعت مباشرةً إليه وهو عند باب الغرفة، ورميت نفسي عليه ليخرجني من ذلك المكان. ثم وصلت حافلة لأحد سكان المنطقة، وكان المسعفون مازالوا يخرجون بقية الضحايا. أُدخلت إلى الحافلة وجاء طقم عسكري يتبع الحوثيين (الطرف المسيطر على المنطقة) ليسعف بقية الضحايا».[73]

(70) السابق.
(71) السابق.
(72) السابق.
(73) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع بشير عوض حسن محمد صالح، تاريخ 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2017.

كما تحدث محمد عبدالله سعيد الصنعاني (35 سنة)، والد الطفل الجريح مهران (12 سنة). قال الصنعاني: «كنت حينها في منطقة الحوبان، ووصلني اتصال من أحد الجيران ليخبرني بأن قذيفة سقطت بجانب منزلي (في بيت العرس)، وقد أُصيب ابني مهران. اتصلت بزوجتي، واتصل بي البعض من سكان المنطقة ليخبروني بأن جميع الضحايا تم نقلهم الى مستشفى «أطباء بلا حدود» الواقع في منطقة الحوبان، على بعد ثلاثة كيلومترات تقريباً من منطقتنا لجهة الشرق. فور وصولي للمستشفى، سألتهم مباشرةً عن ابني مهران. كان مصاباً ببعض الشظايا البسيطة، لكنه كان يمسك بيده على عينيه لأن بعض الشظايا أصابت العين اليسرى عندما سقطت القذيفة. لقد كان في نفس المنزل مع بقية الضحايا. قال العاملون في المستشفى إن إصابات العيون تحتاج لطبيب متخصص، وأن هذا لا يتوفر حالياً في محافظتنا (محافظة تعز). حملت ابني لإسعافه إلى مدينة إب، وعند خروجي، تم نقل فتحي عوض حسن (22 سنة) إلى مستشفى الخليج الدولي بمنطقة الحوبان ولكن لم تكتب له الحياة وتوفي في صباح اليوم التالي».[74]

واختتم الصنعاني شهادته: «غادر الكثيرون من السكان منطقتنا منذ اقتراب الحرب منها. وبعد هذه الواقعة، نزحت من منزلي في جولة القصر، واستأجرت منزلاً في منطقة مفرق ماوية شرقي تعز. مازلت أنقل ابني من مكان لآخر ومن عيادة لأخرى، في إب وصنعاء. خسرت أكثر من مائتي ألف ريال (حوالي 450 دولار أمريكي) دون جدوى. ولا يزال ابني بحاجة لعملية جراحية لإخراج الشظايا والأجسام الغريبة التي أصابت عينه».[75]

الدمار الذي سببته الاشتباكات المسلحة في منطقة الكمب شرق مدينة تعز بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) والمقاومة الشعبية ، تصوير: حسام القليعة ، ديسمبر / كانون الأول 2017.

(74) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع محمد عبد الله سعيد الصنعاني، تاريخ 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2017.
(75) السابق.

الفصل الرابع

الضحايا المدنيون جراء استخدام الألغام

خلال العام 2017، وثّقت «مواطنة» ما لا يقل عن 25 واقعة انفجار لألغام أرضية معظمها في تعز. وفي هذه الوقائع، وثّقت المنظمة مقتل ما لا يقل عن 14 مدنياً، بينهم ثلاث نساء وطفلين، وجرح ما لا يقل عن 46 آخرين، بينهم 19 امرأة و14 طفلاً. وترجع مسؤولية زرع هذه الألغام على جماعة أنصار الله (الحوثيين) وقوات حليفهم السابق صالح.

وفي 4 أبريل/ نيسان 2017، أصدرت مواطنة لحقوق الإنسان تقرير «قاتل مستتر»، الذي يوثق 33 واقعة انفجار لألغام زرعتها جماعة أنصار الله (الحوثيون) وقوات صالح. وتحققت المنظمة من هذه الوقائع خلال الفترة من يوليو/ تموز 2015 حتى أكتوبر/ تشرين الأول 2016 في ست محافظات يمنية.[76]

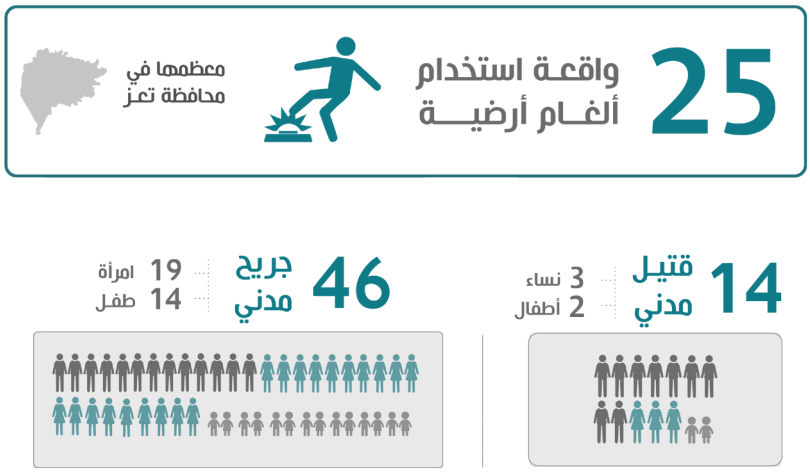

(76) مواطنة لحقوق الإنسان، تقرير «قاتل مستتر» –سقوط المدنيين بالألغام الأرضية المزروعة من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين) وقوات صالح (أبريل/ نيسان 2017).

الإطار القانوني:

الإصابات التي تلحقها الألغام فادحة، سواء للجنود في ساحات المعارك أو للضحايا المدنيين. فهي تسبب بطبيعتها، معاناة لا مبرر لها وإصابات بالغة لا داعي لها، كما تسبب إعاقة وعجزاً دائمين لضحاياها. وتخرج الألغام عن الهدف المشروع لاستخدام الأسلحة، والذي ورد بشأنه النص في إعلان سان بطرسبورغ، على أن «الهدف المشروع الوحيد الذي يجب أن تسعى إليه الدول أثناء الحرب هو إضعاف قوات العدو العسكرية». ويتحقق ذلك بتحييد الجندي ومنعه من إمكانية الاستمرار في المعركة، دون إحداث إصابات جسيمة تتجاوز هذا الهدف. وأي سلاح يزيد على ذلك، يعتبر سلاحاً محرماً، من وجهة نظر القانون الدولي الإنساني.

إن الألغام المضادة للأفراد هي أكثر الأسلحة اشتمالاً على دواعي الحظر. فبعد انتهاء النزاع المسلح، تكمن الألغام الأرضية مدة طويلة في باطن الأرض، وتتسبب في قتل أو جرح المدنيين، وتصيبهم بإعاقات دائمة. إن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد (اتفاقية حظر الألغام)، وتسمى رسمياً اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير هذه الألغام، (اتفاقية أوتاوا). تفرض هذه الاتفاقية حظراً شاملاً على هذه الأسلحة، وذلك عن طريق حظر استخدامها وتخزينها وتطويرها وإنتاجها واقتنائها ونقلها. كما تستوجب تدمير كل الألغام المضادة للأفراد، سواء كانت مخزونة أو مزروعة في الأرض، وذلك خلال فترة زمنية محددة. وباعتماد هذه الاتفاقية، وافقت الدول للمرة الأولى في تاريخ القانون الدولي الإنساني، على حظر سلاح كان مستخدما على نطاق واسع في شتى أرجاء العالم.

وقد صادق اليمن على معاهدة حظر الألغام للعام 1997، في 1 سبتمبر/ أيلول 1998.

وقائع:

- في يوم الاثنين الموافق 3 أبريل/ نيسان 2017، عند حوالي الساعة 11:30 صباحاً، انفجر لغم بينما كان الطفل حسين علي حسين الهزمي (10 سنوات) يحاول إزاحة حجر من أمام شاحنة والده المزارع علي حسين الهزمي (35 سنة)، في منطقة الجفينة بمحافظة مأرب، وأدى الانفجار إلى إصابتهما.

قال الطفل حسين في شهادته لـ»مواطنة»: «لم أذهب إلى المدرسة في ذلك اليوم لكي أذهب مع والدي لجمع الأحجار على شاحنتنا (القلاّب) وبيعها في السوق. دخلنا بالشاحنة إلى منطقة الجفينة وقمنا بجمع الأحجار وتحميلها، وعند انتهائنا تحركنا في طريق العودة من ذات الطريق باتجاه وسط المدينة. بعد خروجنا من المكان توقفنا على جانب الطريق بسبب وجود حجرة كبيرة تعيق طريقنا. توقف والدي بجوارها وطلب مني أن أزيحها من أمام الإطار الأمامي الأيسر. حفرت حول الحجر وحاولت تحريكه، وحينها سمعت انفجاراً كبيراً. تطاير تراب وغبار كثيف وحجارة شعرت بها في وجهي، وقذف بي الانفجار إلى الخلف. كان والدي يصرخ: 'يا حسين! يا حسين! أنت بخير؟ 'كنت مرمياً على الأرض ولم أرد عليه، وكنت أبكي وأقول: عيوني ووجهي يا أبي!»[77]

وأفاد الطفل بأن والده اتصل بعمه، الذي نقلهما إلى مستشفى مأرب العام بالمدينة. وتابع: «أصبحت لا أرى بعيني، ولا أعلم هل سأستطيع الرؤية مجدداً أم لا؟ وجهي ورقبتي تشوها بالشظايا والأحجار الصغيرة. والدي أصبح معاقاً بسبب بتر ساقه اليسرى، وحالته الصحية والنفسية متعبة. نحن نعتمد على الزراعة وعلى جمع الأحجار، ووالدي هو من يدير هذه الأعمال لتحصيل الرزق، وإعاقته ستؤثر على مصدر دخلنا». [78]

وقال أمين حسين علي الهزمي (38 سنة)، الذي قام بإسعاف أخيه وولده إلى مستشفى مأرب العام على متن سيارته: «كانت منطقة الجفينة التي ذهب إليها أخي وابنه لجلب الأحجار، من المناطق التي دارت فيها معارك ضارية بين الحوثيين والمقاومة الشعبية. وزرع الحوثيون فيها الألغام قبل انسحابهم منها أواخر 2015».[79]

(77) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع حسين علي حسين الهزمي، تاريخ 17 يونيو/ حزيران 2017.
(78) السابق.
(79) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع أمين حسين علي الهزمي، تاريخ 11 أبريل/ نيسان 2017.

- وفي يوم الأحد الموافق 11 يونيو/ حزيران 2017، في الساعة 11:00 صباحاً، انفجر لغم بسيارة من نوع بيك أب تويوتا (شاص)، في طريق رملي يربط بين منطقة البداعة ومنطقة سلم في الشمال الغربي لمديرية الغيل بمحافظة الجوف. كان على متن السيارة عدد من النساء والأطفال في طريقهم إلى سوق الحزم لبيع الأغنام وشراء حاجيات عيد الفطر. كما انفجر لغم آخر بسيارة أحد المسعفين على مسافة تبعد من مكان انفجار اللغم الأول بحوالي 300 متر. أدت الواقعتان إلى مقتل امرأة وإصابة 11 آخرين، بينهم طفلين.

قال عبدالله ناجي جهموس (28 سنة)، أحد الجرحى في انفجار اللغم الثاني، في شهادته لـ»مواطنة»: «أثناء قيامي بنقل المرأة القتيلة فاطمة علي حسين النمس (31 سنة) وبعض قريباتها اللاتي لم يصبن، من مكان الواقعة إلى منطقة سلم، وبعد 300 متر تقريباً من مكان انفجار اللغم الأول، انفجر لغم آخر بالإطار الأمامي الأيسر لسيارتي. أصبت أنا بكسر في قدمي الأيمن، وكذلك أصيبت أختي جانية ناجي جهموس (30 سنة) بكسر في ذراعها الأيسر، وأصيب أخي أمين ناجي جهموس (20 سنة) برضوض في جسمه».[80]

وأفاد جهموس بأنه تم نقلهم بعد ذلك إلى مستشفى بمديرية الحزم. وعن مكان انفجار اللغم، قال إنه أحد الخطوط الفرعية الترابية التي يستخدمها أهالي منطقتي البداعة وسلم. كما أشار إلى أن عائلات كثيرة من أهالي الغيل تسكن في هاتين المنطقتين، بعد أن تركوا بيوتهم وقراهم بسبب الحرب، وأن أغلب النازحين في تلك المناطق من النساء والأطفال.[81]

واختتم جهموس شهادته: «تأثرنا جداً وأصبحنا نخاف المشي وقيادة السيارات بالطرق التي اعتدنا أن نسلكها. خسرت سيارتي التي هي مصدر دخلي، ولا نزال نعاني من متاعب وأضرار صحية لا ندرى متى نتعافى منها».[82]

- وفي يوم الجمعة 7 يوليو/ تموز 2017، عند الساعة 9:00 صباحاً، انفجرت سلسلة ألغام في قرية الشقب الصياحي بمديرية صبر الموادم جنوب مدينة تعز. أدت الواقعة إلى إصابة عفاف محمد أحمد مقبل (22 سنة)؛ بترت قدمها الأيسر وثديها الأيسر، إضافة لكسور في ساق القدم اليمنى وشظايا وحروق في أماكن متفرقة من جسمها. كما أصيبت في الواقعة نفسها، دليلة عبده أحمد أحمد مقبل (25 سنة)، وبترت قدمها اليمنى وأصيبت بشظايا وحروق.

(80) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع عبد الله ناجي جهموس، تاريخ 17 يونيو/ حزيران 2017.
(81) السابق.
(82) السابق.

صورة لطفل بُترت قدمه اليمنى بعد إصابته بلغم زرعته جماعة أنصار الله (الحوثيين) في منطقة الكمب بمدينة تعز ، تصوير: حسام القليعة ، أكتوبر / تشرين الأول2017

في شهادتها «لمواطنة» عن الواقعة، قالت عفاف: «كانت دليلة تمشي قبلي وقد حملت على رأسها رزمة من الحطب. أغنامنا كانت تمشي خلف دليلة وأنا أمشي في الأخير. سمعت انفجاراً قوياً، ورأيت دليلة تطير جواً ثم تسقط على الأرض. رأيت إحدى قدميها طارت حتى وقعت بالقرب مني. فزعت الأغنام من صوت الانفجار الأول وأخذت تجري هنا وهناك، بينما الانفجارات تتوالى وتقذف بالأغنام في الجو لتسقط على الأرض ميتة وممزقة إلى أشلاء. سمعت صرخات دليلة تختلط بأصوات الانفجارات. كانت تستغيث وتزحف، لكن جسدها وقع على لغم آخر. طارت دليلة مرة أخرى وسقطت على الأرض.

ارتجفت قدماي وكل جسدي من الخوف، وتسمرت في مكاني وكأنني في حلم. كنت أشعر بأن عقلي تبلد وجسدي تخدر تماماً».[83]

وأضافت عفاف: «وقعت أرضاً، وما أن وقعت حتى انفجر بي لغم، ثم وقعت على لغم آخر. كنت أشعر ان ناراً قد أضرمت في جسدي، وصرخاتي امتزجت بصرخات دليلة. لم أعرف حينها ما الذي بقي من جسدي. أتى أبي ليسعفني، وكنت أسأله بخوف: 'هل رجلاي مبتورتان؟' بينما هو يبكي. وأسأله بخوف: 'هل يداي مبتورتان؟ ماذا حدث لي؟ أخبروني! هل بترت رجلاي كما حدث لدليلة؟'».[84]

وبحسب المقابلات التي أجرتها «مواطنة»، فإن جماعة أنصار الله (الحوثيين) قامت بزرع ألغام في الطريق الذي يقع بالقرب من تبة الصالحي الخاضعة لسيطرتهم بمسافة تقدر بحوالي 50 متراً، وذلك لمنع تقدم المقاومة الشعبية والقوات الموالية للرئيس هادي، التي تتمركز في تبة دار مزعل قرب مكان الحادثة بمسافة تقدر بحوالي 100 متر.[85]

(83) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع عفاف محمد أحمد مقبل، تاريخ 17 يوليو/ تموز 2017.
(84) السابق.
(85) مقابلات مواطنة لحقوق الإنسان مع سكان محليين، تاريخ 17 يوليو/ تموز 2017.

الفصل الخامس

الاختفاء القسري

وثّقت «مواطنة» خلال العام 2017، 33 واقعة اختفاء قسري قامت بها جماعة أنصار الله (الحوثيون) في ست محافظات يمنية– صعدة، صنعاء، البيضاء، ذمار، الحديدة وتعز. كما وثّقت 68 واقعة قامت بها مجموعات مسلحة تابعة للتحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات والقوات الموالية للرئيس هادي، في ست محافظات أخرى– عدن، أبين، لحج، مأرب، حضرموت وشبوة. حدثت وقائع الاختفاء القسري الموثقة في هذا التقرير في 2017، ولايزال بعض الضحايا مختفون قسرياً حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

خلال هذا العام، مارست أطراف النزاع في اليمن؛ جماعة أنصار الله (الحوثيون)، والمجموعات المسلحة التابعة للتحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات والقوات الموالية للرئيس هادي على حد سواء، الإخفاء القسري في المناطق التي تسيطر عليها. وقد مارست أطراف النزاع هذا الانتهاك بحق خصومها السياسيين أو بحق مدنيين يشتبه في صلتهم أو تعاطفهم بخصومهم.

الإطار القانوني:

نصّ إعلان الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، الذي أقرته الجمعية العامة في العام 1992، على أن «الاختفاء القسري يقع حين يقوم مسؤولون أو عملاء حكوميون بالقبض أو الاحتجاز أو الاختطاف لأشخاص ضد إرادتهم، ثم رفض الكشف عن مصائرهم أو أماكنهم أو رفض الإقرار بحرمانهم من حريتهم، مما يجعل هؤلاء الأشخاص خارج مظلة حماية القانون».

ويعكس الإعلان إجماع المجتمع الدولي على نبذ انتهاكات حقوق الإنسان، ويعد ذا سلطة توجيهية للنظر في الضمانات الكفيلة بمنع وقوع هذه الانتهاكات. ويُشكلُ الاختفاء القسري «انتهاكاً حقوقياً مُضاعفاً». ويقرّ الإعلان بأن ممارسة «الاختفاء» انتهاك للحق في إجراءات التقاضي السليمة، وفي حرية وأمان الجسد، وعدم التعرض للتعذيب، كما يضم عدداً من الأحكام التي تهدف إلى منع «الاختفاء»، وينص على أنه: «يجب احتجاز المحتجزين في أماكن احتجاز معروفة رسمياً، ويجب أن تُخطر أسرهم بها على الفور، ويجب أن يُسمح لهم بمقابلة المحامين، وأن يضم كل مركز احتجاز سجلاً حديثاً بكل الأشخاص المحرومين من حريتهم فيه».

ويتبيّن من الإعلان، وبوضوح، أن النزاعات المسلحة، سواء كانت دولية أو غير دولية، لا تبرر أبداً ممارسة الاختفاء القسرية:

> «لا يجوز اتخاذ أي ظروف مهما كانت، سواء تعلق الأمر بالتهديد باندلاع حرب أو قيام حالة حرب أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أية حالة استثنائية أخرى، ذريعة لتبرير أعمال الاختفاء القسري».

وفي العام 2006، تم تعزيز الحظر على الاختفاء القسري عبر تبني الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (اتفاقية الحماية من الاختفاء القسري)، وهذه المعاهدة متعددة الأطراف، أصبحت مُتاحة للتوقيع في فبراير/شباط 2007. ولم توقع اليمن على الاتفاقية إلى وقت كتابة هذا التقرير.

تدعو اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري الدول إلى التحقيق في وقائع الاختطاف وغيرها من الأعمال التي تدخل ضمن تعريف "الاختفاء"، والتي يرتكبها فاعلون من غير الدول، من أجل مثول هؤلاء الأشخاص أمام العدالة. ويعتبر القانون الدولي "الاختفاء» جريمة مستمرة طالما استمرت الدولة في إخفاء مصير أو مكان الشخص "المختفي». وحين يتم ارتكاب أعمال "الاختفاء» كجزء من حملة موسعة أو منهجية على سكان معينين، فهي تُشكل جريمة ضد الإنسانية، وورد ذكرها في اتفاقية مناهضة الاختفاء القسري ونظام روما للمحكمة الجنائية الدولية.

ويحظر الدستور اليمني الاحتجاز «في غير الأماكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون». وفي عام 1998، أصدرت اليمن قانوناً خاصا بقضايا الاختطاف، ووردت فيه عقوبات بالسجن لأكثر من 20 عاماً للمسؤولين الذين يثبت قيامهم بالمشاركة «في أعمال اختطاف أو سرقة». إلا أنه لا يوجد قانون يمني في الوقت الحالي يُجرّم الاختفاء القسري على وجه الخصوص.

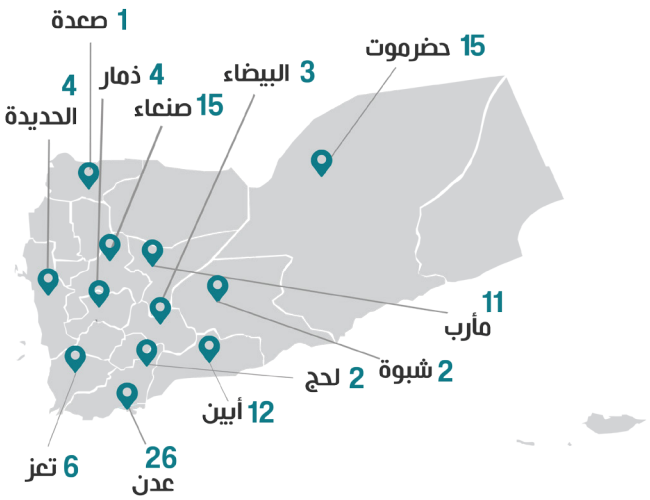

وقائع:

- في منتصف ليل الجمعة 20 يناير/ كانون الثاني 2017، عند حوالي الساعة 12:30، اعتقلت قوات النخبة الحضرمية عادل عبد الحفيظ السقطري (37 سنة) في مديرية الشحر بمحافظة حضرموت.

ابتسام محمد عبدالله باسودان (33 سنة) قالت في شهادتها لـ»مواطنة»: «طرق شخص باب المنزل وطلب من زوجي الخروج. أطل زوجي من نافذة الغرفة وتمكن من التعرف عليهم، وقبل خروجه أخبرني بأن هؤلاء من قوات النخبة الحضرمية. بمجرد أن خرج من المنزل، سألوه ما إذا كان اسمه عادل السقطري، فأجاب بنعم. قاموا بعصب عينيه وربط يديه ودفعوا به على متن سيارة تويوتا موديل هايلوكس، وكان على متنها مجموعة من الأشخاص معصوبي الأعين ومربوطي الأيدي. في صباح اليوم التالي، السبت 21 يناير/ كانون الثاني 2017، ذهب والد عادل إلى معتقل الضبّة للبحث عن ابنه. أخبروه هناك بأن زوجي موجود لديهم، ولكنه ممنوع من الزيارة، وطلبوا من والده عدم التردد على المنطقة لما فيه مصلحة عادل. ومنذُ ذلك الوقت، لم نفعل شيئاً ومنتظرين الفرج من الله».[86]

وتعتقد ابتسام بأن اعتقال زوجها قد يكون بسبب تردده على مسجد اعتقل فيه أشخاص كثيرون كانوا يرتادونه ويُتهمون بانتمائهم لتنظيم القاعدة.[87]

- وفي مساءالسبت 4 فبراير/ شباط 2017، اعتقلت جماعة أنصار الله (الحوثيون) عبدالرزاق أحمد سالم (40 سنة) من مقر عمله في مؤسسة المياه بمديرية الحوك محافظة الحديدة.

وبحسب مقابلات أجرتها «مواطنة» مع بعض أقاربه، فقد كان عبدالرزاق يعمل إلى وقت متأخر في مكتبه. وفي يوم اعتقاله، جاء طقم عسكري يتبع جماعة أنصار الله (الحوثيين) وأخذوه من المكتب، ولم تعرف الأسرة مكان اعتقاله لمدة ستة أشهر. بعدها اتصل هاتفياً وتحدث مع زوجته وأمه وأخبرهما بأنه بخير. التقت الأسرة بسجين سابق في جهاز الأمن السياسي بصنعاء، وقال بأنه التقى عبدالرزاق أحمد سالم لأسبوع واحد فقط، ثم اختفى. وفي 15 يونيو/ حزيران 2017، نشرت قناة المسيرة التابعة للحوثيين فيديو تضمّن اعترافاً من عبدالرزاق أحمد سالم بأنه يتواصل مع قيادات في مأرب، ويقدم إحداثيات عن مواقع اللجان الشعبية التابعة للحوثيين. [88]

(86) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع ابتسام محمد عبدالله باسودان، تاريخ 8 فبراير/ شباط 2017.
(87) السابق.
(88) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع أقارب عبد الرزاق أحمد سالم، تاريخ 27 أغسطس/ آب 2017.

- وفي يوم الخميس 27 أبريل/ نيسان 2017، اعتقلت القوات التابعة لحكومة الرئيس عبدربه منصور هادي الأستاذ في جامعة صنعاء مصطفى حسين محمد المتوكل (61 سنة)، في نقطة تفتيش باب الفلج بمحافظة مأرب. تم اعتقال المتوكل أثناء عودته من المملكة المغربية عبر مطار سيئون متجهاً إلى صنعاء. ومنذ ذلك الحين، لايزال مختفٍ قسرياً.

قالت زوجته إلهام محمد عبدالملك المتوكل (59 سنة)، وهي أستاذة جامعية في كلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء: «تلقى زوجي دعوة رسمية من المملكة المغربية لحضور مؤتمر استثماري سنوي لهيئات الاستثمار في الدول العربية، فسافر في 13 أبريل/ نيسان 2017، عبر مطار سيئون مروراً بمأرب. وعندما أنهى عمله في المغرب وعاد إلى اليمن بعد أسبوعين، في 27 أبريل/ نيسان 2017، كان في طريقه إلى صنعاء مستقلاً حافلة نقل. وبحسب ما أبلغنا به مسافرون كانوا على متن الحافلة نفسها، توقفت الحافلة في نقطة تفتيش باب الفلج بمأرب، وصعد ثلاثة جنود وأنزلوه من الحافلة. اتصل بي في ذلك اليوم عند حوالي الساعة 7:00 صباحاً ليخبرني بأنه اعتقل من قبل القوات الموالية للرئيس هادي، وانقطع الاتصال بيني وبينه منذ ذلك الحين».[89]

وقالت فاطمة مصطفى المتوكل (31 سنة): «قررت أمي زيارة مأرب برفقة محامين وفريق من أساتذة جامعة صنعاء وهم في الحقيقة زملاء أبي، بغرض متابعة المسؤولين هناك. مع ذلك لم تنجح في إقناع السلطات بالإفراج عنه أو حتى زيارته».[90]

وكان المتوكل عُيّن رئيساً للهيئة العامة للاستثمار في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، بقرار من المجلس السياسي الأعلى الذي تشكل بالتوافق بين أنصار الله (الحوثيين) وحليفهم السابق صالح. وتعتقد الأسرة بأن لقبه العائلي كان سبباً لاعتقاله.

- وفي يوم الاثنين 11 ديسمبر/ كانون الأول 2017، حاولت أسرة سالم أحمد العولقي، نائب رئيس دائرة الشباب في حزب المؤتمر الشعبي العام، التواصل معه بينما كان يستقل سيارة للسفر متجهاً إلى عدن. وفي اليوم التالي أبلغ بعض أصدقاء سالم أسرته، بعد أن تواصلوا مع سائق السيارة، بأن جماعة أنصار الله (الحوثيين) اعتقلوه في منطقة حمام جارف جنوب صنعاء.[91]

ظل العولقي رهن الإختفاء القسري حتى أفرج عنه يوم الاثنين 29 يناير/ كانون الثاني 2018.

(89) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع إلهام محمد عبد الملك المتوكل، تاريخ 24 سبتمبر/ أيلول 2017.
(90) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع فاطمة مصطفى المتوكل، تاريخ 24 سبتمبر/ أيلول 2017.
(91) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع أسرة سالم أحمد العولقي، تاريخ 23 ديسمبر/ كانون الأول 2017.

الفصل السادس

الاحتجاز التعسفي

وثقت مواطنة لحقوق الإنسان، 69 واقعة احتجاز تعسفي خلال العام 2017. قامت بهذه الوقائع جماعة أنصار الله (الحوثيون) في سبع محافظات يمنية– صعدة، صنعاء، الجوف، البيضاء، تعز، ذمار والحديدة. كما وثقت المنظمة خلال العام نفسه، 51 واقعة مماثلة قامت بها مجموعات مسلحة تابعة للتحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات، والقوات الموالية للرئيس هادي في سبع محافظات– عدن، أبين، لحج، الضالع، مأرب، تعز وحضرموت. حدثت وقائع الاحتجاز التعسفي الموثقة في هذا التقرير في 2017، ولايزال بعض الضحايا محتجزين تعسفياً حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، مارست أطراف النزاع في اليمن؛ جماعة أنصار الله (الحوثيون)، والمجموعات المسلحة التابعة للتحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات، والقوات الموالية للرئيس هادي على حد سواء، الاحتجاز التعسفي في المناطق التي تسيطر عليها. وقد مارست أطراف النزاع هذا الانتهاك بحق خصومها السياسيين أو بحق مدنيين يشتبه في صلتهم أو تعاطفهم بخصومهم.

الإطار القانوني:

طبقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تعد اليمن دولة طرفاً فيه، فإنه «لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه، ومن يتم اعتقاله يجب إخطاره وقت الاعتقال بأسباب القبض عليه وأن يُخطر فوراً بأية اتهامات موجهة ضده، والأشخاص المتهمون بالأعمال الجنائية يقدمون سريعاً، إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانونا مباشرة وظائف قضائية, ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه».

يحظر القانون الدولي الاعتقال والاحتجاز التعسفي، وبحسب فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، فإن الاحتجاز يُعد متعسفاً إذا لم تعرض السلطات أي سند قانوني سليم يبرر الحرمان من الحرية. والحرمان من الحرية ينجم عن ممارسة حقوق أو حريات محمية مثل حرية المعتقد أو حرية التعبير، أو حين تكون انتهاكات معايير المحاكمة العادلة الدولية واسعة، مما يعطي الحرمان من الحرية صفة التعسف.

وأوضحت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، المعنية بمراقبة التزام الدول بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تتمتع بسلطة تفسير العهد، بأن «التعسف لا يساوي مخالفة القانون، بل يجب تفسير الاصطلاح بصورة أكثر عمومية، بحيث يشمل عناصر عدم التناسب، والإجحاف، وغياب القابلية للتنبؤ، واتباع سليم الإجراءات القانونية».

وينص الدستور اليمني على أن "تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم». ويحظر الدستور الاعتقالات والتفتيش والاحتجاز بخلاف من يتم القبض عليهم من الأشخاص متلبسين، أو بناء على أمر قضائي أو أمر من النيابة العامة. والدستور الذي يضم العناصر الأساسية لإجراءات العدالة الجنائية، يحدد أيضاً أنه «على النائب العام أن يوجه الاتهام إلى أي شخص يتم اعتقاله على ذمة جريمة خلال 24 ساعة»، وأن «القضاة وحدهم يحق لهم تمديد أمر القبض لما يتجاوز فترة الأيام السبعة الأولى». وينص قانون العقوبات اليمني أيضاً، على فرض «عقوبة السجن لفترة تصل لخمسة أعوام بحق المسؤولين الذين يحرمون الأشخاص من حرياتهم بالخطأ».

وقائع:

- في مساء الثلاثاء 28 فبراير/شباط 2017، بين الساعة 5:00 – 6:00 مساءً، قامت جماعة أنصار الله (الحوثيون) باحتجاز بشير مسعود غالب الوصابي (23 سنة) في العاصمة صنعاء.

قال فواز مسعود غالب الوصابي (33 سنة)، شقيق بشير: «يعمل أخي في محل للصرافة بشارع زايد بن سلطان في صنعاء. تلقيت اتصالاً هاتفياً من صاحب المحل ليبلغني بأن مشرفاً من أنصار الله جاء بسيارة نوع تويوتا موديل هايلوكس ومعه مسلحان بملابس مدنية، وأخذوا أخي».[92]

وبحسب شهادة الأخ، فقد كان بشير يعمل مرافقاً للشيخ عبدالمجيد الزنداني (القيادي في حزب التجمع اليمني للإصلاح) قبل دخول الحوثيين إلى صنعاء في 2014. وتتهم الجماعة بشير بأنه يقوم بصرف مرتبات لخلايا نائمة تابعة للزنداني، من خلال عمله في محل صرافة.[93]

وأضاف فواز: «علمت بأن أخي محتجز في إدارة أمن المنطقة السادسة، وحاولت متابعة قضيته لإخراجه، وأُبلغت من قبل أنصار الله بأن المسألة ستأخذ ثلاثة أيام لعمل تحريات. بعد عشرة أيام، تم نقله إلى البحث الجنائي، وتمكنت أمي من زيارته ثلاث مرات تقريباً (حتى تاريخ إجراء المقابلة) من بعد مرور خمسة أيام على انتقاله إلى هناك. لاحقاً، وجه عضو النيابة الجزائية المتخصصة ببطلان الدعوى والإفراج، وتم تحويل أخي إلى سجن احتياطي الثورة ولم يفرج عنه بعد (حتى تاريخ إجراء المقابلة)».[94]

- وفي يوم الثلاثاء 29 أغسطس/ آب 2017، عند حوالي الساعة 4:30 مساءً، احتجزت قوات الحزام الأمني إبراهيم محمود سعيد جُميع (16 سنة) في مديرية خنفر بمحافظة أبين.

(92) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع فواز مسعود غالب الوصابي، تاريخ 27 أغسطس/ آب و10 سبتمبر/ أيلول 2017.
(93) السابق.
(94) السابق

قال محمود سعيد جميع (50 سنة) لـ»مواطنة»: «خرج ابني مع رفاقه كعادته في وقت العصر، ثم جاء إلي شخص أعرفه يقول لي: 'يا محمود رأيت ابنك مع العسكر، مقيد اليدين ومعصوب العينين، وقال أحدهم: أبلغوا والده بأنه في سجن 7 أكتوبر'. ذهبت إلى هناك وتأكدت من أنه موجود وقالوا لي بأن الزيارة ممنوعة، وطلبوا مني الحضور صباح الخميس. سُمح لي بزيارته يوم الخميس 31 أغسطس/ آب 2017 الساعة 9:00 صباحاً، وقال لي بأنه تعرض للضرب ركلاً وبالعصي والأيدي. كان يقول: 'يا اباه أخرجني من هنا... أنا بريء'. قال لي بأنهم يحققون معه على أنه جاسوس يتبع تنظيم القاعدة».[95]

وذكر الأب في شهادته بأنه التقى بقائد في قوات الحزام الأمني ليطلب منه الإفراج عن ولده، غير أن القائد رد عليه بالقول: «الابن عندنا، وعندما يتأدب سيخرج». وأفاد محمود جُميع أيضاً بأنه يزور ابنه كل يوم خميس لمدة 30 دقيقة، وأنهم قد توقفوا عن تعذيبه (حتى تاريخ إجراء المقابلة).[96]

(95) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع محمود سعيد جميع، تاريخ 17 سبتمبر/ أيلول 2017.
(96) السابق.

الفصل السابع

التعذيب

81 واقعة تعذيب

تعـز 15

صعدة 2

صنعاء 10

ذمار 2

52 واقعة بواسطة مجموعات مسلحة تابعة للتحالف العربي والقوات الموالية للرئيس هادي

أفضت 14 منها إلى الموت

29 واقعة في المناطق الخاضعة لسلطة أنصار الله

أفضت 3 منها إلى الموت

شبوة 1

حضرموت 1

الضالع 1

أبين 28

عدن 11

لحج 10

في 2017، وثّقت «مواطنة» 29 واقعة تعذيب قامت بها جماعة أنصار الله (الحوثيون) في أربع محافظات– صعدة، صنعاء، تعز وذمار. ثلاث من هذه الوقائع أفضى التعذيب فيها إلى الموت. كما وثّقت المنظمة 52 واقعة تعذيب قامت بها مجموعات مسلحة تابعة للتحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات، وقوات موالية للرئيس هادي في ست محافظات– عدن، أبين، لحج، الضالع، حضرموت وشبوة. وبين هذه الوقائع 14 واقعة أفضى التعذيب فيها إلى الموت.

وتقوم جماعة أنصار الله (الحوثيون)، وكذلك المجموعات المسلحة التابعة للتحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات، كالحزام الأمني وقوات النخبة الحضرمية، بممارسة التعذيب والتعذيب المميت، مستخدمة الضرب المبرّح بالهراوات والقضبان المعدنية والركل واللطم والحرق والإيهام بالغرق. وفي بعض الوقائع التي وثقتها «مواطنة»، أفضى التعذيب إلى الوفاة. ويستخدم التعذيب كأداة للحصول على اعترافات أثناء إجراء التحقيقات.

وأصدرت مواطنة لحقوق الإنسان في 24 يونيو/ حزيران 2017، بيان «التعذيب في اليمن: سلطات متعددة وسلوك واحد». وسلط البيان الضوء على ممارسة طرفي النزاع في اليمن التعذيب في أماكن الاحتجاز التي تسيطر عليها في عدة مناطق.[97]

(97) مواطنة لحقوق الإنسان، التعذيب في اليمن: سلطات متعددة وسلوك واحد، 24 يونيو/ حزيران 2017.

الإطار القانوني:

يحظر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة ولا يبرره تحت أي ظرف. وقد كرست المادة (5) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حظر التعذيب، كما يحظره القانون الدولي العرفي.

وتنص المادة (11) من اتفاقية مناهضة التعذيب على وجوب التزام كل دولة بالقواعد المنظمة للاستجواب وتعليماته وأساليبه وممارساته، وكذلك الترتيبات المتعلقة بحجز ومعاملة الأشخاص الذين تعرضوا لأي شكل من أشكال التوقيف أو الاعتقال أو السجن، وذلك بغرض منع وقوع أي حالات تعذيب.

وصادقت اليمن في العام 1991 على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وقائع:

- في يوم الثلاثاء 7 مارس/ آذار 2017، عند حوالي الساعة9:00مساءً، قامت قوات الحزام الأمني المدعومة من قبل التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات باعتقال ثمانية أشخاص بمديرية زنجبار في محافظة أبين. تعرض هؤلاء المعتقلين للتعذيب بالضرب والإيهام بالغرق، وأفضى التعذيب إلى وفاة أمين عبدالعزيز المقطري (23 سنة).

في شهادته لـ»مواطنة» عن الواقعة، قال أرسلان علي محمد صالح (22 سنة): «بعد العشاء ذهبت إلى المعزوب حيث أعمل (مكان تبيت فيه الأغنام والنحل). داهمت المكان قوات من الحزام الأمني في مديرية زنجبار؛ حاصرت المكان وأطلقت النار في الهواء، وقال أحدهم: 'المكان محاصر'. كان هناك حوالي 6 عربات مدرعة وعدد الأفراد قرابة 25 شخصاً، مسلحين ومقنّعين ويرتدون ملابس مدنية. نُقلنا إلى مقر شرطة النجدة بمديرية زنجبار، وتم التحقيق مع كل واحد على انفراد. كان المحقق يسألني: 'هل تنتمي إلى الدولة الإسلامية (داعش) أو إلى تنظيم القاعدة؟ نريد أن نعرف إلى أي تنظيم تنتمي؟' قلت له بأني لا أنتمي إلى أي تنظيم. فكان يضربني بيده بقوة ويركلني ويستفزني. تم أخذي مع مجموعة الشباب إلى البحر، وكانت ليلة مقمرة تظهر كل من كان في الساحل. قاموا بصفّنا على الساحل، وباعدوا بيننا وانتشروا. أخذوا أول شخص في الصف؛ أمين عبدالعزيز المقطري (23 سنة)، ووضعوا الرمال في فمه وقيدوه وأنزلوه في البحر. ألقوه على بطنه في ماء البحر، ووقف على ظهره سبعة أشخاص من الحزام الأمني. مكث قليلاً ثم أخرجوه وكانت أنفاسه تتقطع. قاموا بضربه وكان يصرخ من شدة الألم، ويقولون له: اعترف بأنك زعيم الدولة الإسلامية. توفي أمين جراء التعذيب. بعدها تعرضت لذات الطريقة في التعذيب وكدت ألحق بأمين، لولا تدخل أحد الأفراد بقوله أن هذا يكفي. أُفرج عني يوم الثلاثاء 14 مارس/ آذار 2017».[98]

- وفي يوم الأحد 6 أغسطس/ آب 2017، عند حوالي الساعة 7:00 مساءً، قامت قوات الحزام الأمني التابعة للتحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات في محافظة أبين باعتقال منيف حيدرة أحمد سالم (32 سنة).

قالت زوجته: «عند زيارتي له، قال لي بأنه تم التحقيق معه منذ اليوم الأول، وأنه كان يتعرض للضرب. وفي اليوم الأول والثاني من التحقيق، كانوا يطلبون منه الاعتراف بأنه من أنصار تنظيم القاعدة. كان التحقيق لمدة 30 دقيقة، وكان يتعرض للضرب بأعقاب البنادق والعصي والماء الحار،

(98) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع أرسلان علي محمد صالح، تاريخ 14 مارس/ آذار 2017.

إضافة إلى الضرب واللطم على وجهه. كان وجهه متورماً من شدة الضرب.»[99] وتعتقد زوجة منيف حيدرة بأن السبب الحقيقي وراء اعتقال زوجها، هو نقده للحزام الأمني ولبعض قيادته.

- وفي يوم الخميس 11 أكتوبر/ تشرين الأول 2017، عند حوالي الساعة 5:30 مساءً، قامت جماعة أنصار الله (الحوثيون) باعتقال حسين عبدالله أخضر (55 سنة)، بينما كان يمشي في شارع مازدا بالعاصمة صنعاء.

وبحسب تحقيقات «مواطنة»، فإن أُسرة أخضر استلمته يوم الثلاثاء 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، من المستشفى الجمهوري، وكان على كرسي متحرك ولا يستطيع المشي. وقد أُخذ منهم مرة أخرى وأُعيد الى الغرفة، حيث قاموا بعمل تسجيل مصوَّر له (فيديو)، جعلوه يصّرح فيه بأنهم لم يضربوه أو يمسوه بسوء طوال فترة الاحتجاز.[100]

وكان أخضر معتقلاً في قبو بجهاز الأمن السياسي في العاصمة صنعاء، ووُجدت على جسده آثار حريق متصل من بطنه حتى فخذيه. وقد توفي أحد المعتقلين أمامه جراء التعذيب. وفي فترة اعتقاله، كان يخبر القائمين على السجن بأنه متعب ومريض، لكنهم كانوا يردون عليه بالقول: «موت... تستاهل». [101]

توفي أخضر بعد الإفراج عنه بأيام؛ يوم السبت 9 ديسمبر/ كانون الأول 2017. [102]

(99) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع زوجة منيف حيدرة أحمد سالم، تاريخ 19 أغسطس/ آب 2017.
(100) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع شهود عيان، تاريخ 13 ديسمبر/ كانون الأول 2017.
(101) السابق.
(102) السابق.

الفصل الثامن

الانتهاكات ضد الأقلية البهائية

استهدفت جماعة أنصار الله (الحوثيون) الأقلية البهائية، ولا يزال سبعة من البهائيين الذين اعتقلوا في أوقات متفرقة خلال العام 2017، في سجون جماعة أنصار الله (الحوثيين) في صنعاء، وبينهم أربعة مختفين قسرياً.

كما قامت السلطات في عدن باعتقال اثنين من البهائيين وتسليمهما للسلطات الإماراتية، التي أفرجت عنهما بعد عدة أشهر. ففي يوم الأربعاء 11 يناير/ كانون الثاني 2017، اعتقلت السلطات في عدن، حشمت الله علي محمد ثابت (75 سنة)، إيراني الجنسية، وزوج ابنته نديم السقاف (43 سنة)، من إحدى صالات مطار عدن الدولي. تم تسليمهما إلى الإمارات العربية المتحدة، التي أبقت عليهما رهن الاختفاء القسري دون توجيه تهمة إليهما أو العرض على محامي، حتى مطلع سبتمبر 2017، حيث أفرجت عنهما قبيل انعقاد الدورة الـ36 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف.

وخلال العام 2017، واصلت المحكمة الجزائية المتخصصة بصنعاء محاكمة حامد كمال حيدرة (53 سنة)، أحد أتباع الأقلية البهائية، بتهم تصل عقوبتها إلى الإعدام. وحكمت المحكمة على حيدرة صباح الثلاثاء 2 يناير/ كانون الثاني 2018، بإعدامه تعزيراً ومصادرة أمواله وممتلكاته، وإغلاق المحافل البهائية في اليمن.[103]

وفي رسالة مشتركة وجهتها مواطنة لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية في 28 أبريل/ نيسان 2017، إلى المسؤولين في صنعاء، بعد دراسة ملف قضية حيدرة، المعتقل منذ العام 2013، بما في ذلك بعض وثائق الادعاء والدفاع، وسجلات جلسات الاستجواب. خلصت المنظمتان إلى أن حيدرة سجين رأي يخضع للاحتجاز والمحاكمة بسبب معتقداته التي ارتضاها ضميره وأنشطته السلمية كمؤمن بالديانة البهائية.[104]

(103) مواطنة لحقوق الإنسان، على سلطات الحوثيين إلغاء حكم إعدام حيدرة والإفراج عنه فوراً، 11 يناير/ كانون الثاني 2018.

(104) مواطنة لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية، اليمن: أفرجوا فوراً على بهائيٍّ يواجه خطر حكم الإعدام، https://www.amnesty.org/en/documents/mde31/6127/2017/ar/?documentNumber=index&language=en.

البهائي حامد حيدرة المعتقل في سجون جماعة أنصار الله (الحوثيين).

وكان أنصار الله (الحوثيون) اعتقلوا العشرات من أتباع الأقلية البهائية في صنعاء، من النساء والرجال، على خلفية قيامهم بأنشطة ثقافية. وفي 28 أبريل/ نيسان 2017، قالت لين معلوف، مديرة البحوث بالمكتب الإقليمي لمنظمة العفو الدولية: «إن اعتقال أتباع الديانة البهائية بسبب معتقداتهم، على ما يبدو، يأتي في سياق حملة قمعية أوسع نطاقاً تشنها سلطات الحوثيين وصالح ضد الأقليات، ما يجعل عائلات بأسرها تعيش في حالة من الخوف على سلامتها وسلامة أحبائها، ناهيك عمّا يمثله ذلك من انتهاك واضح لالتزامات اليمن بمقتضى القانون الدولي».[105]

وخلال 2017، وبعد ضغوط من السلطات المتعددة، اضطر العشرات من أتباع الديانة البهائية لمغادرة اليمن إلى بلدان أخرى، سواء من المواطنين اليمنيين المعتنقين للبهائية، أو من معتنقي البهائية من جنسيات أخرى، والذين كانوا يقيمون بشكل قانوني في اليمن منذ عشرات السنين.

وقد أهاب مجلس حقوق الإنسان في المادة السابعة من قراره الخاص باليمن 36/31 في 29 سبتمبر/ أيلول 2017، بجميع الأطراف الإفراج الفوري عن جميع البهائيين المحتجزين بسبب معتقداتهم الدينية.[106]

وكانت جماعة أنصار الله (الحوثيين) اعتقلت كيوان محمد علي قادري (44 سنة)، إيراني الجنسية، الأربعاء 10 أغسطس/ آب 2016، ولا يزال محتجزاً لدى جهاز الأمن القومي بصنعاء. وقد اشترطت الجماعة للإفراج عنه، ترحيله خارج اليمن، وهو ما يضع حياته في خطر بسبب ملاحقة أتباع البهائية في إيران.

وفي يوم الأحد 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2017، عند حوالي الساعة 9:00 صباحاً، قامت جماعة أنصار الله (الحوثيون) بالقبض على أكرم صالح عبد الله عياش (36 سنة) في صنعاء. وبحسب مقابلة أجرتها «مواطنة» مع زوجته إصلاح حسين صالح الحيمي (32 سنة)، فإن أسرته لا تعلم شيئاً عن مكان احتجازه، ولا يزال مختفي قسرياً (حتى تاريخ إجراء المقابلة).[107]

(105) منظمة العفو الدولية، اليمن: أتباع الديانة البهائية يواجهون الاضطهاد على أيدي سلطات الحوثيين وصالح، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/04/yemen-bahai-community-faces-persecution-at-hands-of-houthi-saleh-authorities/.

(106) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، قرار مجلس حقوق الإنسان 36/31، 29 سبتمبر/ أيلول 2017، http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session36/Documents/A_HRC_RES_36_31_AR.docx

(107) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع إصلاح حسين صالح الحيمي، تاريخ 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017.

الفصل التاسع

الانتهاكات ضد الصحافة والصحفيين

وثّقت «مواطنة» خلال العام 2017، تسع وقائع انتهاك طالت خمسين صحافياً، منها ثمان وقائع في مناطق تحت سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وذلك على خلفية أحداث ديسمبر في صنعاء. اعتقل أنصار الله (الحوثيون) 41 من العاملين في قناة «اليمن اليوم» التابعة للرئيس السابق صالح والناطقة باسم حزب المؤتمر الشعبي العام، ثم أفرجت عنهم بعد نحو أسبوعين من احتجازهم. كما وثّقت «مواطنة» واقعة واحدة في منطقة خاضعة لقوات موالية للرئيس هادي.

وواصلت جماعة أنصار الله (الحوثيون) خلال العام 2017، اعتقال 12 صحافياً، كما لا يزال الصحافي وحيد الصوفي رهن الاختفاء القسري منذ ما يقارب الثلاثة أعوام، ولم يُكشف عن مصيره حتى لحظة كتابة هذا التقرير. وقد أفرجت الجماعة عن الصحافي يوسف عجلان في صفقة تبادل أسرى بين الجماعة والقوات والجماعات الموالية لحكومة هادي في مأرب، بعد أن كانت اعتقلته من أمام منزله في صنعاء في 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

ولا تزال العديد من المواقع الإخبارية محجوبة في اليمن، بسبب تحكم جماعة أنصار الله (الحوثيين) بشركة «يمن نت» المزودة لخدمة الإنترنت في اليمن.

وقد منع التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات وسائل الإعلام الدولية والمنظمات الحقوقية من الوصول إلى أجزاء من اليمن تقع تحت سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين).

وتعرض عدد من الصحافيين والمراسلين في تعز، عدن، حضرموت وصنعاء، لمضايقات وتهديدات على خلفية عملهم الصحفي.

وقائع:

- في يوم الأربعاء 12 أبريل/ نيسان 2017، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء حكماً «بالإعدام تعزيراً بحق الصحفي يحيى عبدالرقيب الجبيحي، لتخابره مع دولة أجنبية»،[108] في جلسة لم يزد وقت انعقادها عن 20 دقيقة. وكانت عناصر مسلحة تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) اعتقلت الجبيحي تعسفياً في 6 سبتمبر/ أيلول 2016، مع نجليه حمزة وذي يزن، واقتادتهم إلى جهاز الأمن السياسي في العاصمة صنعاء.

وقد أصدر الرئيس السابق للمجلس السياسي الأعلى صالح الصماد، في 21 سبتمبر/ أيلول 2017، وبالتزامن مع ذكرى سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) على العاصمة صنعاء، قراراً بإلغاء حكم الإعدام والإفراج عن الجبيحي. وأُفرج عنه في 24 سبتمبر/ أيلول 2017، فيما لا يزال نجله حمزة قيد الإعتقال..[109]

- وفي يوم الأحد 17 سبتمبر/ أيلول 2017، كان الصحفي نزار علي الخالد (49 سنة)، وهو صحفي يعمل في مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، مدعواً من قبل صالح الصماد، الرئيس السابق للمجلس السياسي الأعلى، وأبو علي الحاكم، القيادي العسكري في جماعة أنصار الله (الحوثيين).

قالت زوجة الخالد لـ«مواطنة»: «بعد أن أنهى المكالمة التي دعاه فيها الصماد والحاكم للغداء، كان زوجي يقول بأنهم سيعتقلوه. ومن تلك اللحظة إلى الآن (وقت إجراء المقابلة)، لم أتلقّ منه اتصالاً، وهاتفه لا يجيب. لا أعلم أين هو، لكني أعرف أنه مع رجال الصماد. وعندما أتواصل مع أقاربه الذين يتبعون جماعة أنصار الله يردون عليّ بالقول: 'دعيه يتربى'».[110]

وتعتقد زوجة الخالد بأن اعتقاله كان على خلفية انتمائه السياسي لحزب المؤتمر الشعبي العام. وقد أُفرج عن الخالد لاحقاً في يوم الأربعاء 29 سبتمبر/أيلول 2017.

(108) وكالة سبأ للأنباء (النسخة التي تديرها جماعة أنصار الله)، الحكم بإعدام الجبيحي بتهمة التخابر ومراسلة العدوان، http://www.saba.ye/ar/news461880.htm.

(109) وكالة سبأ للأنباء (النسخة التي تديرها جماعة أنصار الله)، رئيس المجلس السياسي الأعلى يصدر قرار بالعفو عن الجبيحي، http://www.saba.ye/ar/news474823.htm.

(110) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع زوجة نزار علي الخالد، تاريخ 27 سبتمبر/ أيلول 2017.

- وفي يوم الجمعة 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2017، اعتقلت الشرطة العسكرية الموالية للرئيس هادي في محافظة مأرب الصحفي محمد حسن شعب. وقد بقي شعب محتجزاً دون توجيه تهمة، أو عرضه على جهة اختصاص قانوني. ثم أُفرج عنه لاحقاً، يوم الأحد 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017.

- وفي صباح السبت 3 ديسمبر/ كانون الأول 2017، قامت جماعة أنصار الله (الحوثيون) باحتجاز ما لا يقل عن 41 عاملاً في مقر قناة «اليمن اليوم» التابعة للرئيس السابق صالح والناطقة باسم حزب المؤتمر الشعبي العام، بعد إعلان الرئيس السابق علي عبد الله صالح، في مقابلة متلفزة، عن فك تحالفه مع الجماعة.

ذكر أحد المحتجزين في القناة حينها لـ»مواطنة»، أن أفراد حراسة مبنى القناة حاولوا منع قوات أنصار الله (الحوثيين) من التقدم حتى نفذت منهم الذخيرة. وقد استمرت الاشتباكات من الصباح حتى الساعة 8:30 مساء، عندما تم اقتحام المقر.

وأضاف: «جاء أحد قياداتهم وأمر بأخذ ما بحوزتنا من متعلقات شخصية وبقينا محتجزين في المبنى قرابة أسبوع، ثم تم نقلنا إلى فيلاّ في منطقة عطان بصنعاء، وبقينا في قبو الفيللاّ قرابة الأسبوع أيضاً. عند خروجنا أخذوا منا تعهداً شفوياً بألاّ نهاجم الحوثي، وألاّ نتحدث عن الزعيم (يقصد الرئيس السابق صالح)، وبعدم السفر. أردوا منا أن نوقع على تعهد بأن نكون جاهزين (للجهاد في أي لحظة يحتاجنا فيها الوطن)، وكان التعهد يتضمن اختيار اسم حركي كأبو فلان. وقع بعضنا على التعهد ورفض البعض الآخر التوقيع».[111]

(111) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد المحتجزين من طاقم العمل في قناة اليمن اليوم، تاريخ 11 يناير/ كانون الثاني 2018.

الفصل العاشر

تجنيد واستخدام الأطفال

تحقّقت مواطنة لحقوق الإنسان خلال العام 2017، من تجنيد واستخدام ما لا يقل عن 879 طفلاً في 607 مشاهدات ومقابلات قام بها فريق المنظمة. 58% من هؤلاء الأطفال جُنّدوا من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين) وقوات حليفها السابق صالح. وتركزت هذه النسبة في محافظتي صنعاء وصعدة. وبلغت نسبة الأطفال الذين جُنّدوا من قبل قوات الحزام الأمني وقوات النخبة الحضرمية التابعة للتحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات، 21%. وتركزت هذه النسبة في محافظتي أبين ولحج. كما بلغت نسبة الأطفال الذين جُنّدوا من قبل القوات الموالية للرئيس هادي ومجموعات المقاومة الشعبية، 20%. وتركزت هذه النسبة في محافظتي أبين والجوف. وجنّدت الجماعات الجهادية بنسبة 1% من الأطفال في محافظتي لحج وتعز.

تجند أطراف النزاع في اليمن الأطفال دون سن 18 سنة، وتستخدمهم لأغراض قتالية أو أمنية، كالعمل في نقاط التفتيش، أو لوجستية متعلقة بعمليات قتالية. وتستفيد أطراف النزاع من الوضع الإنساني والاقتصادي المتدهور في البلاد، ومن تسرّب الطلاب من المدارس بشكل كبير في تجنيد الأطفال.

وقد تم إخفاء هوية الأطفال المجنّدين وذويهم في هذا الفصل حفاظاً على سلامتهم.

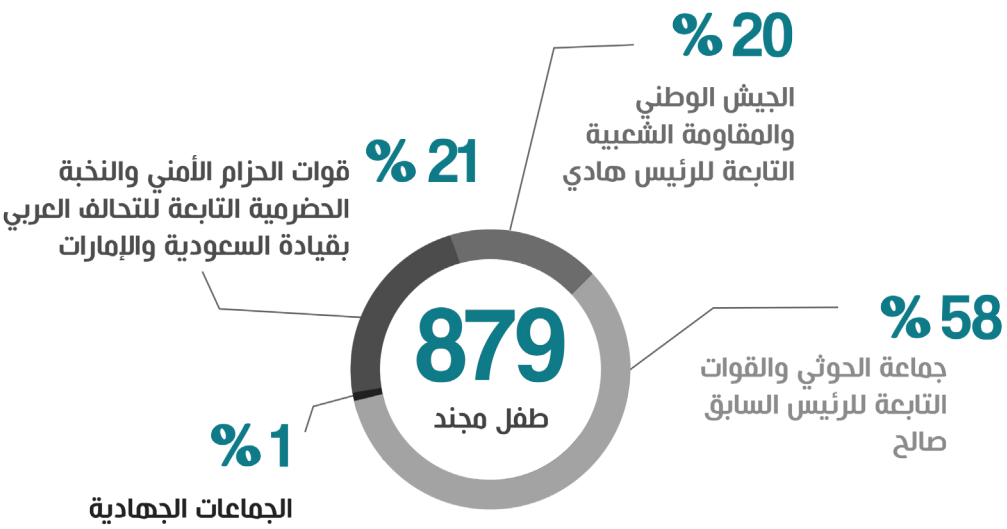

الإطار القانوني:

يُحظر تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة والقوات المسلحة بموجب القانون الإنساني العرفي، وبروتوكولات جنيف، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، ومؤخراً، في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وبموجب اتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والبروتوكول الاختياري بشأن اتفاقية حقوق الطفل، فإنه يجب عدم تجنيد الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. وتشير بروتوكولات جنيف في حالة التجنيد لمن تتراوح أعمارهم بين 15 و18، فإن الأولوية تجب أن تكون للأكبر سناً.

ويؤكد قانون حماية الطفل اليمني، مادة (45) لسنة 2002، على عدم إشراك الأطفال إشراكاً مباشراً في الحرب، وعلى عدم تجنيد أي شخص لم يتجاوز سنه الثامنة عشرة.

وقائع:

- قامت قوات الحزام الأمني في محافظة أبين بتجنيد طفلين في وقتين متفرقين من العام 2017. قال والدهما: «ترك الولدان المدرسة والتحقا بالحزام الأمني، وأخاف عليهما من الذهاب إلى جبهات القتال. مازالا صغيرين، وأغلب من ذهبوا إلى الجبهات عادوا إما قتلى أو جرحى. أتمنى أن تستقر الأوضاع وتنتهي الحرب».[112]

- وفي صنعاء، قامت جماعة أنصار الله (الحوثيون) بتجنيد عدد من الأطفال دون علم أهاليهم. وقام عدد من أهالي الأطفال بتقديم شكاوى للنيابة العامة ومتابعة قضايا أطفالهم من أجل إنهاء تجنيدهم.[113]

- وقال أحد أقارب الأطفال الذين جندتهم القوات الموالية للرئيس هادي في الجوف: «حاولت أن أقنعه بأن يترك التجنيد، ولكنه لم يستمع لكلامي. أريد أن أذهب لإرجاعه، ولكن أخشى أن أُعتقل، لأن من يستغل الأطفال ليس لديه أخلاق أو ضمير».[114]

- وذكر أحد الأطفال الذين جندتهم قوات الحزام الامني في لحج، أن ما دفعه للالتحاق بالتجنيد، هي الظروف الاقتصادية التى تمر بها أسرته، وتأخر راتب والده».[115]

(112) . مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع والد الطفل، تاريخ 17 أغسطس/ آب 2017.
(113) . مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد أقارب الأطفال، تاريخ 21 فبراير/ شباط 2017.
(114) . مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد أقارب الطفل، تاريخ 24 سبتمبر/ أيلول 2017.
(115) . مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع الطفل المجند، تاريخ 24 أغسطس/ آب 2017.

الفصل الحادي عشر

الهجمات على المستشفيات والطواقم الطبية

خلال العام 2017، وثّقت مواطنة لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 18 واقعة لهجمات تعرضت لها مستشفيات وطواقم طبية. قامت بهذه الهجمات جماعة أنصار الله (الحوثيون)، ومجموعات من المقاومة الشعبية، وقوات الحزام الأمني.

بالإضافة لذلك، تعرض مستشفى عبدالقادر المتوكل في صنعاء، للاحتلال من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين) في أوائل ديسمبر/ كانون الأول 2017.[116]

مستشفى عبس المدعوم من منظمة أطباء بلا حدود بعد قصفه من قبل التحالف العربي في 15 أغسطس/ آب 2016 حجة ، اليمن . تصوير : محمد المخلافي، أغسطس / آب 2016.

(116) راجع الفصل الرابع عشر: أحداث صنعاء، ص107

الإطار القانوني:

يُلزم القانون الدولي الإنساني أطراف الحرب بالتأكّد من أن موظفي الإغاثة الإنسانية (أفراداً ووكالات) محميون من الاعتداء والمضايقة والترهيب والاعتقال التعسفي وغير ذلك. ويجب على أطراف النزاع أن تضمن أيضا منح عاملي الإغاثة الإنسانية المدنيين القدرة على التحرك بحرية وفقاً لواجباتهم.

كما يحظر القانون الدولي الإنساني استهداف المدنيين والمنشآت المدنية. وفي هذا الصدد، فإن المستشفيات والمرافق الطبية تتمتع بحماية خاصة بحكم وظيفتها، ولأنها غالباً ما (يديرها) مدنيون. وعلى هذا النحو، فمن المحتمل أن يتواجد فيها مدنيون بأعداد كبيرة، وخصوصاً خلال النزاع. والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو حيث يتم استخدام هذه المستشفيات والمرافق الطبية لأغراض عسكرية، مثل تخزين أسلحة.

وأكد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (2286/2016) على أن الهجمات الموجهة عمداً ضد المستشفيات والأماكن التي يُجمع فيها المرضى والجرحى، شريطة ألا تكون أهدافا عسكرية، وكذلك الهجمات الموجهة عمدا ضد كل حامل للشعارات المميزة المبينة في اتفاقيات جنيف، طبقاً للقانون الدولي، من المباني والمواد والوحدات الطبية ووسائل النقل والأفراد، تشكل جرائم حرب في حكم القانون الدولي.

وقائع:

- في منتصف ليل الجمعة 10 مارس/ آذار 2017، عند الساعة 12:30 صباحاً، استهدفت قذيفة مبنى المختبر والطوارئ في الدور الثاني للمستشفى العسكري الواقع جنوب شرق مدينة تعز. تسببت القذيفة بتدمير جدار الدور الثاني الذي يقع فيه قسم المختبر وتدمير القسم وتكسير زجاج نوافذ المبنى بالكامل. لم يصب بالحادثة أحد من العاملين أو المتواجدين في المستشفى.

وبحسب شهادة عبد القوي المحمودي، نائب مدير المستشفى، لـ«مواطنة»، فإن هذا الهجوم ليس الأول. وقد أدت الهجمات إلى تدمير أغلب مباني ومعدات أقسام المستشفى.[117]

وبحسب المقابلات التي أجرتها «مواطنة»، فإن مصدر القذيفة كان من منطقة الحوبان «تبة سوفتيل»، التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله (الحوثيون) وقوات صالح. وتقع «تبة سوفتيل» على مسافة تقدر بكيلومترين شمال المستشفى العسكري.

وعند زيارة فريق «مواطنة» للمستشفى، لاحظ تواجد تعزيزات عسكرية للقوات الموالية للرئيس هادي في محيط المستشفى، كون الاشتباكات المسلحة لا تزال مشتعلة في الجبهة الشرقية لمدينة تعز.

من الجهة الغربية للمستشفى، تقع مدرسة الكويت بمسافة تقدر بأقل من 100 متر. وتستخدم المدرسة قوات اللواء 22 ميكا القطاع الأول كمقر قيادة لها، وهي من القوات الموالية للرئيس هادي. ومن الجهة الجنوبية للمستشفى، تقع مخازن تابع لمشروع المياه بمسافة 400 متر تقريباً، ويتمركز فيها مسلحون من كتائب أبي العباس التابعة للمقاومة الشعبية. ومن جهة الشرق تقع نقطة تفتيش عسكرية تابعة للقوات الموالية للرئيس هادي على بعد 600 متر تقريباً. ومن جهة الشمال، وبالتحديد على بعد 50 متر تقريباً من أمام بوابة المستشفى، تتواجد نقطة تفتيش ومتراس ترابي تابع للواء 22 ميكا الموالي لهادي.[118]

- وبعد منتصف ليل الاثنين 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، عند حوالي الساعة 1:00 صباحاً، تعرض أحد العاملين في مستشفى الرازي بمحافظة أبين، للضرب من قبل ثلاثة أفراد يتبعون قوات الحزام الأمني.

(117) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع عبد القوي المحمودي، تاريخ 12 مارس/ آذار 2017.
(118) زيارة مواطنة لحقوق الإنسان إلى المستشفى العسكري في تعز، تاريخ 12 مارس/ آذار 2017.

وقد تعرض العامل للضرب بأعقاب البنادق، أثناء عمله في المستشفى في الوردية الليلية. وكان سبب تعرضه للاعتداء، بحسب الشهادات التي جمعتها «مواطنة»، هو منعه للعناصر المسلحة من الدخول إلى قسم النساء والولادة بغرض الاعتداء على إحدى الطبيبات الذين يعتقدون أنها تسببت في وفاة قريبة لأحد ضباط الحزام الأمني.

قال شاهد عيان في مقابلة مع «مواطنة»: «حوّلت قوات الحزام الأمني المستشفى إلى ثكنة عسكرية بسبب تواجدها المستمر بداخله».[119]

- وفي عصر الثلاثاء 12 ديسمبر/ كانون الأول 2017، عند حوالي الساعة 4:30 مساءً، قامت مجموعة مسلحة تابعة للمقاومة الشعبية بمهاجمة هيئة مستشفى الثورة العام في مدينة تعز.

كانت المجموعة المسلحة تستقل أربع مركبات، وقام أفرادها بمهاجمة حراسة البوابة الرئيسية للمستشفى واقتحامها، وصولاً الى قسم الطوارئ، مع الاستمرار بإطلاق النار داخل القسم وخارجه وتهديد الأطباء والممرضين.

وقال نائب رئيس هيئة مستشفى الثورة العام للشؤون الادارية وليد محمد الحميري: «جاءت المجموعة المسلحة للبحث عن جريحين وصلا إلى المستشفى بعد تعرضهما لاعتداء مسلح من قبل ذات المجموعة. وقد تعقبتهما إلى المستشفى بغرض تصفيتهما جسدياً، ونتج عن ذلك اشتباكات مسلحة بداخل المستشفى وسقوط قتيل وجرحى من المسلحين بينهم جنديين من حراسة المستشفى، قبل أن تلوذ المجموعة بالفرار. تسببت الواقعة بتحطيم محتويات قسم الطوارئ، وإثارة الخوف والهلع في أوساط المرضى ومرافقيهم والأطباء والعاملين. كما تسببت باستمرار حالة التوتر في المستشفى ومحيطه، وإغلاقه بشكل كامل، باستثناء أقسام العناية المركزة والرقود ومركز الغسيل الكلوي».[120]

استأنف المستشفى العمل في بعض الأقسام يوم الأحد 17 ديسمبر/ كانون الأول، وعادت بقية الأقسام للعمل يوم الأربعاء 20 ديسمبر/ كانون الأول 2017.[121]

وقد وثقت «مواطنة» عدة وقائع لاعتداءات مسلحة تعرضت لها هيئة مستشفى الثورة بمحافظة تعز، في أوقات متفرقة خلال العام 2017، وكانت هذه الواقعة آخرها.

(119) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، تاريخ 24 ديسمبر/ كانون الأول 2017.
(120) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع وليد محمد الحميري، تاريخ 14 ديسمبر/ كانون الأول 2017.
(121) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع وليد محمد الحميري، تاريخ 24 مارس/ آذار 2018.

الفصل الثاني عشر

الهجمات على المدارس واستخدامها

وفي 2017، وثُقت «مواطنة» 24 واقعة في ثمان محافظات يمنية تعرضت فيها مدارس لهجمات مباشرة من قبل جميع أطراف النزاع.

وبسبب النزاع المسلح المستمر، الذي تشهده مناطق عدة في اليمن، تتضرر المدارس في هذه المناطق، وتكون عرضة للهجمات الجوية والبرية المباشرة وغير المباشرة، أو للاحتلال والاستخدام لأغراض قتالية؛ كثكنات عسكرية أو سجون أو مقرات للمجموعات والقوات المسلحة، أو مراكز تموين و إيواء لأفرادها.

أطفال أمام مدرستهم التي دمرها النزاع المسلح، منطقة حيبل سلمان ،تعز، تصوير : أحمد الباشا، مارس/آذار 2017

الإطار القانوني:

بالإضافة إلى مطلب التمييز بين الأهداف العسكرية والمنشآت المدنية في سير العمليات العدائية في القانون الدولي الإنساني، فإن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2225/ 2015) حول الأطفال في النزاعات المسلحة، يدعو أطراف النزاع إلى احترام الطابع المدني للمدارس. وتشمل هذه الدعوة، ليس فقط الكف عن استهداف المدارس، ولكن أيضاً، الكف عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية. كما يُعرب القرار عن قلقه العميق من أن الاستخدام العسكري للمدارس، قد يجعلها هدفاً عسكرياً مشروعاً.

وقائع:

- في يوم الخميس 11 يونيو/ حزيران 2017، عند الساعة 6:00 مساءً، اقتحمت قوات الحزام الأمني مكتب التربية والتعليم في مديرية المحفد بمحافظة أبين، وثانوية الشهيد أحمد علي صيفان في نفس المديرية. استمرت قوات الحزام الأمني باحتلال المدرسة والمكتب، واستعمالهما للسكن وورشة لإصلاح المركبات والعربات. ولم يغادروا المدرسة إلا في يوم الأربعاء 12 يوليو/ تموز 2017، بعد أن قاموا بتكسير أغلب أبوابها وتدمير شبكة المياه والصرف الصحي الخاصة بالمدرسة. [122]

- وفي يوم الاحد 23 يوليو/ تموز 2017، عند حوالي الساعة 4:00 مساءً، شن التحالف العربي بقيادة السعودية، هجومين جويّين على مدرسة 22 مايو في قرية الروال بمديرية المدان محافظة عمران. وقعت الهجمة الأولى عند حوالي الساعة 4:00 مساءً، بثلاث قنابل، وبعد أربع ساعات، وقعت الهجمة الثانية، بقنبلة واحدة.

أدت الهجمتان إلى تدمير المدرسة كلياً. وتعد هذه المدرسة من أقدم المدارس في المنطقة، وكانت تضم قرابة 400 طالب وطالبة يأتون إليها من عدة قرى. وقد كانت المدرسة، حتى يوم قصفها، مفتوحة وتعقد فيها اختبارات شهادة الثانوية العامة وفصول تقوية دراسية لطلاب تلك المنطقة استعداداً للعام الدراسي التالي.[123]

(122) مقابلات مواطنة لحقوق الإنسان مع شهود عيان و موظفي المدرسة، بتاريخ 13 يناير/كانون الثاني 2017.
(123) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، تاريخ 27 يوليو/ تموز 2017.

- وفي عصر الثلاثاء 17 سبتمبر/ أيلول 2017، عند الساعة 3:30 مساءً، استهدف التحالف العربي بقيادة السعودية مدرسة الفتح الأساسية في منطقة يسنم بمحافظة صعدة، ما أدى إلى تدميرها بشكل كلي.

سقطت القنبلة الأولى على مقربة من المدرسة بحوالي 200 متر من الجهة الشرقية، وأدت إلى تحطّم زجاج نوافذها. غير أن القنبلة الثانية دمرت حوش المدرسة من الجهة الشرقية ذاتها، كما دمرت الخزانات والحمامات. بعد خمس دقائق، استهدف الطيران المدرسة من الجهة الجنوبية بقنبلة أدت إلى تهدم سقف ثلاثة فصول، وأتبعها بقنبلة رابعة في الجهة الجنوبية للمدرسة، أدت إلى تدمير بقية الفصول وعددها ستة.[124]

وفي الشهادات التي جمعتها «مواطنة»، فإن جماعة أنصار الله (الحوثيين) كانت تسيطر على هذه المدرسة، وتستخدمها كسجن ومقر أمني للفصل في قضايا الناس.[125]

- وفي يوم الخميس 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، عند الساعة 7:45 صباحاً، اقتحمت إحدى المجاميع التابعة للمقاومة الشعبية وعدد من أفراد اللواء 17 مشاة الموالي للرئيس هادي، مدرسة «السلام مناقل» في عزلة بني البكاري، مديرية جبل حبشي، محافظة تعز. ولا يزال مبنى المدرسة يستخدم كثكنة عسكرية تابعة للمقاومة، وأمام مرمى نيران مدفعية جماعة أنصار الله (الحوثيين) حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

- وخلال الفترة 29 نوفمبر/ تشرين الثاني و4 ديسمبر/ كانون الأول 2017، اندلعت اشتباكات عنيفة بين قوات جماعة أنصار الله (الحوثيين) وقوات الرئيس السابق علي عبد الله صالح في عدد من الأحياء السكنية بالعاصمة صنعاء. أسفرت هذه الاشتباكات، التي استمرت لخمسة أيام واستخدم فيها أسلحة متوسطة وثقيلة، عن تعرض مدرسة الإسراء ومدرسة علي عبد المغني الحكوميتين لأضرار. وتقع المدرستان بالقرب من منزل الرئيس السابق صالح.[126]

(124) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع شهود عيان، تاريخ 20 سبتمبر/ أيلول 2017.
(125) السابق.
(126) زيارة مواطنة لحقوق الإنسان للمناطق التي شهدت الاشتباكات المسلحة بصنعاء خلال 10 - 13 ديسمبر/ كانون الأول 2017.

وأدت الاشتباكات المسلحة في العاصمة صنعاء، إلى توقف العملية التعليمية، كلياً لحوالي أسبوع. أما في المناطق التي دارت فيها الاشتباكات، فقد توقفت العملية التعليمية لحوالي أسبوعين.

- وفي يوم السبت الموافق 9 ديسمبر/ كانون الأول 2017، عند الساعة 8:30 مساءً، قصف التحالف العربي بقيادة السعودية مدرسة السلام القديمة بمديرية وشحة في محافظة حجة، بقنبلتين. وقعت القنبلة الأولى بالقرب من المدرسة، فيما أصابت الثانية المبنى، ما أدى إلى تدميره بشكل كلي.[127]

وخلال العام 2017، عادت تسع مدارس في تعز للعمل، مع ملاحظة تواجد مسلحين في بعض هذه المدارس. ولا تزال 19 مدرسة محتلة أو تستخدم كثكنة عسكرية أو معتقل أو مركز تدريب لجماعات المقاومة الشعبية الموالية للرئيس هادي، و مدرسة واحدة على الأقل، تستخدم كثكنة عسكرية لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، بالإضافة لخمس مدارس تعرضت لتدمير جزئي أو كلي، بسبب موقعها على خطوط النار.[128]

(127) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع شهود عيان، تاريخ 18 ديسمبر/ كانون الأول 2017.
(128) زيارات ميدانية لفريق مواطنة لحقوق الإنسان خلال فبراير/شباط 2018.

الفصل الثالث عشر

هجمات الطائرات بدون طيار والعمليات البرية الأمريكية

خلال العام 2017، وثّقت مواطنة لحقوق الإنسان، خمس هجمات لطائرات بدون طيار في محافظتي البيضاء وأبين. وقتل في هذه الهجمات ما لا يقل عن 9 مدنيين، بينهم طفلين و امرأتين. كما وثّقت المنظمة واقعتي إنزال عسكري أمريكي في محافظتي مأرب والبيضاء، وقتل في الواقعتين ما لا يقل عن 19 مدنياً، بينهم 12 طفلاً، وجُرح ما لا يقل عن 53 آخرين، بينهم 5 أطفال و 43 امرأة.

وقد تعاونت حكومتا الولايات المتحدة واليمن، بشكل وثيق، في مجال مكافحة الإرهاب منذ 11 سبتمبر/ أيلول 2001. وفي العام 2010، صنّفت وزارة الخارجية الأمريكية تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، كمنظمة إرهابية أجنبية، وعدّلت الخارجية الأمريكية في العام 2012، هذا التصنيف ليشمل «أنصار الشريعة» كاسم مستعار لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب.[129]

وجاء في بيان نشرة البنتاغون، أنه في العام 2017، تم تنفيذ أكثر من 120 غارة أمريكية على اليمن، وأن هذه الغارات استهدفت قيادات وأعضاء لـ«القاعدة في جزيرة العرب»، لافتاً إلى أن غالبية تلك الغارات، كانت تنفذ بواسطة طائرات بدون طيار. وذكر البيان نتائج ثلاث غارات فقط، ما بين الفترة أكتوبر- نوفمبر 2017.[130]

تقول الولايات المتحدة إنها قتلت أكثر من 3100 شخص، من 2009 إلى 2016، في عمليات القتل

(129) Open Society Foundation, "Death by Drone" report by Open Society Foundation and Mwatana for Human Rights, https://www.opensocietyfoundations.org/sites/default/files/death-drones-report-eng-20150413.pdf

(130) US Department of Defense, Centcom Officials Provide Update on Recent Counterterrorism Strikes in Yemen, https://www.defense.gov/News/Article/Article/1401445/centcom-officials-provide-update-on-recent-counterterrorism-strikes-in-yemen/

المستهدف، في باكستان والصومال واليمن وأماكن أخرى[131]. وتقول بعض جماعات المجتمع المدني، إن العدد أعلى من ذلك. غير أنها لم تقدم سوى معلومات ضئيلة عن الخسائر في صفوف المقاتلين والمدنيين، وحول مشروعية هجمات معينة.[132] استمر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في البرنامج الذي يعتمد أساسا على ضربات الطائرات بدون طيار، وعمليات الإنزال العسكري، وذُكر أنه مستعد لتوسيعه ليشمل مناطق مثل مالي والنيجر، حيث تشارك القوات الأمريكية في عمليات مكافحة الإرهاب.[133]

الإطار القانوني:

بموجب قوانين الحرب المنطبقة على اليمن، فإن على الأطراف المتحاربة أن تحرص دائما على تجنيب المدنيين والأعيان المدنية آثار الحرب. عليها أن تتخذ إجراءات احترازية لتفادي، أو تقليل، احتمال قتل مدنيين أو جرحهم أو تدمير ممتلكاتهم. كما على الأطراف المتحاربة أن تقلّل من أذى المدنيين، بما في ذلك عدم شنّ عمليات عسكرية قرب المناطق المأهولة بكثافة، وإبعاد المدنيين عن الأهداف العسكرية.

وسواء خضعت عمليات القتل المستهدف خارج ساحات القتال التقليدية، التي تشنها الطائرات بدون طيار الأمريكية في اليمن، لمرجعية قواعد القانون الدولي الإنساني، الذي تضمن مبادؤه الأساسية حماية المدنيين، أو خضعت لمرجعية قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، في ظل غياب النزاع المسلح التقليدي، والذي يحظر استخدام القوة القاتلة إلا للحماية من تهديد وشيك للحياة، أو خضعت لمرجعية القواعد الأمريكية للقتل المستهدف، وهي عبارة عن توجيهات سياسة عامة أعلنها الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في مايو/ أيار 2013، والتي تشترط لاستهداف أي شخص بهجوم خارج ما تسميه الولايات المتحدة «مناطق الأعمال العدائية الفعلية»، أن يشكل «تهديداً وشيكاً ومستمراً» لحياة الأمريكيين، مع اشتراط توافر «شبه اليقين" بعدم قتل أو إصابة أي مدنيين، فإن الولايات المتحدة لا تستطيع التملص من المسؤولية القانونية والأخلاقية لسقوط الضحايا المدنيين لهجماتها الإستهدافية في اليمن. ولا تعفيها من هذه المسؤولية، محاولاتها

(131) Office of the Director of National Intelligence, SUMMARY OF INFORMATION REGARDING U.S. COUNTERTERRORISM STRIKES OUTSIDE AREAS OF ACTIVE HOSTILITIES, https://www.dni.gov/index.php/newsroom/reports-publications/item/1741-summary-of-information-regarding-u-s-counterterrorism-strikes-outside-areas-of-active-hostilities.

(132) Out of the Shadows" report, Executive Summary, https://www.outoftheshadowsreport.com/executive-summary/."

(133) NBC News, U.S. Now Moving Toward Armed Drones, Lethal Force in Niger, https://www.nbcnews.com/news/africa/u-s-now-moving-toward-armed-drones-lethal-force-niger-n814341.

المستمرة للإبقاء على هذه العمليات في أُطُر فضفاضة لحمايتها وحماية نتائجها من التقييم والمراجعة، وضمان تضاؤل الرقابة وزيادة السرية حولها.

بحجة أنها تشارك في نزاع مسلح بلا حدود جغرافية مع جماعات مثل «داعش» و»القاعدة»، عمدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى خفض مستوى وتواتر التدقيق رفيع المستوى بين الوكالات في الهجمات الاستهدافية، لتمنح المزيد من السلطة إلى «وكالة الاستخبارات الأمريكية» و»البنتاغون»، لتنفيذ غارات بطائرات بدون طيار وعمليات قاتلة أخرى، خارج مناطق النزاع التقليدية، وبالتالي سقوط المزيد من الضحايا المدنيين .

في عمليات الإنزال العسكري وهجمات الطائرات بدون طيار التي تحققت منها مواطنة لحقوق الإنسان، والتي سقط فيها مدنيون، ربما تمت فيها خرق لقوانين الحرب. إذ لم تميّز بين المقاتلين والمدنيين، أو لكونها أدت إلى خسائر في صفوف المدنيين غير متناسبة مع الميزة العسكرية المتوقعة. واستناداً لقواعد القانون الدولي الإنساني، فالأهداف العسكرية المشروعة فقط، هي وحدها التي يمكن قانوناً استهدافها. ويقع العبء على الطرف المُهاجِم بأن يتخذ جميع الاحتياطات المستطاعة للتثبّت من أن الهدف مقاتل قبل شن هجوم، وعليه تقليص الضرر اللاحق بالمدنيين .

ومع أن استمرار سقوط الضحايا المدنيين، لعمليات القتل الاستهدافية بهجمات الطائرات بدون طيار وبالعمليات البرية في اليمن، ينتهك الالتزامات القانونية الدولية المترتبة على الولايات المتحدة، فإنه يُظهر أيضاً، عدم استعدادها للتصدي للأضرار اللاحقة بالسكان المدنيين في اليمن، والاعتراف بهم وتقديم التعويضات لهم.

وقائع:

- في منتصف ليل الأحد 29 يناير/ كانون الثاني 2017، عند حوالي الساعة 2:00 صباحاً، شنت وحدات من القوات الأمريكية عملية برية على منطقة يكلا بمديرية ولد ربيع في محافظة البيضاء. أدى الهجوم إلى مقتل 15مدني، بينهم تسعة أطفال وأربع نساء، وجرح خمسة آخرون، بينهم أربعة أطفال.

وبحسب الشهادات التي جمعتها «مواطنة»، فقد استُخدمت في هذه العملية طائرات عمودية، واقتحم الجنود الأمريكيون القرية وفتحوا النار عشوائياً. ويقع في تلك المنطقة منزل عبدالرؤوف أحمد ناصرالذهب (40 سنة)، الذي تتهمه الولايات المتحدة بالانتماء لتنظيم القاعدة. وقد استمر الهجوم حتى الفجر، عند الساعة 5:00 صباحاً.

قال عامر علي عبدالله (40 سنة) وهو أحد الجرحى في الواقعة: «أصبت برصاصة في ساقي، وخرجت بعد الفجر لتفقّد الأهل، متوجهاً إلى منزل ابن عمي علي مسعد. تفاجأت برؤية أختي ضبية العامري (40 سنة) وهي مقتولة برصاصة في رأسها وولدها مرسل (6 سنوات) مقتولاً بجانبها».[134]

وقال دارس علي أحمد العامري (30 سنة)، وهو شاهد عيان: «وصلت إلى منزل محمد عبدالله مبخوت وشاهدت حريقاً، ووجدت جثتين لطفلتين قد احترقتا بشكل كامل».[135]

وقال عزيز مبخوت محسن العامري (55 سنة)، أحد أقارب الضحايا: «في الصباح وجدت ابنة عمي فطيم صالح مبخوت (35 سنة) خارج منزل زوجها مبخوت العامري، لأنها حاولت الهروب من إطلاق النار. كانت مقتولة بإصابة في الصدر، وكان طفلها في حضنها وملطخ بدمائها، لكن لم يصبه أذى».[136]

- وبعد منتصف ليل 23 مايو/ أيار 2017، عند الساعة 1:30 صباحاً، نفذت وحدات من الجيش الأمريكي عملية برية على قرية الأثيل بمديرية الجوبة في محافظة مأرب. أدى الهجوم إلى مقتل ما لا يقل عن خمسة مدنيين، بينهم طفل، وجرح ما لا يقل عن خمسة آخرين، بينهم طفل واحد أيضاً. وقد قتل في هذه الواقعة، صالح محمد صالح سالم الأعذل (22 سنة)، الذي يُعتقد بانتمائه إلى تنظيم القاعدة.

(134) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع عامر على عبدالله، تاريخ 1 فبراير/ شباط 2017.
(135) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع دارس علي أحمد العامري، تاريخ 1 فبراير/ شباط 2017.
(136) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع عزيز مبخوت العامري، تاريخ 1 فبراير/ شباط 2017.

ووفقاً لشهادات أهالي القرية التي أدلوا بها لـ»مواطنة»، فإنه قبل حدوث الواقعة بأكثر من شهر، كانت طائرات بدون طيار تحلق فوق منطقتهم بشكل مستمر. وبحسب الشهادات أيضاً، فإن القوات المنفذة للهجوم، استخدمت طائرات عمودية وطائرات بدون طيار لمهاجمة القرية، وإطلاق النار بصورة عشوائية. وقد استمر الهجوم حتى الساعة 4:30 صباحاً.

وقال عبدربه ناصر الأعذل المرادي (40 سنة) نجل أحد القتلى: «قرر والدي ناصر الأعذل المرادي (90 سنة) أن يبني له مسجداً بجوار المنزل، و بعد الانتهاء من بنائه، قبل أسبوع من الواقعة، قُتل فيه». [137]

وقال عبدالرحمن سعيد سالم الأعذل المرادي (42 سنة): «كان ابن عمي الغادر صالح سالم الأعذل (35 سنة) نائماً هو وزوجته، وسمعا حركة خارج النافذة، ثم تفاجآ بإطلاق وابل من الرصاص عليهما. أُصيب الغادر في صدره، وظل ينزف. كان يئن من الألم بصوت مرتفع، وزوجته تضع يديها على فمه لتكتم صوته حتى لا يسمعوا أنينه. استمر نزيفه، ومع بزوغ الفجر تم إسعافه، لكنه لفظ أنفاسه الأخيرة قبل أن يصل إلى المستشفى».[138]

- وفي عصر الأحد 13 أغسطس/ آب 2017، عند حوالي الساعة 3:30 مساءً، أدت غارة لطائرة بدون طيار في قرية الخبر- مرون، بمديرية خنفر، محافظة أبين، إلى مقتل الخضر على سعيد جراده (19 سنة) وعلي حيدر سعيد جراده (17 سنة).

كان الشابان جالسين تحت إحدى الأشجار يمضغان القات بالقرب من المنحل الخاص بهما. وكانا قد نقلا المنحل قبل مقتلهما بأيام إلى مكان الواقعة، نظراً لكثافة الأشجار هناك، بغرض حصول النحل على الغذاء.

وقال عبدالله صالح علي جرادة (30 سنة)، وهو أحد أقارب الضحيتين وشاهد عيان: «قبل قرابة ثلاثة أيام من الواقعة، لاحظت، كما لاحظ أهالي المنطقة والقرى المجاورة، أن طائرات بدون طيار أصبحت تحلق بكثافة. عندما سمعت الانفجار ورأيت أعمدة الدخان، كنت في منزلي، الذي يبعد قرابة الأربعة كيلومترات عن الواقعة، وتوجّهت إلى مكان الانفجار. وصلت موقع الحادثة عند الساعة 4:00 مساءً، وصدمني منظر الأشلاء المعلقة في أغصان الشجرة، ورؤية بقايا الملابس. كانت رائحة البارود تملأ المكان. قمت بجمع الأشلاء التى لم يجمعها أهالي القرية، الذين كانوا

(137) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع عبد ربه ناصر الاعذل المرادي، تاريخ 16 يونيو/ حزيران 2017.
(138) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع عبد الرحمن سعيد سالم الاعذل، تاريخ 16 يونيو/ حزيران 2017.

وصلوا قبلي، ودفنتها تحت الشجرة. ستظل هذه الواقعة محفورة بذاكرتي، وأسترجعها كلما سمعت تحليق طائرة بدون طيار. لاتزال الطائرات بدون طيار تحلق بشكل متكرر. الجميع، بدون استثناء، عرضة للقتل، وربما قد أكون أنا أحد الضحايا القادمين».[139]

وأضاف ياسين سعيد صالح (22 سنة)، أحد أقارب الضحيتين: «كان الخضر وعلي قد تزوجا حديثاً، وكان شغلهما الشاغل البحث عن لقمة العيش. الجميع مذهولون بعد الواقعة؛ فكيف بطائرات تشتهر بدقتها في إصابة الأهداف، أن تستهدف أناساً لا علاقة لهم بتنظيمات إرهابية؟!»[140]

أحد سكان المنطقة أدلى بشهادته أيضاً على الواقعة، قائلاً: «صحيح أن بعض أهالي المنطقة منخرطون مع تنظيم القاعدة، لكنهم غير متواجدين في القرى، بل مختبئين في الجبال. في واقعة مشابهة في قرية مجاورة، وقعت ضربة لطائرة بدون طيار في 4 مارس/ آذار 2017، وقتلت سالم عمد عبدالله (34 سنة) وهادي علي أحمد عبدالله (28 سنة)، ولم يكن لهما علاقة بتنظيم القاعدة».[141]

- وفي يوم الخميس 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، عند حوالي الساعة 5:30 مساءً، أدت ضربة لطائرة بدون طيار في وادي لنحاص بمنطقة يكلا، مديرية ولد ربيع بمحافظة البيضاء، إلى مقتل أحمد سالم مبخوت العامري (25 سنة) ومحمد مسعد عباد (14 سنة).

حدثت الواقعة بعد خروجهما من مزرعة القات التابعة للعامري. كانا على متن دراجة نارية متجهين إلى منزل مسعد عباد، والد الطفل القتيل. وكان المنزل يبعد عن المزرعة بحوالي 300 متر.

في شهادته على الواقعة، قال مسعد عباد: «كانت أخوات محمد يلطمن وجوههن ويبكين أثناء مشاهدتهن له وهو يحترق بعد الضربة. والدته كانت أول الواصلين إلى المكان، وكانت تحاول بشكل جنوني، إطفاءه بملابسها. حفاظاً على أسرتي، نزحت إلى مأرب».[142]

(139) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع عبدالله صالح جراده، تاريخ 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2017.
(140) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع ياسين سعيد صالح، تاريخ 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2017.
(141) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد السكان المحليين، تاريخ 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2017.
(142) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع مسعد عباد، تاريخ 13 ديسمبر/ كانون الأول 2017.

- وفي ذات المنطقة، يكلا، في يوم الخميس 14 ديسمبر/ كانون الأول 2017، عند الساعة 6:00 مساء، قتلت غارة لطائرة بدون طيار ضبية علي أحمد التيسي (63 سنة) وهاجرة صالح أحمد التيسي (33 سنة).

حدثت الواقعة بينما كانت ضبية خارجة من منزل أحد الجيران، ووقعت عليها الضربة، بينما قُتلت هاجرة بالشظايا أثناء ما كانت في المطبخ تعد العشاء.

وقال أحمد زبيد التيسي (35 سنة)، وهو ابن ضبية، في شهادته التي أدلى بها لـ«مواطنة»: «بحّت أصواتنا ونحن نطلع الجميع على ما يحدث لنا من مآسي. وفي كل مرة تعود الطائرات بدون طيار لتقوم بقتل الأبرياء. بالله عليكم، ماهو ذنب النساء لتستهدفن الطائرات الأمريكية؟!»[143]

وأضاف محمود صالح أحمد (38 سنة) زوج هاجرة: «أجهضت زوجتي هاجرة قبل أشهر بسبب ضربة لطائرة بدون طيار وقعت في هذه المنطقة. والآن قُتلت بضربة لطائرة بدون طيار وهي حامل أيضاً». [144]

(143) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع أحمد زبيد التيسي، تاريخ 19 ديسمبر/ كانون الأول 2017.
(144) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع محمود صالح أحمد، تاريخ 18 ديسمبر/ كانون الأول 2017.

الفصل الرابع عشر

أحداث صنعاء

دمار تسببت به الاشتباكات المسلحة بين قوات جماعة أنصار الله (الحوثيين) وقوات الرئيس السابق صالح ، شارع الجزائر ، صنعاء ، تصوير : معد الزكري ، ديسمبر / كانون الأول 2017

في صباح يوم الأربعاء، 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، بلغ التوتر بين جماعة أنصار الله «الحوثيين» وقوات الرئيس السابق صالح ذروته. واندلعت اشتباكات مسلحة بين الطرفين المتحالفين منذ ثلاث سنوات، بدأت في محيط جامع الصالح، كما نشبت اشتباكات مماثلة بالقرب من منازل أقارب صالح، تحديداً في الحي السياسي بالعاصمة صنعاء: (شارع بغداد، شارع عمّان، شارع الجزائر، شارع صخر)، وفي منطقة حدة: (تقاطع شارع إيران مع شارع صفر). بعد يومين من الاشتباكات المستمرة، شهد نهار الجمعة 1 ديسمبر/ كانون الأول 2017، هدوءً نسبياً، لكن الاشتباكات تجددت مساء اليوم ذاته، وازدادت شدتها خلال اليومين التاليين، ولم تتوقف إلا بإعلان أنصار الله (الحوثيين) عن مقتل الرئيس السابق علي عبدالله صالح ظهر الاثنين 4 ديسمبر/ كانون الأول 2017.

خلال شهري ديسمبر/ كانون الأول 2017، ويناير/ كانون الثاني 2018، أجرت مواطنة لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 40 مقابلة مع ضحايا وأسر ضحايا وشهود عيان وعاملين في المجال الطبي، لأخذ شهاداتهم عن وقائع انتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة النزاع المسلح بين 29 نوفمبر/ تشرين الثاني و4 ديسمبر/ كانون الأول 2017. وقد وثّقت «مواطنة» مقتل ما لا يقل عن 11 مدنياً، بينهم ثلاثة أطفال، وجرح 23 آخرين بينهم تسعة أطفال.

كما وثّقت «مواطنة» تعرُّض مستشفى عبدالقادر المتوكل في شارع بغداد لأعيرة نارية جرّاء الاشتباكات، وتعرض من فيه من المرضى ومرافقيهم والعاملين في المستشفى، للحصار لقرابة يوم كامل.

وفي بيان لمنسق الشؤون الإنسانية في اليمن، جيمي ماكغولدريك في 4 ديسمبر/ كانون الأول 2017، دعا فيه طرفي النزاع إلى هدنة إنسانية «لتمكين المدنيين من مغادرة منازلهم والبحث عن المساعدة والحماية». وجاء في البيان: «تحولت شوارع العاصمة صنعاء إلى ساحات حرب، وحوصر السكان في منازلهم، وأصبحوا غير قادرين على الانتقال للبحث عن الأمان، ولتلقي العناية الطبية، والحصول على المواد الأساسية، مثل الغذاء والوقود والمياه الآمنة. ولا تستطيع سيارات الإسعاف والفرق الطبية الوصول إلى المصابين، بسبب استمرار الاشتباكات».[145]

صدام «اسم مستعار» (29 سنة)، وهو أحد السكان في شارع بغداد، قال لـ«مواطنة»: «عند الساعة 8:30 مساء يوم السبت، كانت الاشتباكات على أشدها بأسلحة متنوعة بما في ذلك القذائف. بعد أن فتحت باب غرفتي في الدور الثالث بحوالي دقيقة واحدة، دوّى صوت انفجار، ورأيت الدخان يتصاعد من حوش المنزل».[146]

(145) Relifweb,Statement by the Humanitarian Coordinator for Yemen, https://reliefweb.int/report/yemen/statement-humanitarian-coordinator-yemen-jamie-mcgoldrick-requesting-humanitarian-pause..

(146) مقابلات مواطنة لحقوق الإنسان مع أهالي الضحايا، تاريخ 9 ديسمبر/ كانون الأول 2017.

وأضاف صدام: «رأيت أخي بلال (اسم مستعار) يدخل إلى المنزل، وكان يقول إن يده فقط أصيبت. لم يكن يعرف أن الشظايا قد أصابته في أماكن متعددة من جسمه. لا أستطيع أن أصف هول الموقف. قمنا بإسعافه، هو وأخي الآخر، الذي أصيب أيضاً في أقدامه بشظايا، إلى مستشفى المتوكل الذي يقع أمامنا. كان الرصاص ينهمر علينا من عمارة بجوار جامعة المستقبل مكونة من ثمانية طوابق يتمركز فيها مسلحون يتبعون طارق صالح، لكننا لم نصب.»[147]

وتبعد المسافة بين موقع تمركز قوات صالح ومستشفى المتوكل حوالي 200 متر.

سعيد قائد (19 سنة)، كان رفقة بعض إخوته في حوش منزلهم، يحرسونه خوف أن يقتحمه مقاتلو أحد الطرفين. قال سعيد في شهادته عن الأحداث لـ«مواطنة»: «في يوم السبت 2 ديسمبر/ كانون الأول 2017، عند حوالي الساعة 8:30 مساءً، خرجنا نتفقد الأبواب، وبينما كنت أمشي، سقطت قذيفة وانفجرت في الحوش. ارتفعت في الهواء، ثم سقطت أرضاً من شدة الانفجار. هرولت إلى الباب الخلفي للمنزل فوجدته مغلقاً. سمعت أهلي ينادون أخي بلال وينادونني ويبحثون عني، لذا عدت إلى مدخل المنزل. دخلت... ورأيت أخي بلال ممدداً وسط الحجرة، كان مغمى عليه وجسده مغطى بالدم ومصاباً بشظايا».[148]

وعن إسعاف بلال، أضاف سعيد: «كانت هناك اشتباكات متقطعة في مناطق مجاورة. فتحت باب الحوش المقابل لبوابة مستشفى المتوكل. كان مصدر الرصاص الذي يطلق نحونا من اتجاه جامعة المستقبل. كان ابن عمي أحد المسعفين، ومررت أنا وهو وأخي بلال، المصاب، بين الرصاص، رغم إصابتي بقدمي بشظايا من القذيفة. أُغمي عليّ فور وصولنا إلى المستشفى، ولم أستيقظ إلا في منتصف الليل الساعة 12:00 ص. كان الجميع يبكون، ثم عرفت أن أخي بلال قد توفي بعد إسعافه بحوالي 15 دقيقة.»[149]

في ذات الحي، قالت أم خلدون- اسم مستعار- (46 سنة): «قبل ظهر السبت 2 ديسمبر/ كانون الأول 2017، كنت أقف عند باب المنزل مع أولادي الثلاثة. سمعت انفجارا كبيرا. أقفلت الباب، ثم سمعت جارتي تصرخ. بعد دقائق رأيتها تُخرج ابنتها إيمان (4 سنوات) إلى أمام منزلي. تحاشيت النظر إلى جارتي وهي تُخرج أيضاً طفلها القتيل خالد ذو العامين. كنت أرى أمعاءً لكن لم أعرف هل هي لإيمان أم لخالد. بعد قليل ذهبتْ وجلبتْ رِجلاً، يبدو أنها لابنتها، ووضعتها فوق جثتها. كانت تصرخ وتقول: يا رب.. يا رب! إن اقتنعت من أولادي، ابقِ لي زوجي!»[150]

(147) السابق.
(148) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع سعيد قائد، تاريخ 9 ديسمبر/ كانون الأول 2017.
(149) السابق.
(150) مقابلات مواطنة لحقوق الإنسان مع شهود عيان، تاريخ 13 ديسمبر/كانون الأول 2017.

هذه الأم، رشا أحمد علي الشعيبي (25 سنة)، التي فقدت ابنتها وابنها وزوجها في الأحداث، قالت في شهاداتها لـ»مواطنة»: « كنت أجهّز الغداء، وكان زوجي محيي الدين نعمان ردمان (27 سنة) يقف عند الباب ويتحدث إليّ، وإلى جانبه كانت تقف إيمان وخالد. لم أعلم بشيء. لم أسمع غير أزيز، ومن ثم رأيتهم قد طّحنوا طحناً. كنت أصيح، أنقذوا زوجي!، لكن الطريق مقطوعة ولم يسمعني أحد.»[151]

ليست هذه الواقعة الوحيدة التي لم يتمكن فيها المدنيون من الوصول إلى المرافق الطبية لتلقي الرعاية الصحية جراء الاشتباكات المسلحة. فقد ذكرت بشرى عبدالله علي (29 سنة) في شهادتها لـ»مواطنة» أن ابنة أختها منال (11 سنة)، توفيت جرّاء عدم تمكنها من الحصول على الرعاية الطبية المناسبة خلال فترة الاشتباكات المسلحة. ورجّح الأطباء أن تكون وفاتها بسبب التهاب الزائدة الدودية.

وأضافت بشرى: «لم تكن هناك اشتباكات في المنطقة التي يسكنون فيها، لكن الخوف سيطر على أغلب أحياء أمانة العاصمة وحولها إلى مدينة أشباح. لم نجرؤ على الخروج من المنزل ونحن لا ندري ما الذي يدور في الشوارع والأحياء المجاورة. منع الخوف والدَيْ منال من الخروج لإسعافها. انتظرا حتى توقفت الاشتباكات، لكن الحالة الصحية لمنال كانت قد تدهورت كثيراً. تم إسعافها يوم الثلاثاء 5 ديسمبر/ كانون الأول، إلى مستشفى الثورة، لكنها توفيت صباح الأربعاء 6 ديسمبر/ كانون الأول 2017.» [152]

وعند الساعة 9:00 من صباح يوم الأحد 3 ديسمبر/ كانون الأول 2017، كان سلطان عبدالله حزام الجوفي (37 سنة)، يقود سيارته عند تقاطع شارع إيران مع شارع صفر. كان في طريقه لشراء الخبز لأسرته حين سقط قتيلاً.

قالت سناء يحيى محسن النشيري (27 سنة) زوجة الجوفي، في مقابلة مع «مواطنة»: «كنت نائمة، وخرج زوجي لاستلام حوالة مالية وشراء خبز للإفطار. جاء الجيران ليبلغوني أنه أصيب. خرجت إلى التقاطع، ووجدتُ سيارته مصدومة، وهو مصاب في الصدر وينزف.»[153]

وفي شهادته على الواقعة، قال هلال محمد: «كنت في المحل، حين مرت سيارة لشخص مدني في نهاية شارع صفر. طلب طقم عليه مسلحون حوثيون في نقطة التفتيش من سائق السيارة التوقف ولم يتوقف. لا أدري لماذا لم يتوقف. أطلقوا النار على السيارة بكثافة، ولم يسمحوا لأحد

(151) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع رشا أحمد علي الشعيبي، تاريخ 13 ديسمبر/ كانون الأول 2017.
(152) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع بشرى عبدالله، تاريخ 20 ديسمبر/ كانون الأول 2017.
(153) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع سناء يحيى محسن النشيري، تاريخ 5 ديسمبر/ كانون الأول 2017.

بالاقتراب لإسعافه إلى أن أتت زوجته.»[154]

وأضافت سناء النشيري، زوجة الجوفي: «وضعه المسلحون في طقم عسكري كان على متنه مسلحان أحدهما يرتدي زياً مدنياً، وآخر عسكرياً يتبع قوات الأمن الخاصة (الأمن المركزي سابقاً). طلبت منهما إسعافه، وكانا ينظران إليَّ بصمت. دخلت معهما في مشادة، وشددت قميص أحدهما، فقاما بنقله إلى مستشفى الموشكي، ولحقتهم بتاكسي. عندما وصلنا، قال لنا العاملون في المستشفى إنه قد فارق الحياة.»[155]

في واقعة أخرى، روى أحمد علي (20 سنة) في مقابلة مع «مواطنة»، جانباً من اللحظات الأخيرة في حياة زميل عمل له، في بقالة بالقرب من تقاطع شارع بغداد مع شارع الستين. قال أحمد: «في يوم السبت 2 ديسمبر/ كانون الأول 2017، توجه العاملون في البقالة إلى السكن عبر الباب الخلفي للبقالة. تأخرت أنا وعلاء مجلي (16 سنة) داخل البقالة لنغلق الأبواب، وبعد أن هدأت الاشتباكات حوالي الساعة 4:30 مساء، سلكنا الباب الخلفي لنلحق بزملائنا إلى السكن.»[156]

وأضاف علي أحمد الصباحي (28 سنة)، الذي ذهب ليفتح لهما الباب: «ما أن فتحت الباب حتى سقط علاء أمامي غارقاً في دمائه». [157]

شقيق علاء الأكبر، إبراهيم (38 سنة)، الذي قام بإسعافه في تلك اللحظة على متن دراجة نارية والاشتباكات مستمرة، قال لـ»مواطنة»: «شعرت فور خروجنا من السكن بأن علاء قد فارق الحياة؛ فقد أصيب برصاصتين قاتلتين: رصاصة في الرقبة تحت الأذن اليسرى، والأخرى أسفل الكتف استقرت في القلب. هناك من أطلق عليه النار بدقة، لكن لا أستطيع أن أحدد المصدر.»[158]

في يوم السبت 2 ديسمبر/ كانون الأول 2017، أطلق مستشفى الدكتور عبدالقادر المتوكل نداء استغاثة على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك». ناشد المستشفى أطراف النزاع «ضرورة تجنيب المستشفى خلافاتهم المسلحة، والسماح بإدخال الأكسجين والعلاجات والمياه والغذاء للمرضى والأطباء والإداريين داخل المستشفى».[159]

في مقابلة مع «مواطنة»، قال شاهد عيان كان متواجداً في مستشفى المتوكل: «طلب الحوثيون

(154) مقابلات مواطنة لحقوق الإنسان مع شهود عيان، تاريخ 5 ديسمبر/ كانون الأول 2017.
(155) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع سناء يحيى محسن النشيري، تاريخ 5 ديسمبر/ كانون الأول 2017.
(156) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع أحمد علي، بتاريخ 13 يناير/ كانون الثاني 2018.
(157) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع علي أحمد الصباحي، بتاريخ 13 يناير/ كانون الثاني 2018.
(158) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع إبراهيم مجلي، بتاريخ 13 يناير/ كانون الثاني 2018.
(159) نداء استغاثة أطلقه مستشفى عبد القادر المتوكل على صفحته في موقع فيس بوك https://www.facebook.com/almutawakelhospital/posts/1767778433232572

منذ اليوم الأول للاشتباكات أن نسمح لـ»قناص» من طرفهم أن يدخل، ولكن لم نسمح بذلك. في تلك الليلة لم يستطع أحد مغادرة المكان بسبب الوضع في الخارج، وفي اليوم الثاني، أصبحت الاشتباكات بالأسلحة الثقيلة والقذائف، واضطررنا لنقل جميع المرضى إلى قبو المستشفى حتى ظهر الأحد. كان الجميع محتجزاً من دون أكل، واضطررنا إلى تناول التغذية الخاصة بالأطفال.»[160]

وأضاف شاهد عيان آخر كان متواجداً في المستشفى حينها: «لم يكن لدينا طعام. اضطررنا أن نأكل أغذية الأطفال، حتى تمكن بعض الشباب من الخروج وجلب الخبز. كان الماء متوفراً حتى أصابت أعيرة نارية خزانات المياه يوم السبت. وفي اليوم التالي، أصابت أعيرة نارية أنابيب المياه. بعدها لم نتمكن من الحصول على الماء.»[161]

وبحسب المعلومات التي جمعتها «مواطنة»، فقد كان 48 مريضاً، قرابة نصف هؤلاء ممن استقبلهم المستشفى من ضحايا الاشتباكات، إلى جانب الطاقم الطبي ومرافقي المرضى، محاصرين في المستشفى قرابة يوم كامل. تم إنزال المرضى إلى قبو المستشفى ظهر السبت، حوالي الساعة 12:00 مساءً، ومن ثم تم إجلاؤهم قبل ظهر الأحد، عند حوالي الساعة 11:30 صباحاً.

وقال شاهد ثالث عن هذه الواقعة: «أراد الحوثيون عصر الأحد 3 ديسمبر/ كانون الأول 2017، أن يدخلوا المستشفى بالقوة، وحاولوا كسر الباب بالقوة، لكن لم يستطيعوا. لاحقا تم فتح الباب والسماح لهم بالدخول، وعندما سُئلواعن سبب دخولهم، قالوا: أوامر وتوجيهات'.»[162]

وأضاف هذا الشاهد، أن مسلحي جماعة أنصار الله (الحوثيين) كانوا يتحدثون بلغة رمزية فيما بينهم. وبعد دخول المسلحين إلى المستشفى، وصلت دبابة واحدة على الأقل، وتمركزت بالقرب من المستشفى.[163]

(160) مقابلات مواطنة لحقوق الإنسان مع شهود عيان، بتاريخ 12 ديسمبر/ كانون الأول 2017.
(161) السابق.
(162) السابق.
(163) السابق.

« شكـــر وتنويه

أعد تقرير ويلات «العربية السعيدة» فريق وحدة البحث في مواطنة لحقوق الإنسان، بإشراف الإدارة التنفيذية والإدارة العليا، وبتعاون باقي الوحدات والإدارات في المنظمة– وحدة الدعم القانوني، وحدة البرامج والمشاريع، وحدة الإعلام والإتصال، إدارة الموارد البشرية والإدارة المالية.

تتوجه «مواطنة» بالشكر الجزيل إلى كل من أدلوا بشهاداتهم ممّن تمت مقابلتهم من ضحايا، وذوي ضحايا، وشهود عيان، وعاملين في المجال الطبي والإنساني. كما تتوجه بالشكر أيضاً إلى الاستشاريين الذين ساهموا في إثراء التقرير أثناء فترة إعداده ومراجعته.

لولاهم جميعاً لما رأى هذا التقرير النور.

ويلات " العربية السعيدة "

حالة حقوق الإنسان في اليمن 2017

يدخل النزاع المدمّر في اليمن عامه الرابع دون أن تلوح في الأفق أية نهاية له. وفي العام 2017، ألقى هذا النزاع بظلاله القاتمة على الوضع الإنساني في البلد، الذي كان يُصنّف قبل هذه الأزمة، باعتباره أكثر بلدان المنطقة فقراً.

وتبدو البلاد التي كانت تعرف -قديماً- بالعربية السعيدة، في أتعس مآلاتها. فقد تقطعت أوصالها بين الأطراف المتنازعة فيها، المحلية والاقليمية والدولية، والتي تطبع ممارساتها الطيش والتَنَمُّر. وقد صنعت هذه الأطراف المتنازعة أكبر مأساة إنسانية تطحن ملايين المدنيين، في ظل وضع إقليمي مضطرب، وواقع عالمي تسود فيه حسابات مصالح الأنظمة والحكومات على قيم العدالة وحقوق الإنسان.

عملت مواطنة لحقوق الإنسان على إنجاز تقرير **ويلات "العربية السعيدة"**، والذي يعد أول تقرير سنوي تصدره المنظمة، بالاستناد إلى أبحاث ميدانية استقصائية في 18 محافظة يمنية. وخلال عام 2017، أجرت المنظمة أكثر من 1637 مقابلة باللغة العربية مع ضحايا، وذوي ضحايا، وشهود عيان، وعاملين في المجال الطبي والإنساني.

وينقسم التقرير إلى بابين رئيسيين. حيث يحتوي **الباب الأول: وضع اليمن في القانون الدولي الإنساني والآليات الدولية** على أربعة فصول تسلط الضوء على وضع النزاع في القانون الدولي الإنساني وأهم الأحداث المتعلقة بمناصرة قضايا حقوق الإنسان على المستوى الدولي خصوصاً في مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان.

أما **الباب الثاني: أبرز أنماط انتهاكات حقوق الإنسان لعام 2017** فيحتوي على 14 فصلاً تتناول انتهاكات جميع أطراف النزاع في اليمن للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويقدم التقرير توصيات إلى أطراف النزاع والأطراف الفاعلة والمؤثرة على حالة حقوق الإنسان في اليمن.

مواطنة لحقوق الإنسان

منظمة يمنية مستقلة معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها ، تعمل من خلال تحقيقات وأبحاث ميدانية للوصول إلى روايات دقيقة وموضوعية حول الوقائع التي تقع في إطار ولايتها من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان وكشفها ومساندة وإنصاف ضحاياها ومساءلة القائمين بها وخلق ضمانات فعلية تمنع تكرارها في التشريعات والسياسات .

اليمن صنعاء

تلفون : 755 210 1 967+

فاكس : (113) ext.755 210 1 967+